الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

الرقم التسلسلي: ...../2020

رقم التسجيل: 1997454882

برامج إعادة الإدماج ودورها في الحد من ظاهرة العود للجريمة

– دراسة حالة على بعض العائدين للجريمة بولاية المسيلة –

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي:

شعبة: علم الاجتماع. **تخصص: علم اجتماع التربية**

***إعداد الطالب:** *** إشراف الدكتور:**

بوزيد بوسكرة. **جمال تالي.**

لجنة المناقشة:

- د. جمال بن خالد	**جامعة محمد بوضياف بالمسيلة**	**رئيسا.**
- د. جمال تالي	**جامعة محمد بوضياف بالمسيلة**	**مشرفا ومقررا.**
- د. حورية علي شريف	**جامعة محمد بوضياف بالمسيلة**	**مناقشا.**

السنة الجامعية: 2020/2019

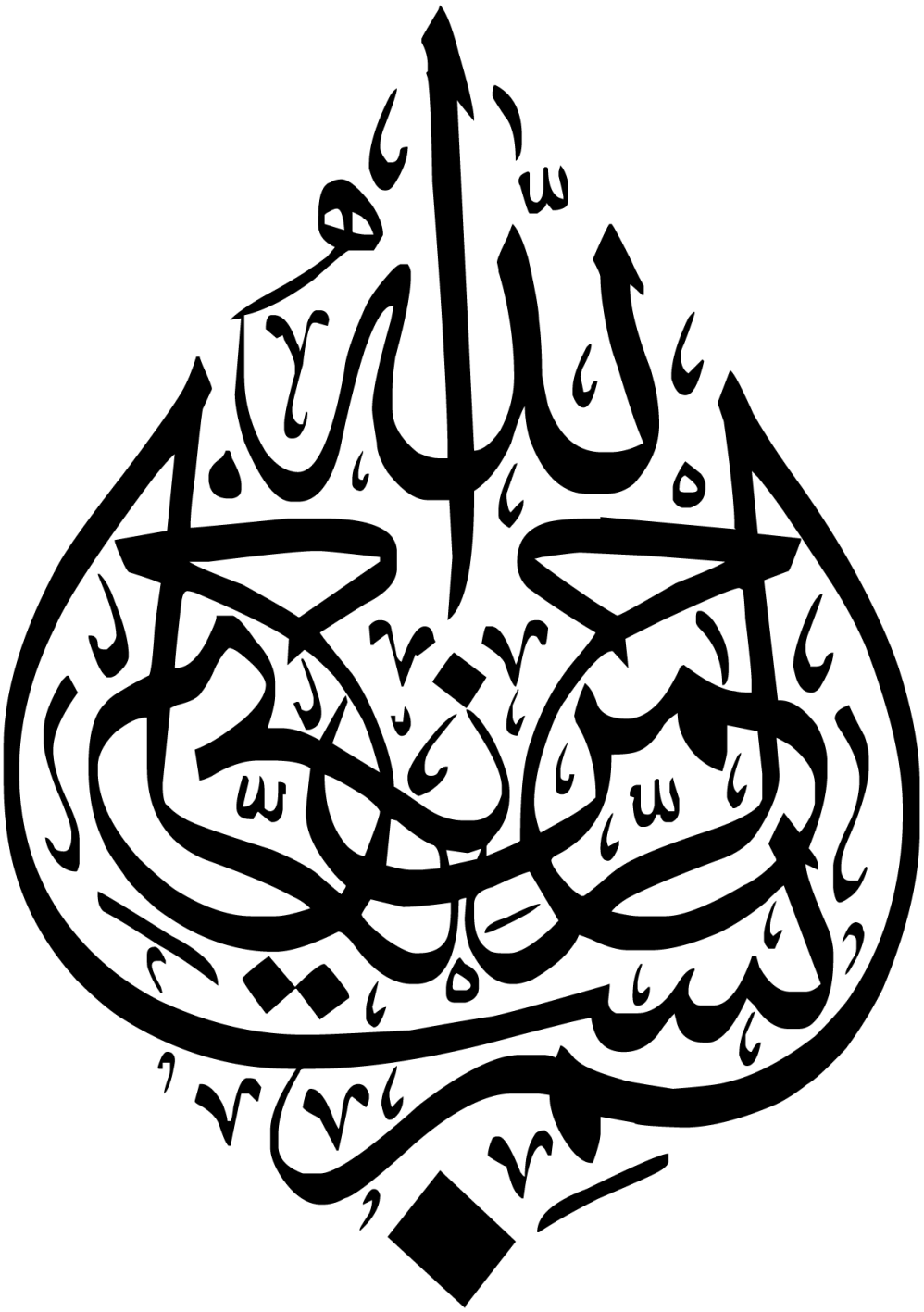

شكر وعرفان

قال تعالى: ((لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ)) [إبراهيم:07].

وقوله صلى الله عليه وسلم: ((لا يشكر الله من لا يشكر الناس)) رواه أبو هريرة.

نحمد الله ونشكره أن وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع

وتقديرا وعرفانا وشكرا لكل من قدم يد المساعدة لإنجاز هذا العمل

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور تالي جمال الذي لم يبخل علينا بنصائحه

وتوجيهاته.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بشكر خاص لكل أساتذة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

خاصة أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وإلى كل موظفي إدارة السجون ،

بوزيد بوسكرة

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى من أوصى عنها المولى، ورمز الحب والحنان وبلسم الشفاء إلى أمي الغالية.

إلى من تغرب ليسعدني والدي العزيز شفاه الله.

إلى من تشاركني محن الدنيا وسعادتها زوجتي

إلى نور حياتي أولادي منار. دعاء وياسين.

إلى إخوتي وأهلي.

إلى الأميرتين الغاليتين دبدوبة وماروكو

إلى من احترق لينير لنا طريق العلم والنور أساتذتي

لكل من ساهم في إتمام هذا العمل ولو ببسمة

إلى كل رفقاء الدرب والأصدقاء ودفعة الماستر علم اجتماع التربية لعام 2020.

إلى أخي وصديقي ورفيق دربي وأستاذي الدكتور جمال تالي

إلى كل الأهل والعائلة بوسكرة

إلى من كتبهم قلبي ولم يكتبهم قلمي.

بوزيد بوسكرة

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

مقدمة .....أ

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة (ص)

* تمهيد 06

1 _ طرح الإشكالية.....07

2_ صياغة الفرضيات 09

3 _ أسباب اختيار الموضوع 09

4 _ أهمية الدراسة.....10

5 _ أهداف الدراسة.....11

6 _ تحديد المفاهيم.....11

7 _ الدراسات السابقة.....15

8 _ المقاربة السوسيولوجية.....18

*ملخص الفصل.....21

الفصل الثاني: العـــــــود للجـــــــريمة

* تمهيد .....

1_ الاتجاهات المفسرة لظاهرة العود للجريمة 23

2 _ أنواع العود للجريمة 28

3 _ العوامل المؤدية للعود للجريمة. 29

*ملخص الفصل.....36

الفصل الثالث: برامج إعادة الإدماج الاجتماعي

* تمهيد 38
1 _ مفهوم الإدماج 39
2_ أهمية إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين 39
3 _ برامج إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين 40
4 _ قراءة عامة لمحتوى قانون تنظيم السجون الجزائري..... 54
*ملخص الفصل..... 58

الفصل الرابع : الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

*تمهيد 60
1-منهج الدراسة 61
2-أدوات جمع البيانات..... 62
3-مجالات الدراسة 65
4-العينة وكيفية اختيارها..... 66
5-المعالجة الإحصائية للدراسة..... 67
*ملخص الفصل..... 68

الفصل الخامس: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

* تمهيد 70
1 -عرض وتحليل المقابلات وتفسير الحالات من منظورالنظريات 71
2-عرض وتحليل جداول البيانات الشخصية..... 102
3 -عرض ومناقشة الفرضيات..... 106
4 - مناقشة الفرضيات وأهداف الدراسة في ضوء النتائج المتوصل إليها والدراسات السابقة والمقاربة النظرية المتبناة في الدراسة 115
5- الاستنتاج العام والتوصيات..... 120
الخاتمة..... 125

قائمة المراجع 128

الملاحق:

- استبيان المقابلة المقننة 134
- قائمة المحكمين.....136
- ملخص الدراسة والكلمات المفتاحية.....137

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يمثل شرح لمحتوى نصوص ومواد قانون تنظيم السجون الجزائري 05/04	55
02	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن	102
03	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي قبل دخول السجن	102
04	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة المدنية	103
05	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان الإقامة	103
06	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المهنة	104
07	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل المهني	105
08	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد مرات دخول المبحوث إلى الحبس	105
09	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب أطول مدة قضاها المحبوس في السجن وأي قضية	106
10	يوضح رأي المبحوثين لاختلاف استقبالهم من طرف السجن عن السابق	106
11	توزيع أفراد عينة الدراسة في تصنيفهم بالمؤسسة العقابية حسب التهمة	107
12	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع البرامج الذي تلقوها أثناء استنفاذ العقوبة	107
13	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نظرتهم لاستغلال أوقات الفراغ أثناء قضاء فترة العقوبة	108
14	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مواصلتهم للتعليم أثناء استنفاذ العقوبة	108
15	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب رأيهم في مساهمة البرامج التعليمية في تغيير تفكيرهم	109
16	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب ممارستهم لتكوين مهني أو حرفي أثناء استنفاذ العقوبة والسبب	109
17	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تسجيلهم ببرنامج الخطة الفردية	110
18	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متابعتهم في مصلحة التقييم والتوجيه	110
19	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نظرتهم للبرامج المقدمة من طرف	111

	المؤسسات العقابية من حيث ضرورتها	
20	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الاستفادة من برنامج من برامج العقوبات البديلة	111
21	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نظرتهم للبرامج المقدمة من طرف المؤسسات العقابية من حيث التطبيق والمساواة في الاستفادة	112
22	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب اتصالهم بالمصالح الخارجية لإعادة الإدماج ووكالات التشغيل بعد الإفراج	113
23	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب أسباب عودهم للجريمة والمؤسسة العقابية	113
24	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نظرة أسرهم لهم بعد الإفراج عنهم	114
25	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الشعور بتأنيب الضمير والندم وضرورة الالتزام بالقوانين	114
26	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نظرة العائد للجريمة لأجل تحقيق إدماج فعلي له في المجتمع	115

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الشكل رقم (01) يبين تطور احصائيات عدد المسجلين في التعليم ما بين سنتي 2002-2017	43
02	الشكل رقم (01) يبين تطور احصائيات عدد المسجلين في التكوين المهني ما بين سنتي 2002-.2017	44

مقدمة

مقدمة:

أدركت الأمم المتحضرة خطورة الجريمة، و بذلت كثيراً من الجهود لمواجهتها، والتي كان من نتيجتها ظهور القوانين والتشريعات المتقدمة في مجال الجريمة وهي تشريعات قامت على خلاصة النتائج العلمية والفكرية التي نتجت من تضافر جهود **السوسيولوجيين**، النفسانيين والأطباء العقليين، ورجال التربية، وعلماء القياس، ورجال القانون، وغيرهم من المهتمين بهذه المشكلة، وتعتبر الجريمة مشكلة اجتماعية تهدد أبعاد وأسس وبنية كل مجتمع إنساني ، وعلى الرغم من الجهود التي تبذل لمواجهتها إلا أنها لا تزال في تزايد مستمر .

ونتيجة لذلك ظهرت التشريعات التي تساعد في علاج الإجرام ، ومعاملة المنحرفين ، وذلك بتركيزها على الجوانب الاجتماعية ، التربوية ، الثقافية والاقتصادية المؤدية للجريمة فتطورت النظرة إلى الانحراف والمنحرف و نشأت نظريات حديثة في تفسير الجريمة تركز على طبيعة الصراع والاختلاف في النظم الاجتماعية ، وعمليات الحراك الاجتماعي ، والظروف الاجتماعية والاقتصادية... أهمها **نظريات الدفاع الاجتماعي** التي ظهرت في بداية القرن العشرين التي نادى بها **جراماتيكا ومارك أنسل** والتي مفادها تأهيل الشخص وإعادته الى الحياة الاجتماعية بشكل سليم والجزاء لا يتمثل في العقاب فقط بل يمكن أن يأخذ صور أخرى كالتدابير الاحترازية وإصلاح المجرم وتأهيله

من هذا المنطلق أصبحت الجريمة ذات اتجاه عالمي، فنالت اهتمام الباحثين أفراداً وجماعات وهيئات محلية وعالمية، كما كان للأمم المتحدة اهتماما في دراسة الجريمة والمنع منها، وكذلك المجرمين أمراً ضرورياً يمثل جزءا من سياستها الاجتماعية، وقررت تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والهيئات المتخصصة، والمنظمات غير الحكومية المتهمة بمشكلة الجريمة والعود إليها.

فأخذت معظم التشريعات والقوانين الحديثة بمبادئ الدفاع الاجتماعي ومنها القانون الجزائري حيث أخذ بفلسفته التي تعتبر إصلاح المحبوسين وإعادة إدماجهم الغاية المنشودة من تنفيذ العقوبة ويرتكز إدماج المحبوسين أساسا على إعادة تربيتهم قصد تحضيرهم لمرحلة ما بعد الإفراج

كما تتضح خطورة ظاهرة العود للجريمة ، وأهمية دراسته في تعدد الجوانب المرتبطة به ومعرفة العوامل المسببة له ، وأثر ذلك الفعل، على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والخلقية في المجتمع الذي يعيشون فيه ، فمشكلة العود للجريمة شأنها شأن بقية المشكلات الاجتماعية والإنسانية التي تجابه المجتمعات النامية والمتقدمة ، لا تعبر عن ذاتها من حيث مظاهر السلبية

وأسبابها ونتائجها فحسب ، بل تعبر عن جملة مشكلات اجتماعية وحضارية معقدة ومرتبطة بها ومتفاعلة معها إلى درجة لا يمكن فصل بعضها عن بعض بأية صورة من الصور .

كما أن هذه الظاهرة مشكلة اقتصادية تتمل في الخسارة التي تعود على المجتمع من فقدان هذه العناصر البشرية التي بإمكانها أن تسهم في عملية البناء والتنمية في المجتمع ، فالمجرمون العائدون خسارة لأنفسهم ، وخسارة لمجتمعهم من حيث أنهم قوى ضائعة ، ولما كان الشباب هم مستقبل الأمة ورجاله فان مسألة انحرافهم عن الطريق السوي مسألة تطلب البحث والدراسة ، وتحديد وتشخيص مسبباتها ، وعلاجها من قبل الباحثين والمختصين ليتمكن المجتمع من تهيئة وتحضير قادته ومربيه ورجاله الذين يعتمد عليهم في المستقبل ، خصوصاً وأن المجتمع في الوقت الحاضر لا يتحمل فقدان مهارات أو كفاءات أبنائه نتيجة تعرضهم للانحراف والعود للجريمة ولذلك تبرز ضرورة إصلاح ، وإدماج ، ورعاية العائدين للجريمة للمجتمع ليصبحوا أفرادا أسوياء ، حتى يمكن الاعتماد عليهم في عملية البناء والنمو والتطور والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والعلمي التي يشهدها المجتمع .

ويرى الباحث أن إصلاح وادماج العائدين للجريمة يكون بإجراء البحوث والدراسات الميدانية التي تستهدف معرفة ظروفهم وأحوالهم المادية والحضارية والاجتماعية والتربوية والنفسية وتحديد وتشخيص العوامل المؤدية للعود للجريمة في ظل التفسير النظري والواقعي وربطها بالبرامج المعتمدة من طرف المؤسسات العقابية والرعاية اللاحقة للمحبوسين العائدين ومساهمتها في الحد من العود للجريمة وأهمية رعاية المحبوس العائد سواء أثناء قضاء العقوبة أو بعد الافراج عنه انجح الأساليب والطرق لإعادة إدماجه نفسيا واجتماعيا، و من جهة اخرى يأتي اختيارنا لهذا الموضوع كمجال للدارسة و البحث للأسباب شخصية مرتبطة بشعوري بخطورة الظاهرة وأنا أعايش محبوسين عائدين ومرات عدة ، بحكم طبيعة عملي فبادرت للقيام بهذه الدراسة الميدانية لمعرفة دور برامج إعادة الإدماج في الحد من العود للجريمة وذلك لتجنبها وكذلك معرفة دور البرامج المقدمة داخل السجون في إعادة تأهيلهم وإدماجهم داخل المجتمع .

وتعتبر الأهمية العلمية لموضوع السجن والسجناء موضوع دراسة في الكثير من المجتمعات وخصوصا العربية منها، لذلك نلحظ قلة في البحوث وندرة في الدراسة، وهو ما دفع بنا إلى البحث في دور البرامج المطبقة في سياسة الإدماج للحد من العودة للجريمة.

وفي الدراسة الحالية نحاول البحث عن دور برامج إعادة الإدماج في الحد من العود للجريمة سواء البرامج المطبقة في المؤسسات العقابية أو بعد الإفراج، والرعاية اللاحقة لهذه الفئة الهشة من

المجتمع، وهو ما حدا بنا لكشف النقاب عن التجربة الجزائرية ببحث عملية التكفل بالمحبوسين داخل المؤسسة العقابية وكذا الرعاية اللاحقة بعد الإفراج عن المحبوسين ومن وجهة نظرهم حسب التجربة الميدانية والمطبقة فعليا، وهذا في دراسة تجزأت إلى فصول خمسة.

الفصل الأول: جاء ليطرح موضوع الدراسة، وذلك من خلال تحديد الإشكالية وتساؤلات البحث، وشرح المبررات التي دفعت إلى اختيار الموضوع، مع إبراز الأهمية والأهداف التي يسعى البحث لتحقيقها، ولتوضيح البحث للقارئ تم التطرق إلى المفاهيم المركزية التي اعتمدت في الدراسة، كما طرح الباحث بعض الدراسات السابقة والتعقيب عليها، والقيام بوضع مقاربة سوسيولوجية بإسقاط الدراسة في قالب سوسيوتربوي.

الفصل الثاني: و جاء بعنوان العود للجريمة، وتناولنا فيه الاتجاهات المفسرة لظاهرة العود للجريمة، أنواع العود للجريمة، والعوامل المؤدية للعود للجريمة وهذا من أجل بناء نسقي بين التفسير النظري بين عوامل العود والبرامج المطبقة للحد من العود.

أما في **الفصل الثالث** : والذي تمحور حول المتغير المستقل وكان بعنوان : برامج إعادة الإدماج الاجتماعي والذي تطرق فيه الباحث إلى :مفهوم الإدماج وكذا أهمية إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين ، وبعدها برامج إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين أثناء قضاء المحبوس للعقوبة أو برامج الرعاية اللاحقة بعد الإفراج عنه، وفي الأخير وكقراءة لمحتوى قانون تنظيم السجون الجزائري وبيان المقاربة المعتمدة (الدفاع الاجتماعي) .

الفصل الرابع: وبعد تطرقنا للتراث النظري حول موضوعنا، قمنا بتحديد الإجراءات المنهجية، فعرضنا منهج الدراسة حيث تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة، أدوات جمع البيانات من ملاحظة ومقابلة مقننة، ومجالات الدراسة (المكاني، الزماني، البشري)، والعينة وكيفية اختيارها كما تطرقنا إلى المعالجة الإحصائية للدراسة لنصل إلى ملخص للفصل. **وتجدر الإشارة أن في هذه الدراسة حاول الباحث إعطاء صبغة منهجية جديدة متمثلة في الجمع بين المنهجين الكمي والكيفي من خلال دراسة الحالات وتفسيرها من منظور النظريات والاعتماد على تحليل الجداول كذلك (وهذا بعد إذن الأستاذ المشرف).**

الفصل الخامس: بعد الإجراءات المنهجية قمنا بعرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية، من خلال: عرض وتحليل المقابلات وتفسير الحالات من منظور النظريات، وتحليل البيانات وتفسيرها بعد تكميم المعطيات كما وكيفا، ثم مناقشة النتائج الجزئية والعامة في ضوء الدراسات السابقة والمقاربة

النظرية وصولا إلى عرض النتائج العامة، وخاتمة لموضوعنا مع تقديم توصيات واقتراحات وعرض المصادر والمراجع المعتمدة، والملاحق والملخص للدراسة.

وكأي بحث علمي جاد وميداني تواجهه بعض العراقيل والصعوبات التي تعترض الباحث في طريقه للبحث والوصول إلى المعلومة وتحري الحقائق، منها ما يتعلق بالميدان ومنها ما تعلق بالجانب النظري وفي عملية جمع المعلومات والإحصائيات والبيانات، حيث واجهنا بعض الصعوبات في المقابلات نظرا لصعوبة التنقل والحجر الصحي المفروض بسبب الجائحة وكذا شح المراجع بسبب غلق المكتبات. وقلة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع نظرا لحداثته، وهذا ما جعلنا ننطلق في دراستنا الحالية بصعوبة كبيرة.

وأخيرا نتمنى أن يكون هذا البحث ذا فائدة ونكون قد وفقنا إلى تقديم حلول وفائدة للمهتمين بموضوع برامج إعادة الإدماج ولو بالشيء القليل.

الفصل الأول

الاطار المنهجي للدراسة

* تمهيد

1_ طرح الإشكالية

2_ صياغة الفرضيات

3 _ أسباب اختيار الموضوع

4 _ أهمية الدراسة

5 _ أهداف الدراسة

6 _ تحديد المفاهيم

7 _ الدراسات السابقة

8 _ المقاربة السوسيولوجية

*خلاصة

*** تمهيد:**

لا يمكن لأي باحث أن يشرع في دراسة مشكلة ما، دون الشعور بحيرة تجاهها وتثير في ذهنه من التساؤلات التي يبحث لها عن إجابات علمية موضوعية، انطلاقا من مجال تخصصه واهتمامه.

من هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا الفصل، إلى طرح إشكالية مع صياغتها وتحديد أبعادها، والتي سيتم على أساسها صياغة الفروض قصد اختبارها، إلى جانب توضيح أهمية موضوع البحث وأسباب اختياره والأهداف المرجوة منه والمقاربة السوسيولوجية.

1-الإشكاليـــــــة:

الجريمة ظاهرة اجتماعية عالمية لا يكاد يخلو منها أي مجتمع إنساني، وهي تتنوع – من حيث طبيعتها وأشكالها وأنواعها ومن حيث الأساليب المستخدمة في ممارستها –ومن مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى زمن آخر تبعا لتنوع الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، كما تعد الجريمة ظاهرة خطيرة تهدد كيان المجتمع وأنساقه، وتعمل على عدم استقراره والإضرار بمصالح أفراده دونما تمييز.

إن الجريمة – كظاهرة اجتماعية– مازالت في ارتفاع حتى يومنا هذا وتزايد أخطارها ونسبة معدلاتها وآثارها السلبية – ووفقا للمركز الدولي لدراسات السجون يوجد أكثر من 10.5 مليون شخص مودعين في السجون في شتى أرجاء العالم – **(مؤتمر الأمم المتحدة، 2019، ص03)** وهو رقم رهيب، والجريمة تزامنت مع التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعولمة والتطور التكنولوجي وكذا تطور الجريمة إلى الجريمة المنظمة.

وفي الوطن العربي تتنوع الجرائم وتتعدد وتختلف نسبها من دولة لأخرى، فإضافة للجرائم المنتشرة تواجه المجتمعات العربية وضعا جديدا تسعى المنظومات القانونية لمواكبته، كالجريمة المنظمة والجريمة الالكترونية وشبكات التهريب العالمية والفساد وتبيض الأموال والتجارة بالأعضاء البشرية والرق الأبيض، خاصة مع ما تشهده المنطقة العربية من حروب وأزمات وعدم استقرار سياسي وأمني، فالجريمة تأثرت بالعولمة فأصبحت تمتلك شبكات دولية.

وفي الجزائر ورغم السياسات الإصلاحية التي تبنتها الجزائر في قطاع العدالة والسجون وما واكبها من سياسات لتشغيل الشباب وفتح المجال لانخراطهم في المجتمع المدني والمؤسسات الاقتصادية، الا أنها سجلت معدلات عالية في الجريمة **وتنامي معدلاتها ونسب العائدين إلى الانحراف، والذين من بينهم العائدين إلى المؤسسات العقابية، حيث بلغت نسبتهم 45 في المائة على مستوى الوطن** – حسب تصريح المدير السابق لإدارة السجون – **(يونس ،2006، ص09)**.

وقد سجلت أرقام هائلة للمحبوسين بالمؤسسات العقابية تعدى **60ألف محبوس وهي تحتل المرتبة 31 عالميا من حيث عدد المحبوسين (الجزائر في المرتبة 31 عالميا ب 60 ألف سجين في المؤسسات العقابية.12-09-2018. http :\\ aldjazai.ronline.net)** ، وبهذا ا حاولت الدولة الحد من الجريمة والعود الإجرامي وانتهجت سياسة تجاوزت مفهوم العقاب وإعادة التأهيل، معتمدة على مفهوم الإصلاح القائم على تغيير فكرة العقوبة السالبة للحرية للمحبوسين باعتبارهم أفراد يمكن إخضاعهم

للتهذيب والإصلاح وإعادة الإدماج في المجتمع ، فأصبح على عاتقها إتباع السياسة العقابية الإصلاحية الجديدة لمواكبة التطور والتقدم على غرار الدول الغربية ، وذلك بهدف الحد من الجريمة والعود الإجرامي في المجتمع الجزائري فاتخذت من تنفيذ العقوبة وسيلة لحماية المجرم وإصلاحه، وأن تنفيذ هذه البرامج يعطي أهمية لعصرنة قطاع السجون وفق سياسة عقابية جديدة تساير النظام العالمي الحديث وتسير وفق فلسفة ونظريات **الدفاع الاجتماعي** فكانت من بين الدول السباقة إلى الأخذ بهذه الفلسفة وتكريسه في أحكامها الدستورية ونصوصها التشريعية وعصرنة العدالة وإصلاحها وتنظيم إدارة السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين من خلال بناء سجون بمعايير عالمية وإبرام اتفاقيات دولية وشراكة للتعاون مع دول غربية كإيطاليا وانجلترا وكندا... للتعاون والاستفادة من تجارب هذه الدول في ميدان السجون .

إن قانون تنظيم السجون وإعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين رقم 05-04 المؤرخ في 06 فيفري 2005 الذي تضمن احكاما جديدة مستوحاة من الانعكاسات التي اقرتها البيئة الدولية، وركز أساسا على إعادة ادماج المحبوسين في المجتمع واعادة تربيتهم واصلاحهم داخل المؤسسات العقابية وتجهيزهم لما بعد الافراج وذلك برفع مستواهم الفكري والمعنوي والنفسي، وكذا المتابعة والمرافقة بعد الافراج (الرعاية اللاحقة).

استحدثت برامج لإعادة الإدماج لتجسيد هذه الأهداف عن طريق التعليم والتكوين المهني وتوفير الأنشطة الرياضية والثقافية والدينية مما يتناسب وقدراتهم وميولا تهم ، كذا برامج تهدف الى المتابعة النفسية ومراجعة التفكير والذات، كبرامج الحد من الادمان والحد من العنف والانتكاس وبرامج للأحداث والنساء وعقوبات بديلة كالسوار الالكتروني، الاجازات، العمل، الافراج المشروط، الحرية النصفية، الخطة الفردية، التقييم والتوجيه، المساعدة الاجتماعية، وبرامج الرعاية اللاحقة، حيث انشئت المصالح الخارجية لإعادة الإدماج لمرافقة المحبوسين المفرج عنهم ومساعدتهم على الاندماج الاجتماعي، وتوفير احتياجاته من خلال وكالات التشغيل وباقي مؤسسات الدولة .

فالعود للجريمة أصبح ظاهرة مزمنة ملحة تستلزم دراسات إمبريقية تحليلية معمقة للوقوف على خلفياتها الفعلية، ومحاولة التخفيف من وطأتها وتأثيرها في المجتمع من خلال البرامج المطبقة من طرف المؤسسات العقابية.

ونظرا لأهمية الموضوع على الصعيد العلمي والواقعي ارتأينا دراسته مستهدفين حقيقة العوامل الكامنة وراء العود للجريمة ومدى إسهام برامج إعادة الادماج المطبقة من طرف المؤسسات العقابية في الحد منه.

وهذا ما تسعى الدراسة الحالية لدراسته ميدانيا، حيث تستهدف الكشف عن دور برامج إعادة الإدماج في الحد من ظاهرة العود للجريمة وعليه تنطلق الدراسة الحالية من تساؤل رئيسي مفاده:

- ما هو دور برامج إعادة الإدماج المطبقة ميدانيا في الحد من ظاهرة العود للجريمة؟

ينضوي تحته تساؤلين فرعيين:

- ما دور البرامج التي يتلقاها المحبوس أثناء قضاء العقوبة بالمؤسسة العقابية في الحد من العود للجريمة؟

- وما دور برامج الرعاية اللاحقة المطبقة فعلا بعد الإفراج في الحد من العود للجريمة؟

2-فرضيات الدراسة:

2-1-الفرضية العامة

يتوقف الحد من ظاهرة العود للجريمة على فاعلية وتطبيق برامج إعادة الإدماج المقدمة من طرف المؤسسات العقابية والرعاية اللاحقة للمحبوسين.

2-2- الفرضيات الجزئية:

- تساهم برامج إعادة الإدماج المطبقة في المؤسسة العقابية في تأهيل وإصلاح المحبوسين والحد من العود للجريمة.

- تساهم برامج الرعاية اللاحقة في تكييف المفرج عنهم وإدماجهم في المجتمع مما يحول دون عودتهم إلى الجريمة.

3-أسباب الاختيار:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب ذاتية كون الباحث يعمل في الوسط العقابي وعلى اطلاع تام بالمجهودات المبذولة من طرف الدولة ومؤسساتها للحد من الجريمة وظاهرة العود، لكن رغم ذلك تسجل الجزائر وبكل أسف معدلات كبيرة للجريمة والعود، فالباحث مهما حاول أن يكون موضوعيا إلا أن بشكل أو بآخر في جزء من بحثه، يسأل من خلال واقعه وانتماءاته، يلاحظ ويتساءل عما يقف من أسباب خلف الظواهر التي يعيشها ولا يجد بدا من التساؤل حولها.

– كما أن برامج إعادة الإدماج لا بد أن تدرس فتطبيقها يحتاج الى توضيح انعكاساته وآثاره على الواقع، وهذا يحتاج تشخيص وملاحظة ودراسة وتفسير وتحليل وهو ما نحاول الالتزام به في هذه الدراسة.

– كوني مساعد اجتماعي في المؤسسة العقابية فأنا أحس بعمق وحجم المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقي وهذه الدراسة من بين التثمين لكل الايجابيات وفي نفس الوقت محاولة تقديم كل النقائص والمشكلات بكل موضوعية.

– كما أن أغلب الدراسات حول المؤسسة العقابية وظاهرة العود للجريمة، دراسات قانونية وأمنية تفتقد للبعد النفسي والاجتماعي، كون الذي يقوم بالجريمة أنما هو ضحية وضعه الاجتماعي وانتماءه الطبقي.

4-أهمية الدراسة:

تكتسي برامج إعادة الإدماج ودورها في الحد من ظاهرة العود للجريمة أهمية في حياة المحبوس والمجتمع على السواء. لكونها ذات قيمة علمية وعملية كبيرة وعليه نحاول الكشف عن الاثار الايجابية لهذه البرامج وجوانب القوة فيها، ثم نكشف عن جوانب الضعف ومواطن الفشل.

فهذه الدراسة تقويم لمدى فاعلية برامج إعادة الإدماج والدور الذي تلعبه في الحد من ظاهرة العودة؛ تقويم وليس تقييم، فالتقييم هو الحكم على الشيء بعد تشخيص نقاط قوته وضعفه، أما التقويم فهو الحكم على الشي ثم تعديله وإصلاحه، فهذه الدراسة بما استغرقته من وقت ومقابلات وإجراءات منهجية، ستكون وبكل تواضع محاولة علمية قيمة في هذا المجال.

ويكفي فقط أن الوزارة الوصية وزارة العدل تسعى جاهدة إلى إصلاح العدالة والسجون وعصرنتها، حيث تتجلى أهمية الموضوع أولا في اهتمام الدول بالمؤسسات العقابية باعتبارها مؤسسة اجتماعية تعمل على اصلاح الجانحين وإعادة ادماجهم اجتماعيا للوصول بالمجتمع إلى الاستقرار والتقدم المنشود.

ويعتبر موضوع برامج إعادة الادماج ودوره في الحد من العود للجريمة موضوع يستلزم دراسته والبحث فيه نظرا لما يعاني منه المحبوسون المعتادون من مشاكل وصعوبة إدماج بالمجتمع ومنه المجتمع وهذا ما يؤثر على التطور بصفة عامة ولأجل هذا فمعرفة مدى اسهام البرامج في الحد من ظاهرة العود للجريمة أصبحت ضرورة ملحة تستلزم دراسات تحليلية معمقة للوقوف على خلفياتها

اتجاه الأنظمة الاجتماعية ككل، كما تكمن في طبيعة الشريحة المدروسة وهي شريحة معتادي الإجرام وما يميزهم من تغيرات سلوكية ونفسية خاصة.

5-هدف الدراسة:

إن الهدف الجوهري من تناولنا لهذا الموضوع بالدراسة والبحث هو:

- محاولة الكشف عن مدى إسهام برامج إعادة الإدماج في الحد من ظاهرة العود للجريمة واقتراح الحلول اللازمة للعلاج للتمكن من تجاوز هذه المشكلة أو على الأقل إنقاص حدتها في السجون والمجتمع؛ بالإضافة إلى تحديد طبيعتها وما هي الضروريات الأولية التي يجب التغيير فيها أو الاهتمام بها.
- الكشف عن مدى إسهام برامج الرعاية اللاحقة للمحبوسين والمصالح الخارجية لإعادة الإدماج في الحد من ظاهرة العود للجريمة المطبقة في الواقع.

6 -تحديد مفاهيم الدراسة:

سيتم التطرق في هذه النقطة إلى مجموعة من المفاهيم الأساسية للدراسة لغة واصطلاحا وإجرائيا، وهي خطوة منهجية ضرورية تساعد على تحديد مكونات المفهوم لا سيما أثناء التحديد الإجرائي له وفق ما يناسب مجال الدراسة الميدانية.

6 – 1-مفهوم الجريمة:

أ – لغة:

الجريمة هي الجناية والذنب، وجمعها جرائم **(البستاني، 1998، ص742)**

جرم إليهم وعليهم جريمة، وأجرم هي جنى جناية **(بن منظور، د.س، ص445)**

ب-اصطلاحا:

تعني الجريمة إتيان شخص فعلا مجرما شرعا ومعاقبا عليه، أو الامتناع عن إتيان فعل يأمر الشرع بإتيانه ويعد تركه معاقبا عليه.

- **الجريمة في علم الإجرام:**

للجريمة في علم الإجرام مفهوم آخر جرى العمل على تسميته بالمفهوم الاجتماعي للجريمة، وهو مفهوم يختلف عن المفهوم القانوني، إذ الأخير في صيغته التقليدية –يحصر الجريمة في سلوك –فعلا أو امتناع –يخالف قاعدة جنائية ويتقرر لمن يرتكبه جزاء **جنائيا** **(عبد المنعم ،1994، ص23).**

- **الجريمة في علم النفس:**

يرى علماء النفس أن الجريمة تعتبر موقف وهذا الموقف يمكن وصفه بأنه تضارب سلوك الفرد مع سلوك الجماعة. وقد عرف **لا غاش Daniel laghache** الجريمة بأنها التعدي الحاصل من فرد أو عدة أفراد أعضاء في مجتمع معين على القيم المشتركة الخاصة بهذا المجتمع **(العوجي ،1987، ص202).**

- **الجريمة من الناحية القانونية:**

يعرفها فقهاء القانون الجنائي بأنها فعل او امتناع يقرر له المشرع جزاءا جنائيا سواء كان هذا الجزاء عقوبة او تدبير وقائيا. **(عوض، زكي ،1992، ص32).**

ويعرفها فقهاء القانون بقولهم:" هي السلوك الذي جرمه القانون بفعل او امتناع ويسند الى شخص معين ويعاقب عليه بعقوبة جزائية «. **(جعفر، 2006، ص07).**

- **الجريمة من الناحية السوسيولوجية:**

ركز أصحاب النزعة الاجتماعية على الجانب القيمي في المجتمع ومدى سيادة هذه القيم والتزاميتها. أي مدى التزام الأفراد في سلوكياتهم بهذه القيم وحرصهم على عدم مخالفتها وقد ظهرت في هذا السياق مجموعة من التعاريف منها:

- **تعريف دوركايم i.durckeim** في قوله:" هي كل امتناع يتعارض مع القيم والأفكار التي استقرت في وجدان الجماعة " **(غدنز، ترجمة الصياغ ،2005، ص304).**
- **تعريف شيفر: r.t.schaefer** «الجريمة انتهاك لقانون الجزاء الذي يطبق من خلالها عقوبات رسمية من قبل السلطات الحكومية وهي تمثل نوع من الانحراف عن العادات الاجتماعية الرسمية التي تشرف عليها تلك السلطة. **(جابر ،2008، ص 19)**

ج – التعريف الإجرائي للجريمة:

من خلال المفاهيم المختلفة للجريمة وخصوصا المفهوم السوسيولوجي والقانوني، يظهر لنا قاسم مشتركا بينهما هو: أن الجريمة خرق لمعايير وضوابط المجتمع، وهي ضرر يصيب الفرد والمجتمع، ويقرر لها القانون الذي يحمي ويمثل الضبط الاجتماعي.

فالجريمة هي فعل أو امتناع عن فعل (سلوك ايجابي أو سلبي) يصدر عن فرد مسؤول، أو ينتهك القانون يترتب عنه مسؤولية اجتماعية وقانونية.

6-2-العوْدُ:

- **العوْدُ في اللغة:** الرجوع، والعوْدُ، أي الرجوع في الأمر، وعاد لما فعل، أي فعله مرة أخرى **(ابن منظور، د س، ص 315)**

- **العود من وجهة نظر علم الإجرام:** فهو يتضمن اثنتين من الصور هما:

- الشخص الذي سبق الحكم عليه قضائياً بجريمة ثم ارتكب جريمة أخرى بغض النظر عن ثبوت جريمته السابقة من عدمه.

- الشخص الذي سبق الحكم عليه قضائياً في جريمة ما، ثم صدرت منه بعض الأفعال المتعلقة بنشاطه الإجرامي **(السماك، 1985، ص 28).**

ويظهر في تعريف علم الإجرام للعود أنه يشترط صدور حكم سابق على المجرم.

- **العود اصطلاح القانون:**

العود هو تكرار لجرم أو مخالفة، وهو قيام مجرم بارتكاب جريمة أخرى، زيادة عن التي ارتكبها في السابق وذلك بعد صدور حكم نهائي **(القرام ،1992، ص 233).**

- **العود عند علماء الاجتماع:**

العود هو تكرر الخروج على القواعد الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع، ومن هنا يغطى هذا التعريف المجرمين الذين لم يسبق لهم الوقوع في يد رجال السلطة، على الرغم من تكرار ارتكابهم للجرائم **(صالح، 1969، ص 207).**

إذن العود إلى الجريمة: هو العودة إلى الإجرام بمعنى ارتكاب الشخص المحبوس لجريمة جديدة مع العلم أنه قد سبق الحكم عليه بعقوبة من أجل جريمة سابقة، ويعتبر العود للجريمة من الظروف الشخصية العامة المشددة للعقاب وهذا ما يكشف عن الخطورة الإجرامية لدى الجاني.

نجد أن المحبوس العائد قد حظي بعناية خاصة من علم الاجتماع، النفس، الإجرام والعقاب، لأن حالته دليل على فشل أو عدم ردعه للعقوبة التي سبق توقيعها عليه.

ولذا فإن تشديد العقوبة عليه يرجع إلى اعتبارين هما:

- إن المجرم العائد سبق أن تلقى إنذارا من الهيئة الاجتماعية بألا يعود إلى جريمته ممثلا في حكم الإدانة، فلم يأبه به وأسقطه من حسابه.

- أن مصلحة الهيئة الاجتماعية هي في أن تكون العقوبة شديدة بقدر ما يكشف تصرف الجاني من نزعة خطرة لديه.

وقد عالج المشرع الجزائري أحكامه في المادة 54 من قانون العقوبات الجزائري. **(الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جويلية 1966، المتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتتم.**

ج – التعريف الاجرائي العود للجريمة:

من خلال التعريفات السابقة لظاهرة العود للجريمة والتي حاولت تقديمه حسب زوايا الطرح والاهتمام فمنه من تناوله من جانب قانوني أو كظاهرة يهتم بها علم الاجتماع أو علم النفس أو علم الاجرام، غيرها.... فهي وان اختلفت تتفق على أن:

العود للجريمة يعني معاودة الشخص للفعل الإجرامي بعد أن تم الحكم عليه نهائيا بالإدانة في جريمة وارتكب جريمة أخرى سواء نفس الجرم أو جرم آخر وعوقب عليها بالحبس لأكثر من مرة وهو ما يطلق عليه في نظام السجون بالمجرم **الانتكاسي**. **Repris de justice** أو **(récidiviste)**

6-3- الرعاية اللاحقة: هي مساعدة المحبوس وأسرته أثناء قضاء العقوبة وبعدها، وهي عملية تربوية، اجتماعية، نفسية، اقتصادية، وحضارية، تهدف إلى إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي والمهني والاقتصادي للمحبوسين المفرج عنهم ليتمكنوا من العيش وممارسة حياة جديدة يتم فيها تجاوز الظروف النفسية، الاجتماعية، البيئية والاقتصادية السابقة التي دفعتهم لارتكاب الفعل الإجرامي.

6-4- المحبوس:

يقصد بكلمة محبوس في مفهوم قانون تنظيم السجون الجزائري، كل شخص تم إيداعه بمؤسسة عقابية، تنفيذا لأمر، أو حكم، أو قرار قضائي.

6-5- برامج إعادة الإدماج:

نقصد ببرامج إعادة الإدماج تلك الإجراءات والتدابير الأمنية والصحية والنفسية والاجتماعية والنشاطات التربوية والمهنية والفكرية والثقافية والدينية والرياضية وكل الأعمال التي تعتمدها المؤسسة العقابية وجمعيات المجتمع المدني في إعادة إدماج المحبوسين بإصلاحهم وتهذيب سلوكياتهم وتوجيهها توجيها يتوافق وتوقعات المجتمع وتنمية قدراتهم الفكرية والذاتية والعقلية ليصبحوا قادرين على التكيف مع بيئتهم الاجتماعية، ومساعدتهم معنويا وماديا للاندماج في المجتمع بتوفير حاجياتهم التي أدت بهم إلى العود للجريمة والرعاية لأسرهم أثناء قضاء العقوبة وبعد الإفراج .

7 – الدراسات السابقة:

تعتبر أدبيات الدراسة جوهر أساسي للباحث لمعرفة التراث النظري للباحثين في مجال الدراسة، قصد الكشف عن القضايا التي لم يتم التطرق إليها الباحث في الدراسة ولذلك سنتناول بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة:

7-1 : العربية:

***الدراسة الأولى :(الضحيان ،1998)**

عنوان الدراسة: البرامج الإرشادية في السجون ودورها في الحد من العود إلى الجريمة.

- **الجهة التي قامت بالدراسة:** الدكتور سعود بن ضحيان الضحيان.
- **زمن الدراسة:** أجريت هذه الدراسة سنة 1998.
- **إشكالية الدراسة:** تنحصر مشكلة الدراسة في التعرف على مدى ارتباط العوامل الذاتية والأسرية والبيئية للمحبوسين بالعود للجريمة ومدى مساهمة العوامل في اقتراف الجريمة الأولى في العود إلى الجريمة مرة أخرى؟
- **منهجية الدراسة:** استخدم الباحث منهج **دراسة الحالة وإجراء** مقابلات حرة وموجهة.
- **العينة:** اعتمد الباحث على عينة **كرة الثلج** نظرا لحساسية الموضوع وقام بدراسة 10 حالات.
- **أهم نتائج البحث:** توصل الباحث في الدراسة إلى وجود تشابه في الخصائص العامة للمحبوسين والتي كانت وراء الدافع لارتكاب الجريمة الأولى، كما توصل إلى أن أسباب دخول السجن للمرة الأولى كانت معظم حالاتها خارجة عن إرادة المحبوسين حيث ساهم التعثر الدراسي والصراع بين المحبوس وأسرته والبحث عن عمل وعدم الحصول عليه نتيجة المستوى الدراسي المحدود مما اضطرهم للبحث عن وسيلة لقضاء وقت الفراغ ومنه الوقوع في الجريمة.

***الدراسة الثانية :(الرشيدي ،2010)**

– عنوان الدراسة: مدى فاعلية برامج الإصلاح والتأهيل في الحد من العود إلى الجريمة

– دراسة ميدانية على السجناء في سجون منطقة حائل – السعودية.

- **الجهة التي قامت بالدراسة:** إعداد الطالب نايل جزاء الرشيدي وإشراف الدكتور فايز المجالي (دراسة مكملة للحصول على درجة ماجستير في علم اجتماع الجريمة) جامعة مؤتة، السعودية.
- **زمن الدراسة:** أجريت هذه الدراسة سنة 2010.
- **إشكالية الدراسة:** تستهدف للإجابة على التساؤل:

ما تصورات السجناء في منطقة حائل لمستوى فاعلية برامج التأهيل المهني في الحد من العود للجريمة؟ وما تصورات السجناء في منطقة حائل لمستوى فاعلية البرامج التعليمية والدينية في الحد من العود للجريمة؟

- **منهجية الدراسة:** استخدم الباحث المسح الاجتماعي الذي تضمن إجراء المسح المكتبي.

العينة: تكون مجتمع الدراسة من جميع المحبوسين في سجون منطقة حائل ، والبالغ عددهم 350 مبحوثا **أهم نتائج البحث:** توصل الباحث في الدراسة أن المتوسط الحسابي العام لإجابات المحبوسين في سجون منطقة حائل عن مستوى فاعلية البرامج التعليمية في الحد من العود للجريمة قد جاء **مرتفعا** وكذا المتوسط الحسابي العام عن البرامج الدينية والمهنية ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تصورات المحبوسين في منطقة حائل لمستوى فاعلية البرامج المهنية ،التعليمية والدينية في الحد من العود للجريمة تعزى للمتغيرات (العمر ، الحالة الاجتماعية ، المستوى التعليمي ، مستوى الدخل، نمط الجريمة ، عدد مرات دخول السجن).

7-2-الدراسات المحلية:

*الدراسة الأولى: (دالي ،2006)

عنوان الدراسة: العود للجريمة العوامل وأساليب العلاج – دراسة انثربولوجية نفسية.

- **الجهة التي قامت بالدراسة:** الطالب رشيد دالي إشراف الدكتور محمد رمضان.
- **زمن الدراسة:** أجريت هذه الدراسة سنة 2005-2006.
- **إشكالية الدراسة:** تنحصر مشكلة الدراسة في معرفة العوامل التي تصاحب العود للجريمة والأساليب الكفيلة بالعلاج الهادف؟
- **منهجية الدراسة:** استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.
- **العينة:** مجتمع الدراسة هو مؤسسة إعادة التربية بعين تيموشنت وكان حجم العينة 70 مبحوثا.
- **أهم نتائج البحث:** توصل الباحث في الدراسة إلى أن العود للجريمة يرجع الى خلل في الثقافة التي يعيش فيها السجين من خلال المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية غير المستقرة والحالة النفسية، وأن نظام إصلاح المعتادين على الإجرام بالمؤسسات المتخصصة في إعادة التربية فعال وبناء.

*الدراسة الثانية: (يونس، 2006)

عنوان الدراسة: ظاهرة العود إلى الانحراف دراسة للظروف الأسرية –دراسة ميدانية مؤسسة إعادة التربية والتأهيل البوني عنابة-

- **الجهة التي قامت بالدراسة:** الطالب سمير يونس إشراف الدكتور مراد زعيمي
- **زمن الدراسة:** أجريت هذه الدراسة سنة 2005-2006.
- **إشكالية الدراسة:** تنحصر مشكلة الدراسة في تساؤل مفاده ماهي الظروف الأسرية المميزة للعائد إلى الانحراف والتركيز على عائلة العائد والجوانب التعليمية والمهنية والايكولوجية؟
- **منهجية الدراسة:** استخدم الباحث منهج دراسة الحالة .
- **العينة:** مجتمع الدراسة هو مؤسسة إعادة التربية البوني عنابة، وكان حجم العينة 20 محبوسا.
- **أهم نتائج البحث:** من جملة النتائج المتحصل أن العائد ذا مستوى تعليمي ضعيف وأن عائلات العائدين أغلبها نووية وكنتيجة عامة توصل إلى أن الظروف الأسرية من الناحية التربوية لها تأثير عميق في عود الشخص إلى الانحراف.

***الدراسة الثالثة: (كلانمر ،2012)**

عنوان الدراسة: الآليات والأساليب المستحدثة لإعادة التربية والإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

- **الجهة التي قامت بالدراسة:** الطالبة كلانمر أسماء إشراف الدكتور خوري عمر.
- **زمن الدراسة:** أجريت هذه الدراسة سنة 2011-2012.
- **إشكالية الدراسة:** كانت إشكالية الدراسة ماهي الآليات والأساليب المادية والبشرية الضرورية لإعادة تربية المحبوسين داخل وخارج المؤسسة العقابية من أجل إعادة إدماجهم في المجتمع بعد الإفراج وهل تم تجسيدها فعلا على أرض الواقع؟
- **منهجية الدراسة:** استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي.
- **العينة:** عدم قيام الباحثة بدراسة ميدانية.

7-3- التعليق على الدراسات السابقة وكيفية توظيفها في البحث:

من خلال العرض السابق للبحوث والدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة الحالية يمكن ملاحظة أوجه الشبه والاختلاف وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ويمكن عرضها على النحو التالي:

- تنوعت العينات المستخدمة في الدراسات السابقة من حيث العدد وطبيعة العينة.
- لتحقيق أهداف الدراسات السابقة، تم استخدام منهج دراسة الحالة كدراسة الدكتور ضحيان الضحيان(2006) ودراسة سمير يونس (2006) والمنهج الوصفي التحليلي كدراسة رشيد دالي

(2006) ودراسة كلانمر أسماء (2012) وكما استخدم نايل جزاء الرشيدي منهج المسح الشامل (2006).

- تنوعت أدوات الدراسة المستخدمة في الدراسات السابقة مابين الاستبانة والمقابلة مع المحبوسين
- اعتمدت الدراسات السابقة في الوصول إلى نتائجها على عينات مختلفة وأعمار سنية متباينة من الذكور والإناث.

***استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:**

- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري الخاص ببرامج إعادة الإدماج ودورها في الحد من العود للجريمة، وفي الأساليب الإحصائية وإعداد أدوات الدراسة.
- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تحديد المنهج المتبع في الدراسة.
- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تفسير نتائج الدراسة وتدعيمها بنتائج الدراسات السابقة وكذلك في حجم العينة ونوعها.
- الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في الفترة الزمنية حيث أن أغلب الدراسات السابقة دراسات قديمة نوعا ما.
- استخدم الباحث في هذه الدراسة منهج دراسة الحالة بشكل متعدد الجوانب وبفريق دراسة لكل الجوانب النفسية، الاجتماعية والصحية.
- الاعتماد في هذه الدراسة على بعض الوثائق والسجلات في دراسة الحالات.
- مايميز هذه الدراسة تقديم عرض لأهم البرامج المتخصصة والآليات المستحدثة من برامج إعادة الإدماج والرعاية اللاحقة للمحبوسين.
- اعتماد الدراسات السابقة في طرحها في التركيز على الجانب القانوني والجنائي بينما الدراسة الحالية اعتمدت على التحليل السوسيولوجي لظاهرة العود للجريمة.
- الدراسة الحالية تطرق فيها الباحث الى دراسة فئة من فئات المجتمع في ولاية المسيلة (العائدين للجريمة).

8 – المقاربة السوسيولوجية:

كل دراسة سوسيولجية بحاجة إلى مقاربة لأنه لابد لكل دراسة أن يكون الانطلاق من نظرية أو مجموعة من النظريات، فالنظرية عبارة عن إطار فكري يفسر مجموعة من الفروض العلمية ويضعها

في نسق علمي (عبد الله، 2006، ص59)، مرتبط بالنسبة لدراستنا المتعلقة بالبحث في موضوع برامج إعادة الإدماج ودورها في الحد من العود للجريمة.

إن الباحث في أدبيات الطرح السوسيولوجي كبديل معرفي في المعالجة النظرية لظاهرة العود للجريمة داخل البيئة المجتمعية، يقف على بعض النقاط فيما يخص هذا التناول العلمي:

يجمع علماء سوسيولوجيا الانحراف أن الظاهرة هي نتاج اجتماعي، مع كل ما يمثله من أبعاد على مستوى المجتمع.

واعتمدنا في دراستنا على **نظريات الدفاع الاجتماعي** ، وبهذا قد عملنا على دراسة أحد الأنماط الاجتماعية وهي برامج إعادة الإدماج ودورها في الحد من العود للجريمة " وتفسر نظرية الدفاع الاجتماعي المنطلق الأساسي للبحث هذا ، والتي ترى أنه وكلما حدث حراك داخل المجتمعات كلما زادت السياسة الجزائية في التغيير والتطور، ونالت اهتمام أوسع من قبل المشرع، ودخلت مراحل أخرى أكثر اجتماعية وإنسانية في التعامل مع الجريمة والمجرم إلى بحث سبل إصلاح المجرم بدل عقابه على حسب رأي المفكر الإيطالي **فيليبو جراماتيكا** ، الذي انشأ مركز بحث يتولى أبحاث ودراسات للدفاع الاجتماعي، **كما نظم مؤتمرا عام 1947 للدفاع الاجتماعي** خرج بتوصيات واقتراحات أخذتها هيئة الأمم المتحدة كأرضية لتبني سياسة جنائية جديدة وهو ماعرف بالقواعد النموذجية الدنيا لمنع الجريمة ومعاملة السجناء ، **ونظرية الدفاع الاجتماعي** تقوم على اعتبار الكفاح ضد ظاهرة الإجرام والعود للجريمة، حيث يجب اللجوء إلى مختلف الوسائل للإقلاع عن تلك الظاهرة سواء قبل وقوع الجريمة أو بعد ارتكابها، ولا تهدف هذه الوسائل إلى مجرد حماية المجتمع من المجرمين، وإنما تهدف إلى حماية أعضائه من خطر الوقوع في الجريمة (زرواتي ،2000 ، ص 157)، كما كان **لمارك أنسل** آراء والتي عرفت **بالنظرية الجديدة في الدفاع الاجتماعي** ، وذهب أنسل إلى الاعتراف بوجود القانون الجنائي ومبدأ تفريد العقوبة ونظريته لا تركز على الدفاع الاجتماعي على أساس أنه عقاب للمذنب، وإنما هو حماية للمجتمع من المجرم وشروره، ويرى السمالوطي أن تحقيق ذلك يتم من خلال تفهم عوامل الجريمة والظروف التي وقعت فيها ، والموقف الشخصي للجاني واحتمالات إصلاحه والإمكانيات الطبية والنفسية المعالجة حتى يمكن اختيار الأسلوب الأمثل والعلمي لإصلاحه وإعادة توافقه وتكيفه مع مجتمعه (السمالوطي، 1983، ص 73) .

وفهم الجريمة عند أنسل يعني ضرورة دراسة شخصية المجرم ...وأكد على أن هدف العقوبة يتعين أن يكون علاجيا، فتحل فكرة المعاملة العلاجية محل فكرة العقوبة التطهيرية، بهدف إعادة

التوافق الاجتماعي، كما دعا إلى ضرورة إحداث تغييرات على الإجراءات الجنائية ...وإدخال الفحص العلمي لشخصية الجاني ... والهدف من ذلك هو اتخاذ كل الوسائل الممكنة لتأهيل المنحرف، وإعادة تنشئته أو تأهيله اجتماعيا.

ومنه نلخص فكرة الدفاع الاجتماعي وأهم عناصر هذه النظرية في النقاط التالية: **(فتحي، د س، ص13)**

- يجب على الدولة أن تأخذ على عاتقها القضاء على أسباب قلق الفرد وضيقه بالمجتمع.
- لتحقيق النظام الذي ينشده القانون، ليس من حق الدولة أن تعاقب بل من واجبها أن تكيف الفرد مع المجتمع.
- عملية تكييف الفرد مع المجتمع لا ينبغي أن تتم بوساطة (الجزاءات) فقط، بل عن طريق إجراءات الدفاع الاجتماعي الوقائية والتربوية والعلاجية الإصلاحية.
- يجب أن تتماشى إجراءات الدفاع الاجتماعي مع كل فرد، وفقا لمقتضيات شخصيته "مناهضة المجتمع الذاتية" وليس بالنسبة "المسؤولية "الضرر الناتج " الجريمة".
- تبدأ قضية الدفاع الاجتماعي بتقدير طبيعة ودرجة مناهضة الفرد للمجتمع، وينتهي قضائيا باختفاء الحاجة إلى تطبيق الإجراء مثلما ينتهي العلاج بشفاء المريض.
- أن عملية تكييف الفرد مع المجتمع تدخل في إطار أوسع لسياسة الدفاع الاجتماعي. (تحقيق التوافق الاجتماعي).

ومما سبق نقول أن تدبير الدفاع الاجتماعي لا يقابل الفعل أو الضرر المترتب عليه ولكن طبيعته ودرجته اللاجتماعية، ولذلك فضل البعض على العقوبة تبني التدابير الإصلاحية والوقائية المنبعثة من فكرة الدفاع الاجتماعي، ودعوة النظرية إلى إعادة النظر في الجزاءات والبرامج التقليدية –**وهو ما جسدته السياسة الإصلاحية المتبناة من طرف الدولة الجزائرية** – والعمل على تأهيل المذنبين بآليات قائمة على أساس احتياجات شخصية الجاني الفعلية وأن يكون الهدف من ذلك كله تحقيق التأهيل والاندماج الاجتماعي ، وهو ما أقره قانون تنظيم السجون في مادته الأولى والتي تنص : "**يهدف هذا القانون إلى تكريس مبادئ وقواعد سياسة عقابية قائمة على فكرة الدفاع الاجتماعي التي تجعل من تطبيق العقوبة وسيلة لحماية المجتمع بواسطة إعادة التربية والإدماج الاجتماعي للمحبوسين**" ، مما يعني أن الأخذ بمبدأ الدفاع الاجتماعي في التعامل مع المحبوسين .

ملخص الفصل:

إن موضوع برامج إعادة الادماج ودورها في الحد من ظاهرة العود للجريمة عموما لم تعط له أهميته الكاملة مع أنه موضوع حساس لذلك اخترناه لأن يكون موضوع بحثنا وجاء هذا الفصل لتعريف وصياغة مشكلة البحث وتحديد الأسباب والأهداف والأهمية التي يصبو الباحث إلى تحقيقها ولقد ارتأينا تحديد بعض المصطلحات المستخدمة في الدراسة وذلك من أجل محاولة فهم الموضوع وتقريبه للقارئ وكذا التطرق إلى المقاربة السوسيولوجية والاعتماد على نظرية الدفاع الاجتماعي

الفصل الثاني

العود للجريمة

*** تمهيد**

1_ الاتجاهات المفسرة لظاهرة العود للجريمة

2 _ أنواع العود للجريمة

3 _ العوامل المؤدية للعود للجريمة

***خلاصة**

- **تمهيد:**

إن ظاهرة العود إلى الجريمة تمثل مشكلة من أعظم المشاكل في المجتمع والتي أدت بالجهات المختصة إلى بذل جهود كبيرة في محاولة جادة للتخفيف منها ومن أضرارها، وفي هذا الفصل سنعرض ماهيتها وأهم الاتجاهات النظرية المفسرة للظاهرة وأسبابها وأنواعها.

1- الاتجاهات المفسرة لظاهرة العود للجريمة:

1-1-الاتجاه الفردي:

- **نظرية لومبروزو (lombroso):**

كان لومبروزو أول من نبه الباحثين في علم الإجرام إلى دراسة شخصية المجرم على أساس علمي سليم و كانت نظريته تقر بأن المجرم يتميز عن غيره بصفات خاصة عضوية و نفسية ، تجعل من المجرم" شخص مغلوب على أمره لأنه طبع على الإجرام فهو مجرم بالفطرة أو مجرم بالميلاد (جابر، 2008 ، ص81) ، كما أنه أقر وجود مجرم بالميلاد أو مجرم بالفطرة، وهذا ما راح يبرره المؤيدون لهذه النظرية أمثال هوتون من خلال دراسته لما يقارب أربعة عشر ألفا من المجرمين الذين أدانهم القضاء كما قام بدراسة مجموعة من غير المجرمين تقارب ربع عدد هؤلاء، فوجد أن هناك صفات خاصة موروثة يتميز بها المجرمون كشكل العينين و الأنف و الفم و الأذنين و الجبهة على غرار غير المجرمين واستخلص أن نوع الجرائم المرتكبة مرتبط كذلك بصفات معينة فهناك صفات تميز مرتكبي الجرائم التي يقع فيها ضد الأشخاص، و صفات أخرى تميز مرتكبي جرائم العرض، و خصائص ثالثة تميز مرتكبي جرائم المال.

إلا أن أهم ما يؤخذ على لومبروزو وأنصاره إهمالهم للعوامل الاجتماعية واقتصارهم على العوامل الفردية.

1-2 -الاتجاه الاجتماعي:

ظهر في أمريكا و اعتبر السلوك الإجرامي من الظواهر الاجتماعية الذي يمكن دراسته دراسة واقعية لكل حالة على حدى لتحديد أسبابها لذلك تعددت الدراسات بتعدد الظواهر الإجرامية فنشأت دراسات تتعلق بجرائم القتل وجرائم العرض وجنوح الأحداث و غير ذلك من صور الظاهرة الإجرامية.

مما أدى إلى نشوء مجموعة من النظريات الاجتماعية التي ترجع عوامل الإجرام والعود إليه إلى العوامل الاجتماعية وحدها و من هذه النظريات.

أ- نظرية التفكك الاجتماعي:(Social Disorganization) (القرام ،1992، ص 267)

مفاد هذه النظرية أن سبب السلوك الإجرامي هو التكفل الاجتماعي حيث يقيم **Selin** هذه النظرية على أساس المقارنة بين أنواع المجتمعات المختلفة من ناحية و بين مراحل حياة الفرد داخل

المجتمع الواحد من ناحية أخرى، فيقرر أن الفرد داخل المجتمع الذي يعيش في المجتمعات البدائية أو الريفية أقل ممارسة السلوك الإجرامي لأنها تتميز بالانسجام و الانتظام في ظروفها و مطالب أفرادها و أهدافهم و أنه في داخلها يعمل وفق تقاليدها و عاداتها و هي متقاربة و متشابهة و أنه يشعر بالأمن داخل مجتمعه لأن أفراد هذا المجتمع متعاونين فيما بينهم و متضامنين على عكس الفرد الذي يعيش في مجتمع متحضر الخالي من الانسجام بين ظروف أفراده و رغباتهم و المتعددة فيه الجماعات المتباينة المؤدية إلى تضارب المصالح.

كما أن الفرد من خلال أطوار حياته يتلقى في كل منها مع مجموعات من الناس تتباين فيما بينها من حيث السلوك، وفي كل هذه المجموعات يسلك الفرد السلوك السائد فيها، حتى يستطيع التجاوب معها ولا شك أن نماذج السلوك في المجتمعات العديدة التي يعيش فيها الفرد تتعارض وتتصارع، مما يؤدي إلى إتيان أنواع من السلوك الإجرامي، نتيجة استجابته لتأثير إحدى الجماعات دون غيرها وكانت هذه الجماعة تستبيح السلوك الإجرامي بينما يستهجنه غيرها.

فالمجرم في نظر هذه النظرية يأتي سلوكه الإجرامي نتيجة عدم الانسجام الاجتماعي أو التفكك الاجتماعي الذي يأخذ صورة **تصارع القيم** في المجموعات المختلفة وذلك حين يستجيب لمجموعة تستبيح المسلك الإجرامي.

لكن في حالة حدوث التفكك الاجتماعي في مجتمع ما لماذا نجد إقبال البعض دون البعض الأخر مما يدل على أن للتفكك الاجتماعي عوامل أخرى.

ب –نظرية تصارع الثقافات: (Culture Conflict):

" أن تصارع الثقافات يعني تعارض وتضارب ثقافات ومبادئ وقيم معينة تسود في إحدى الجماعات مع ثقافات ومبادئ وقيم تسود في جماعات أخرى". **(عبد الستار،1985، ص 51)**.

وهذا التصارع يتخذ مظهرا من أحد المظهرين:

الأول: تصارع خارجي وهو نتيجة:

– **الاستعمار:** الذي يعمد إلى فرض مبادئه على مستعمراته مما تجعل من السلوك المتفق مع القانون السائد قبل الاستعمار سلوكا إجراميا.

– **الهجرة:** بواسطتها تنتقل ثقافات ومبادئ المهاجرين وسلوكا تهم إلى المناطق التي يهاجرون إليها، وقد يكون هذا السلوك غير مبرر قانونا في هذه المناطق نتيجة اختلاف المبادئ السائدة في كلا الحضارتين.

- **الاتصال في مناطق الحدود** إن الاختلاف بين حضارة الدولتين المتجاورين ونتيجة للاتصال بين أفراد الحضارتين قد يؤدي إلى تعارض في سلوكهم.

الثاني: تصارع داخلي: وهو تعارض الثقافات والأفكار السائدة لدى مجموعات داخلة في مجتمع حضري واحد مثال ذلك (العمل، جماعة الأسرة ...) حيث تسود في كل من هذه الجماعات مبادئ تختلف من جماعة لأخرى وقد تتعارض فيما بينها فيندفع الفرد إلى السلوك الذي يرضي إحداها فحسب وقد يكون سلوكا غير مشروع.

ومن أهم مظاهر الصراع الداخلي جرائم الثأر والانتقام التي ترتكب في بعض المناطق استنادا إلى مبادئ سائدة فيها لا تقبل هذا السلوك الإجرامي فحسب وإنما تعتبره واجبا على أبناء هذه المناطق.

ينتهي أصحاب هذه النظرية إلى أن السلوك الإجرامي يجد مبرراته في النظام الاجتماعي فقط حتى وإن كان سبب الإجرام هو حالة المجرم النفسية أو العقلية.

ج – نظرية التقليد (غابريال تارد): (خليفة ،1992، ص 120)

إن الجريمة والسلوك المنحرف حسب هذه النظرية ينشأ ويتكون وفق قوانين أساسية يخضع لها جميع أفراد المجتمع، وهي ما سماها " **تارد** " بقوانين التقليد، حيث تخضع الجريمة في تكوينها إلى مثل هذه القوانين، إذ ينتقل السلوك الإجرامي من الأعلى إلى الأسفل، كما ترتبط الأغصان العليا للشجرة بأغصانها الدنيا ارتباطا عضويا مباشرا.

فالتقليد هو سبب نشأة كافة الأنماط الثقافية الجديدة وهو المسؤول عن تغيرها وتعديلها وفنائها وقيام أخرى محلها، فكل جانب من جوانب السلوك الإنساني سواء كانت فكرة أو عقيدة أو نشاطا جسميا يخضع لقانون التغيير والتعديل وهذا جميعه يتم بالتقليد.

وحين يتسع نطاق السلوك الإنساني ويشيع تقليده بين نسبة كبيرة من الأفراد ترسخ جذوره في التربية الاجتماعية وعندها يصبح عرفا أو عادة اجتماعية.

فالتقليد حسب تارد يتناول كل أنواع السلوك الاجتماعي سواء كانت هذه السلوكيات سوية أو انحرافية أو إجرامية شاذة، ووضع لذلك ثلاثة قوانين للتقليد وهي أن الأفراد يقلدون بعضهم بعضا كلما كانوا متقاربين أكثر والمغلوب مولع بتقليد الغالب في أغلب الحالات، وأنه في حالة تقارب النماذج والأدوار فإن الفرد يقلد الحديث منها.

فالسلوك الإجرامي عنده قائم على تقليد الأفراد لبعض المجرمين في الميدان بغية الشهرة أو الانتقام أو غير ذلك من الأهداف التي يسطرها الفرد ويعمل بكل قوة على تحقيقها.

د – نظرية الوصم لبيكر(Becker): (المجالي ،2015، ص52)

يوضح **بيكر** أن الجماعات تساعد على خلق الانحراف؛ بوضعها القواعد التي يمثل الخروج عنها انحرافاً، وتطبيقها لهذه القواعد الاجتماعية على بعض الأشخاص، ومن ثم وصمهم بالخارجين (Outsiders) عن القواعد الاجتماعية، ووفقا لذلك يصبح تعريف الانحراف بعيداً عن واقع وخصائص الفعل الذي يخالفه الفرد، وإنما هو نتاج مباشر لما قد يترتب على تطبيق القواعد الجزائية ضد المخالف من آثار سلبية، ومن ثم فالمنحرف هو الشخص الذي ألصقت الوصمة به، أو السلوك الذي تصم الجماعة أو المجتمع الفرد به.

أما عن كيفية حدوث عملية الوصم، فيذهب بيكر(Becker) إلى أن المضمون الرئيسي لهذه العملية، يتركز على التأثيرات المهمة التي يحدثها إلصاق صفة الانحراف بأفراد معينين مثل: كيف تنظر إلى هؤلاء الأفراد بقية أفراد المجتمع؟ وكيف ينظرون لأنفسهم؟ وأخيراً أثر هذا الوصم على أنماط التفاعل بين هؤلاء الأفراد وبين الآخرين، لأن وصف فرد ما بصفة الانحراف، يعني أن هذا الفرد والجماعة المحيطة به، ينبغي أن يكيفوا أنفسهم على التعامل معاً، بوصف أن هذا الفرد ذو شخصية غير سوية، ومن ثم تحدث عملية الوصم.

هـ–نظرية البناء الاجتماعي: (المجالي، 2015، ص52)

يرى **دوركايم** ، أن الأهداف جماعية وعندما يتقدم ويتطور المجتمع يتعقد العمل ويزداد التخصص وتزداد العلاقات الاجتماعية تشابكاً وتفاعلاً تظهر ما يسمى بالأهداف الفردية individuel goales ويرى (دوركايم) أن العلاقات الاجتماعية في المجتمعات العضوية هي علاقات تعاقدية(Contractual)، وأن المجتمع تعاقدي أي أن العلاقات بين الأفراد والجماعات ليست قائمة على روابط الدم والقرابة بل على روابط تعاقدية والمشكلة هنا، أي في المجتمعات التعاقدية العضوية الحديثة أن هذه الرابطة التعاقدية غالباً لا تحترم بشكل مستمر ودائم وذلك بسبب تغير الظروف الحياتية والمجتمعية والتي هي في وضع مضطرب معظم الأوقات، وعندما يحدث هذا الاضطراب تظهر **الأنوميا** أو **اللامعيارية**، وهذا يعني عند دوركايم أن الأنومي ما هي إلا فشل المعايير الاجتماعية والظروف المجتمعية والتي تكون المعايير فيها غير قادرة على ضبط نشاط أعضاء المجتمع، أي أن الظروف المجتمعية لا تستطيع أن تقود الأفراد إلى مواقعهم المناسبة في المجتمع فيجدوا صعوبة في عملية التكيف الاجتماعي، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى الإحباط وعدم الرضا والصراع والانحراف.

أما **ميرتون**، فقد أشار إلى أن اللامعيارية يمكن أن تنشأ من تعارض الطموحات وانهيار المعايير النظامية في مبدأ عام "بأن البنى الاجتماعية تمارس ضغطا محددا على أشخاص معينين في المجتمع ليشتركوا في سلوك انحرافي مفضلين ذلك على السلوك الإمتثالي الذي يجب أن يخضع له أفراد المجتمع. **(علي شريف ،2019، محاضرة مقياس النظريات)**

1-3-الإتجاه التكاملي:

أشار كل من **هيلي وبرونز** « **Helly and Brouner** " عام 1907 في دراستهم للانحراف عند الأحداث، أن العوامل المؤدية إلى انحرافهم كانت عوامل متشابكة و متعددة و أنه لا يمكن رد سلوك الحدث الجانح إلى عامل واحد بل إلى عوامل متعددة بعضها عضوي و بعضها نفسي و بعضها اجتماعي و إنها تختلف من شخص إلى آخر ومن موقف إلى أخر **(تعامة ،1986، ص18)**

مما يدل على أن السلوك المنحرف هو نتيجة تفاعل العوامل الفردية العضوية منها والنفسية والعوامل البيئية من مناخية، اقتصادية، اجتماعية، وأسرية ولا يجب بأي حال من الأحوال إغفال أو تجاهل أي عامل من هذه العوامل المؤثرة في حياة الفرد مع تحديد الأهمية النسبية لكل عامل حسب كل حالة على حدا لتحديد الأساليب الوقائية والعلاجية من منظور برامج إعادة الإدماج ودورها في الحد من ظاهرة الجريمة عامة والعود إليها بصفة خاصة.

وكخلاصة للنظريات المفسرة للجريمة والعود ونظرا لتعددها اقتصرنا على أهم النظريات والتي تخدم الموضوع ويمكن سوسيولوجيا تقسيمها حسب الماكرو والميكرو سوسيولوجي إلى:

- **النظريات الكبرى (الماكرو):**

يكون مجال النظريات الكبرى عريضا، حيث أنه من أبرز خصائصها اهتمامها بتفسير البناء الاجتماعي وما يمارسه من تأثير... تطرح تصورا عن كيفية ارتباط الجريمة بذلك البناء... ومن أبرز نماذج هذه النظريات الكبرى نظرية الأنومي، ونظريات الصراع.

- **النظريات الصغرى (الميكرو):**

تركز هذه النظرية – في تفسيرها للسلوك الإجرامي والعود للجريمة على افتراض مؤداه أن المجتمع يتميز بخصائص معينة، تم استخدام هذه الخصائص في تفسير كيف أن بعض الأفراد قد يصبحون مجرمين (أي دراسة أسباب الجريمة). وهنا ينصب اهتمام أو تركيز هذا الشكل من النظريات على مجموعة من الناس، وبصفة عامة فإن نطاق النظريات الصغرى يتراوح ما بين النظريات

الاجتماعية وبين النظريات النفسية والبيولوجية. ومن أمثلة هذا النمط من النظريات نظريات الضبط الاجتماعي ونظريات التعلم.

- **النظريات الوسيطة:**

يسعى هذا النمط من النظريات إلى تفسير كيف يمارس البناء الاجتماعي تأثيره، وكيف يصبح الأفراد مجرمون، وفي الواقع أن النظريات الوسيطة غالبا ما تتضمن كل من الاتجاه الوبائي (أي تفسير معدلات الجريمة في فئات المجتمع ودراسة أسباب الجريمة (أي تفسير السلوك الإجرامي نفسه). ومن أمثلة هذه النظريات نظرية الثقافة الخاصة. ونظرية الفرص المتباينة.

2 _ أنواع العود للجريمة:

للعود إلى الجريمة أنواع وصور، فقد يكون عاما أو خاصا، وقد يكون مؤبدا أو مؤقتا، كما قد يكون بسيطا أو متكررا وهذا ما نعرضه:

– **العود العام:** وهو العود الذي لا يشترط فيه تماثلا (تشابها)، بين الجريمة التي صدر الحكم بالإدانة فيها والجريمة الأخرى التي تقع من المتهم العائد كأن يحكم عليه في جناية شروع في قتل أو ضرب أفضى إلى موت ثم يعود فيرتكب سرقة ويتقرر هذا العود عادة كلما كانت العقوبة الأولى المحكوم فيها جسيمة. **(زكي، 2002، ص 344).**

– **العود الخاص:** فلا يتحقق إلا بعود الجاني إلى ارتكاب جريمة جديدة مماثلة للجريمة الأولى **(بوكماش، 2000، ص 102).**

- **العود المؤبد:** ويقصد به عود المجرم إلى ارتكاب جريمة جديدة في أي وقت بعد الحكم عليه من أجل الجريمة الأولى، دون مراعاة عامل الزمن الذي يفصل بين الجريمة الأولى والجريمة الثانية، وهي بمثابة الصفة التي يتصف بها المجرم الذي يعود إلى ارتكاب جريمته دون النظر إلى أي جازر أو عامل.

- **العود المؤقت:** ويقصد به عود المجرم إلى ارتكاب جريمة جديدة في فترة محدودة بعد ارتكاب الجريمة الأولى تحسب عادة من تاريخ صدور الحكم على الجريمة الأولى أو تاريخ انتهاء العقوبة المحكوم بها. وهذا يشترط عامل الزمن كعامل يحدد طبيعة العود المؤقت. **(الزغبي، 1995، ص291).**

- **العود البسيط:** يكون قد صدر ضد متهم حكم بات بعقوبة ثم ارتكب بعده جريمة ثانية.

- **العود المتكرر:** يقوم على تعدد أحكام الإدانة السابقة، ثم ارتكاب جريمة ثانية تكون من نفس نوع الجرائم التي كانت محلا لأحكام الإدانة السابقة. (عوض، 1996، ص 609)
- **العود الجسيم:** وهو الذي يحصل في الجنايات، الجنح ذات العقوبات التي قد تبلغ الحد الأقصى.
- **العود الخفيف:** وهو الذي يقع في المخالفات وبعض الجنح ذات العقوبة البسيطة (الزغبي، 1995، ص 696).
- **العود الإلزامي:** وهو الذي يكون تطبيق التشديد فيه إلزاميا وبتوافر الشروط وذلك بفرض هيبة القانون وردع العائدين.
- **العود الاختياري:** وفيه تدخل السلطة التنفيذية للقاضي في التشديد أو عدمه، وذلك حسب الظروف المصاحبة للعود. (بوكماش، 2001، ص107).

3 – العوامل المؤدية للعود للجريمة:

إن ظاهرة العود في الجريمة تمثل مشكلة من أعظم المشاكل في المجتمع والتي أدت بالجهات المختصة إلى بذل جهود كبيرة في محاولة جادة للتخفيف منها ومن أضرارها، وعليه لا بد من الوقوف على أسباب هذه الظاهرة والتي يمكن تقسيمها إلى أسباب داخلية مرتبطة بالعائد. وخارجية مرتبطة بالبيئة المحيطة بالعائد.

3– 1– الأسباب الداخلية:

هي الأسباب التي تمثل التكوين العضوي والنفسي والعقلي للفرد وتساهم في تكوين الشخصية الإجرامية، سواء العوامل الوراثية التكوين أو تلك المكتسبة التي تساهم في طبع السلوك الفردي، ومن أهمها الوراثة والجنس والسن والذكاء والمرض والمستوى الثقافي.

أ–الوراثة: وهي انتقال الأصل وهو الأب إلى الفرع وهو الابن عن طريق التناسل (منصور،1991، ص183).

وقد قامت العديد من الدراسات حول دور الوراثة في ارتكاب الشخص للجرائم، وأثبتت أن آباء العائدين للجريمة مصابون بأمراض عقلية أو مدمنو مخدرات أو خمر (السماك ،1985 ، ص 115)، وهذا بالإضافة إلى أن هؤلاء الآباء كانوا مجرمين في السابق، بل إن بعضا من العائدين بسبب عامل الوراثة يرتكب جرائمه في الغالب دون أن يكون قصده الكسب منها أو أن يعيش بها، وإنما السبب

راجع في ذلك إلى عدم قدرته على ضبط التحكم في أجوائه الإجرامية وانقياده وراء هذه الأهواء، وذلك على عكس المجرم العائد لأسباب غير وراثية الذي يتخذها مصدرا للتكسب والعيش منها، وحسب علم الإجرام فإن الجرائم تورث مثلها مثل بقية الأشياء الأخرى التي يرثها الشخص من أبيه أو غيره من العائلة.

ب – الجنس: الذكر أو الأنثى والاختلافات الموجودة بينهما في الحاجة إلى ارتكاب الجريمة أو الدافع لها، ومعدل نسبة جرائم المرأة مقارنة بمعدل جرائم الرجل ونوع هذه الجرائم المرتكبة من كليهما ووقت وقوع هذه الجرائم والاختلاف الموجود بينهما.

ولقد أكد علماء الاجتماع والإجرام بأن نوعية الجنس له دور في معرفة نوعية وكمية الإجرام، كذلك الطريق يكون أيضا بين مختلف المجتمعات (فإجرام المرأة في الغرب ليس مثل إجرام المرأة العربية التي لها عاداتها وأسلوب حياتها، ولهذا في المجتمعات العربية إجرام الرجل يفوق إجرام المرأة إلا أن هذا لا ينفي وجود الظاهرة لدى النساء.

ج – السن:

يولد الإنسان على الفطرة ويمر بمراحل في حياته تتسم بالضعف وتكون هذه في صغره أو قبل مرحلة المراهقة، كما يمر بمراحل قوة وتكون من بداية فترة المراهقة إلى حين أن يشتد عوده، وفي هذه المرحلة قد يصبح الشخص مغتر بنفسه وقد تؤدي به إلى ارتكاب جرائم، لأن مرحلة المراهقة وما بعدها تعتبر أصعب مرحلة في حياة الإنسان لأنها تطغى على شخصية الإنسان، وقد أكد الباحثين والعلماء على تأثير عامل السن على ظاهرة العود إلى الجريمة لما يتصف به الشخص المجرم من صفات غير عادية، أو بالأحرى غير سوية تدفعه إلى معاودة ارتكاب الجريمة مرة ثانية وثالثة وزد.

وتعتبر الفترة التي يقضيها الشخص في الحبس نتيجة ارتكابه لجريمته الأولى مؤثرة في نفسيته ، فهي تؤثر عليه كثيرا حيث قد تجعله شخص يائسا وتتسبب في توليد الحقد لديه مما يجعله يعاود ارتكاب جرائم أخرى، حيث أن الحبس الذي أدخل إليه لإصلاحه وتهذيبه وإدماجه وجعله رجل صالح في المجتمع هو على النقيض من ذلك في الواقع، حيث وصفه **الأستاذ عبد القادر عوده؛** معيد للإفساد وتلقين أسباب الإجرام **(عودة، د س، ص 736)**، "**حيث يلتقي فيه المجرم مع من ألف الإجرام وتمرس فيه بأساليبه، فيتبادلون المعارف الإجرامية الخطيرة ومختلف أساليب وتقنيات الإجرام، وينشئون العلاقات التي حتما ستضر بالمجتمع، ويؤسسون العصابات بعد أن يتفقوا مع بعضهم البعض على معاودة ارتكاب الجرائم حال خروجهم من السجن**".

د – الذكاء:

حظي موضوع الذكاء باهتمام الباحثين في شتى الميادين من علم النفس وعلم الاجتماع والتربية وعلم الإجرام ومدى تأثيره في الجريمة، فالذكاء عند علماء النفس: "هو القدرة على القيام بأوجه من النشاط تتميز بالصعوبة، التعقد، التجربة، الاقتصاد، الاندفاع نحو هدف). **(شحاته، واخرون، د س، ص 153).**

والذكاء يمثل مجموعة من القدرات العامة والخاصة التي يستطيع الإنسان من خلالها أن يكسب مكانة بين الناس، ويرجع بعض علماء علم النفس الجنائي وعلم الإجرام أن الأشخاص قليلي الذكاء أو الذين لديهم ضعف عقلي قد يكون سبب في عودتهم لارتكاب جرائم جديدة، على عكس الأشخاص الأذكياء الذين يقون أنفسهم من العودة إلى ارتكاب الجرائم أو إلى عدم ارتكابها أصلا، ذلك أن الشخص الذكي قادر على فهم العواقب التي تنجر على ارتكاب تلك الجرائم، عكس الشخص قليل الذكاء أو الضعيف عقليا فهو لا يفهم عواقب الأمور التي ارتكبها

وما نلاحظه في وقتنا الحالي أن بعض الجرائم الخطيرة تحتاج إلى ذكاء ولا يتقنها إلا الأذكياء مثال ذلك الجرائم الإلكترونية والجرائم المنظمة، فليس من السهل على كل المجرمين الإقدام على هذا النوع من الجرائم، لما فيها من إعمال كبير للعقل وهو ما لا يتسنى لكل المجرمين.

هـ – المرض:

يولد الإنسان وهو معرض للعديد من الأمراض، قد تكون عضوية مثل التشوهات الخلقية أو الأمراض الخبيثة أو أمراض نفسية أو عقلية، وقد تؤثر هذه الأمراض على الشخص مما قد يدفعه إلى ارتكاب جرائم أو العودة إليها.

فالأمراض التي قد تصيب الشخص مثل الأمراض العضوية التي تنتشر في جسمه قد تحرك الميول الإجرامي لديه، ومن هذه الأمراض الإيدز، الكورونا ... الذي قد يجعل الشخص المصاب به يعيش مشاكل اجتماعية كبيرة بالإضافة إلى مرضه، مثل نفور الناس من حوله وابتعادهم عنه والامتناع عن مخالطته، فيجد الشخص نفسه وحيدا بعيدا عن الناس مما يولد لديه حقدا عنهم وتدفعه إلى ارتكاب جرائم ضدهم وضد المجتمع.

ومن العوامل التي تؤدي إلى ارتكاب الجرائم والعودة إليها في الأمراض النفسية وهي عبارة عن حالة نفسية تصيب تفكير الإنسان أو مشاعره أو حكمه على الأشياء أو سلوكه وتصرفاته إلى حد تستدعي التدخل لرعاية هذا الفرد، ومعالجته في سبيل مصلحته الخاصة، أو مصلحة الآخرين من

حولها كالأنانية والحقد وغيرها من الأمراض النفسية **(حمودة، 2006، ص 17)**. أما الأمراض العقلية هي الأمراض التي تصيب الإنسان في عقلة وتجعله غير قادر على الحياة العقلية السليمة ومن الأمثلة عن ذلك، الجنون الدوري وهذا النوع يصيب القوى الذهنية جميعها ولكنه يكون على شكل نوبات تفصل بينها فترات يحس فيها الشخص بما يفعل وتكون قواه العقلية أثناءها طبيعية ولكن يقوم بارتكاب أعمال إجرامية فجأة دون أن يدرك فعلها أو نتائجها.

و – المستوى الثقافي:

يعتبر المستوى الثقافي من الأسباب التي قد تدفع الفرد إلى ارتكاب الجرائم والعودة إليها، فتدني المستوى الثقافي يجعل الشخص جاهلا بالأنظمة العقابية وبعواقب الجرائم التي يقترفها فيقدم على ارتكابها بالإضافة إلى العودة لارتكابها من جديد، وهذا راجع لتدني المستوى الثقافي لديه وجهله بالأنظمة، فإذا كانت ثقافة الشخص المجرم ذات طبيعة إجرامية فانه سيندفع لارتكاب الجرائم عدة مرات تحت تأثير تلك الثقافة ، والمستوى التعليمي للفرد كذلك يلعب قد يلعب الدور المهم في العود للجريمة نظرا لما يتعرض له الفرد من صعوبات في الحياة.

3-2 – الأسباب الخارجية:

هي الأسباب التي تتعلق بالمحيط الذي يعيش فيه الفرد والتي قد تجعله يعود لارتكاب الجرائم نتيجة تلك الأسباب والعوامل.

أ –عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم ومعاملتهم بالنفور والإهمال:

يعامل الشخص المدان معاملة غير لائقة من المجتمع تتسم بالنفور منه وإهماله بعد استنفاذه لعقوبته، فقد تسد في وجهه كل سبل الاندماج في المجتمع من جديد وهو ما يدفعه للشعور بالعزلة عن باقي أفراد المجتمع وهذه العزلة قد تدفعه إلى العود لارتكاب جرائم جديدة، وتظهر علامات عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم في عدم تشغيلهم وعدم مشاركتهم والامتناع عن مصاهرتهم والتقرب منهم ومصادقتهم **(نظرية الوصم الاجتماعي)**

فالشخص الذي استنفذ عقوبته وأفرج عنه من الحبس يحتاج إلى من يأخذ بيده ويعينه على نسيان الفترة التي قضاها في الحبس كما يحتاج لالتفاف الناس حوله لكي يعرض عن تلك الأفكار التي قد تدفعه لارتكاب الجرائم، فإذا وجد العناية والاهتمام من طرف المجتمع صلح حاله ونسي الجرائم والأمور التي قد تدفعه لها، أما إذا وجد نفورا من المجتمع وأغلقت الأبواب في وجهه فإنه حتما سيعود

لعاداته السابقة وبذلك يعود لارتكاب الجرائم **(وهنا يظهر دور الرعاية اللاحقة سنتطرق له في الفصل الثالث).**

ب – التفكك الأسري:

الأسرة هي المؤسسة الأولى للتنشئة فهي اللبنة الأولى في بناء سلوك الطفل، وهي التي تقوم بعملية الإشراف على تكوين شخصيته، فهذه الأخيرة تتكون نتيجة تفاعله داخل الأسرة فإذا كانت الأسرة مستقرة وقائمة على النظام والتفاهم، كان الشخص عنصرا فعالا ومحترما وبعيدا عن كل أشكال العنف والإجرام، أما إذا كانت غير مستقرة وخالية من العواطف والحنان الذي يحتاجه الشخص، وكان الجو داخليا يتسم بالمشاحنات والاضطراب والشجار، عندها يمكن أن تشكل بيئة قد تساهم في الانحراف، وبذلك تعد الأسرة أهم العوامل المساهمة في الإجرام.

لذلك يعد التفكك الأسري من أهم مظاهر الانحراف، ولقد عرفته **الأستاذة فوزية عبد الستار: «أن التفكك الأسري يتخذ شكلين، يتمثل الشكل الأول في التفكك المادي المتمثل بوفاة معيل الأسرة أو سجنه أو هجر أسرته أو غيابه الطويل عنها، كما أن غياب الحنان من الأم إذا ماتت أو طلقت يعتبر عنصر ثاني في التفكك المادي. أما الشكل الثاني هو التفكك المعنوي، وهو أن تسود الأسرة في وجود الوالدين علاقات مسيئة تنجم عن المشاجرات الدائمة بين الأبوين، أو أن يكون أحد الأبوين قدوة مسيئة كإدمان أحدهما على المخدرات أو شرب الخمر أو غيره من العادات التي قد تؤثر بالسلب على الأولاد** " **(عبد الستار،1985، ص 180).**

الأكيد أن نتائج التفكك الأسري قد تكون سلبية وتذهب بالأولاد إلى البحث عن أماكن يجدون فيها راحتهم خارج الأسرة، وفي أغلب الأحيان قد تكون هذه الأماكن مرتع للانحراف والإجرام

إن إحصائيات الطلاق في المجتمع الجزائري مخيفة، حيث نسمع أرقام خيالية للطلاق تعدت **70 ألف حالة طلاق في العام الواحد (بلال ،2019، elhiwardz.com).** وهذا ما قد يؤثر التفكك الأسري على انحراف الأفراد والعود للجريمة. كما نجد تعدد الزوجات وتأثيره على تنشئة الأولاد وظهور العدوانية والهروب من المنزل

ج – الفقر:

من الظواهر التي تعتبر اقتصادية ولكنها تعتبر من الأسباب التي تدفع الشخص إلى ارتكاب الجرائم والعود لها الفقر، فالفقر هو عجز الشخص من إشباع الحد الأدنى من متطلبات الحياة التي تحفظ له كرامته الإنسانية.

ولهذا فالفقر هو حالة تعبر عن المستوى الاقتصادي لفرد يعجز دخله عن الوفاء بحاجاته الأساسية فالشخص الذي لا يستطيع توفير متطلبات عيشه قد يلجأ إلى الإجرام.

وقد يؤدي لجوء الزوجين إلى البحث عن موارد مالية تعينهم. إلى إهمال الأولاد التي تنعكس في عدم تربيتهم تربية سوية، وقد تؤدي عدم التربية السوية إلى الانحراف واللجوء إلى ارتكاب الجرائم، وفي بعض الأحيان يدفع الأولياء بأبنائهم إلى العمل في سن مبكرة، مما قد يؤدي بهم إلى الانحراف والتشرد وهذا يبين دور الفقر في ارتكاب الجريمة والعود إليها.

د – البطالة:

البطالة تعني توقف الشخص من العمل مما يؤدي إلى حرمانه من موارده المالية، وبالتالي يعجز عن إشباع حاجياته بالطرق المشروعة مما قد يدفعه للجوء إلى الجريمة.

وتتمثل جرائم البطالين في السرقة والاعتداء على الآخرين والاتجار بالمواد الممنوعة كالمخدرات والخمر وغيرها من المواد المحظورة، وللبطالة أثر في الظاهرة الإجرامية كون الشخص عند عجزه عن تلبية حاجياته أو حاجيات أسرته تتأثر نفسيته مما يؤدي به إلى الاعتداء على الأشخاص، ومن أمثلة ذلك اعتداءات الآباء على أبنائهم نتيجة عدم قدرته على الإنفاق عليهم، وكذلك جرائم الإجهاض والطلاق الذي يؤدي بالمرأة إلى ارتكاب جرائم لسد حاجياتها وحاجيات أبنائها، وظهور آفات اجتماعية كالدعارة والانحلال الخلقي والتسول ...وهذا ما أكده **روبرت ودمون** أنه حيث تكون معدلات الجريمة مرتفعة يكون البناء الاقتصادي ضعيفا(**الربايعة ،1984 ، ص173**).

هـ – جماعة الرفاق ورفقة السوء:

من البديهي أنه متى اجتمع أفراد متألقون نشأت بينهم روابط متبادلة تدفعهم إلى التعاون وينتج عن ذلك تأثيرات متبادلة، سواء بالسلب أو الإيجاب، فإذا كانت هذه الجماعة ذات نوازع إجرامية فان خطورتها تتضاعف وقد تؤدي بالفرد إلى الجريمة.

و– التشريع وفقدان هيبة الحبس:

من العوامل التي لا نولي لها اهتمام كبير، لكن قد يكون لها تأثير كبير على العود لدى الشخص، هي الحكم على الشخص بالحبس لأول مرة وعندها يعرف حقيقة هذه المؤسسة وأنها مؤسسة اجتماعية كباقي المؤسسات الاجتماعية وهنا ينزع الخوف، كما قد يكون الحكم بالحبس بدلا من العقوبات البديلة مسهما في العود خصوصا للحدث.

ز – الأحياء الإجرامية وأعراف الحبس:

أصبح المجتمع الجزائري يعيش أنومي لا معيارية في القيم على حد أفكار **دوركايم**، نتجت عن التغير فنجد وجود تجمعات سكنية إجرامية بسبب الترحيل العشوائي لسكان البيوت القصديرية وحصرها في أحياء كمجمع سكني وهذا ما قد يؤدي إلى ظهور جماعات إجرامية منظمة، كما نجد الأعراف الانتقامية أو مايصطلح عليه عند المنحرفين **(بالكونترا)** وهذا ما يزرع السلوك العدواني الانتقامي لدى المفرج عنه ما قد يؤدي به إلى جريمة أخرى ومنه العود إلى الحبس.

وكخلاصة للعوامل المؤدية بالفرد إلى الجريمة والعود إليها وكقراءة سوسيولوجية يمكن استعمال التغير الاجتماعي وخاصة التمدن والتغير الاجتماعي السريع نتج عنه انتشار الظاهرة الإجرامية، حيث أن كثيرا من البلدان النامية تخوض حاليا تغيرات اجتماعية وصناعية سريعة وانتقال المجتمع من الأسرة الممتدة إلى النووية ومن النظام الاشتراكي إلى الرأسمالي والتخبط في التغير أدى إلى تفاقم الجريمة.

كما أن الخلفية التاريخية للواقع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر والموروث الاقتصادي الهش وضعف البنى وانتشار الأمية والفقر والبطالة، وكذا جرائم الاختلاسات التي عرفتها الجزائر ومنذ الاستقلال كلها عوامل أدت إلى عدم **التوافق الاجتماعي** للفرد الجزائري. **(تالي ،2020، محاضرة في مقياس التربية والتكوين في الجزائر)**

إن الطريقة الحضرية للحياة في البلدان النامية وخصوصا في الجزائر تتميز بصراع ثقافي وارتفاع في حركة السكان، وتركيز على الماديات وروح الفردية وضعف الضبط الاجتماعي، وخروج المرأة للعمل.

إن هذه الوضعية الفوضوية أو اللامعيارية قد تؤثر كثيرا على الحياة الاجتماعية بين الأفراد ومنه الانحراف والجريمة.

***ملخص الفصل:**

في هذا الفصل تطرق الباحث إلى ظاهرة العود للجريمة ، ماهيته وأنواع العود للجريمة ، كما تطرق إلى النظريات والاتجاهات المفسرة لظاهرة العود للجريمة واتجاهاتها الفردية والاجتماعية والتكاملية وحصرها بين الوحدات الكبرى والصغرى والوسطية وذلك قصد استعمال هذه النظريات في التحليل للنتائج والدراسة الميدانية ، ثم عرض العوامل التي قد تؤدي بالفرد إلى الجريمة والعود إليها ، وعرض الباحث العوامل الذاتية والخارجية وقراءة سوسيوتاريخية للمجتمع الجزائري وذلك بغرض عرض البرامج والآليات المستحدثة في السياسة العقابية الجزائرية والاعتماد على النظريات الحديثة للحد من العود للجريمة بغية ربط العوامل بالبرامج والاعتماد على النظريات المفسرة وهذا ما سيعرضه الباحث في الفصل الثالث .

الفصل الثالث

برامج إعادة الإدماج الاجتماعي

*** تمهيد**

1 _ مفهوم الإدماج

2_ أهمية إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين

3 _ برامج إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين

3 -1-برامج إعادة الإدماج أثناء استنفاذ المحبوس للعقوبة

3 -2-برامج الرعاية اللاحقة بعد الإفراج والأجهزة المستحدثة.

4 _ قراءة عامة لمحتوى قانون تنظيم السجون الجزائري

***خلاصة .**

***تمهيد:**

لقد تغيرت معاملة المحبوسين في المؤسسات العقابية في العصر الحديث، فبعدما كانت الغاية من توقيع عقوبة سلب الحرية هدف بحد ذاته، أصبح الهدف من هذه العقوبة في ظل السياسة العقابية الجديدة (الدفاع الاجتماعي)، هو الإصلاح وإعادة إدماج المحبوس وتقويم سلوكه لإعادة إدماجه مجددا في المجتمع بعد الإفراج عنه، وإحاطته برعاية لاحقة نفسية واجتماعية.

وقد اعتمد القانون الجزائري على سياسة عقابية تحقق هذا الغرض وتسهل عملية إدماج المحبوسين ، سواء خلال فترة استنفاذ العقوبة من استقبال وتصنيف وبرامج للترفيه وقضاء وقت الفراغ ، رعاية صحية ونفسية واجتماعية وكذا برامج الوعظ والتهذيب ، التعليم والتكوين والعمل وبرامج حديثة متخصصة كبرامج الحد من الإدمان ، العنف ، العود للجريمة ، وبرامج للنساء والأحداث ، مراجعة التفكير والذات ،الخطة الفردية ، برنامج RBR، كما أولى أهمية كبيرة للرعاية اللاحقة و التي تبدأ منذ دخول المحبوس للمؤسسة العقابية والمتابعة للمحبوس لغرض مساعدته وللحد من معاودة الجريمة وبإسهام وكالات الدولة والمجتمع المدني كالمصالح الخارجية لإعادة الإدماج ووكالات التشغيل والأنظمة البديلة للعقوبة السوار الالكتروني ، الإفراج المشروط، ضم ودمج العقوبات ...وهذا ما نعرضه في هذا الفصل من خلال حركة الدفاع الاجتماعي والبرامج المطبقة في ظل قانون تنظيم السجون الجزائري وذلك بمدى نجاعة البرامج في معالجة أسباب العود للجريمة.

1 – مفهوم الإدماج: (بدوي، د س، ص249)

المقصود بالإدماج مزج وحدتين أو أكثر مع بعضهما البعض، وفي ميدان الإدارة والتعليم يتم الإدماج بين الجمعيات والمنشآت أو غيرها، بحيث تصبح منظمة واحدة، ويقصد بالإدماج تلك المرحلة اللاحقة لتفعيل برامج الإصلاح والتأهيل، والتي خصصت للمجرمين، وبذلك يتم إعادة ضم هؤلاء المنحرفين إلى المجتمع بعد انحراف سلوكهم عنه.

وقد تبنى القانون 04/ 05 صيغة جديدة وآليات متنوعة تتضمن في مجملها نظاما علاجيا يخضع له المحبوس أثناء تنفيذ عقوبته السالبة للحرية كمرحلة أولى.

يمتد هذا النظام العلاجي إلى ما بعد الإفراج على المحبوس لاكتمال عملية إعادة الإدماج التي بدأت من الحبس وتدعمت بالرعاية اللاحقة كمرحلة ثانية.

2 – أهمية إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين:

تكتسي السياسة العقابية المنتهجة في إطار قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين أهمية قصوى بالنظر إليها من عدة زوايا، فينبغي للقائمين على المؤسسة العقابية القيام بمهامهم على أكمل وجه من أجل تحقيق إعادة الإدماج، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ووفقا للتعديلات الجديدة، فإن المشرع قد وسع من صلاحيات قاضي تطبيق العقوبات وخول له الإشراف على العديد من أنظمة إعادة الإدماج مقارنة مع مهامه قبل التعديل.

كما تجلى أهمية إعادة التربية والإدماج الاجتماعي بالنسبة للمحبوسين باعتبارهم محل تنفيذ هذه السياسة، فإن المحبوس يعد طرفا أصليا في العملية العلاجية التي ينتظر من ورائها الخروج من دائرة الجريمة، والانضمام إلى دائرة الإصلاح من أجل الحصول على مكانة داخل المجتمع دون أن ينبذ أو يهمش بعد الإفراج عنه، وذلك بتشبعه بالقيم الاجتماعية.

إضافة إلى ذلك، فإن سياسة إعادة الإدماج تعد وسيلة فعالة لمكافحة ظاهرة العود إلى الجريمة وفي نفس الوقت وسيلة يحتمي بها المجتمع ضد المجرمين، وفي هذا السياق فإن هدف إصلاح قطاع السجون يتمثل في جعل المؤسسات العقابية فضاءات للتربية والتأهيل والإصلاح، والإدماج الاجتماعي للمحبوس، تؤدي وظيفة تحضير المحبوس لإعادة إدماجه في المجتمع بعد قضاء العقوبة السالبة للحرية. شرط على ألا تكون موقعا لتعليم الإجرام والانحراف، وهي ظاهرة قد توجد لدى بعض

المحبوسين بعد احتكاكهم ببعض المجرمين المحترفين، لاسيما ما يقع من تجاوزات وأفعال لا أخلاقية كالشذوذ الجنسي لبعضهم واكتساب أعراف انتقامية.

وعليه فإن العقوبة في ظل التعديلات الجديدة هي وسيلة لحماية المجتمع عن طريق إعادة التربية والإدماج وليست مجرد انتقام من المحبوس المجرم، والغاية من ذلك هي تفادي عودة المحبوس المفرج عنه وهو مبدأ الدفاع الاجتماعي. وهذا ماجعل الدولة الجزائرية تقدم برامج علمية في مرافقة المحبوسين وعلاجهم والتكفل بمشاكلهم ومحاولة الحد من العود للجريمة وهذا ما نفصل فيه في العنصر القادم.

3- برامج إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين:

من خلال التقديم يمكن تقسيم برامج إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين إلى قسمين برامج خاصة أثناء استنفاذ المحبوس للعقوبة أي داخل المؤسسة العقابية، وبرامج الرعاية اللاحقة وتسطر منذ دخول المحبوس للمؤسسة وترافقه بعد الإفراج والتي يمكن حصرها فيما يلي:

3 – 1 – برامج إعادة الإدماج أثناء استنفاذ المحبوس للعقوبة:

أ – الاستقبال:

عند دخول المحبوس إلى الحبس يجد نفسه في بيئة غريبة عنه وحتى المحبوس الانتكاسي وعليه أن يتكيف مع ظروفها ويقدم للمحبوس دليلا يعرفه بالبيئة الجديدة وبحقوقه وواجباته، وإجابته عن كل انشغالاته. ويشمل الاستقبال برنامج تعريفي بالبيئة الجديدة ، برنامج تسجيل النزيل بعد استلامه وتسليمه الحاجات الضرورية لحياته داخل المؤسسة وبرنامج الدراسة العلمية لشخصية النزيل بعد العرض على الأخصائي النفساني وطبيب المؤسسة .

ب – التصنيف:

يعتبر التصنيف من الموضوعات التي تشغل فكر المتخصصين بالمسائل العقابية في كل الدول، بحيث يعد المرحلة الرئيسية السابقة على تنفيذ برامج إعادة الإدماج، ويقوم بدور أساسي في توجيه هذه البرامج، ولذلك يعتبر الدعامة الأولى التي لا غنى عنها لتطبيق فكرة التفريد التنفيذي للعقوبة. ويتم التصنيف للمحبوسين على معايير الجنس والسن وخطورة التهمة ومدة الحكم القضائي ودرجة العود للجريمة والحالة الصحية.

ج – الرعاية الصحية والنفسية:

تعتبر الرعاية الصحية والنفسية إحدى الوسائل المؤدية إلى تهذيب المحبوس وتأهيلهم ، فعلاجه من الأمراض العضوية والنفسية التي يعاني منها ، والإشراف والعناية بحالتهم الصحية والنفسية قد يساهمان إلى حد كبير في إعدادهم لتقبل برامج إعادة الإدماج ، والتفاعل معها ، كما أن الرعاية الصحية والنفسية والوقاية من الأمراض التي قد تصيب المحبوس ومنع تفشيها بينهم كالجرب والسيدا والكورونا ... والأخذ بالاحتياطات الوقائية والتطهير والقيام بالحملات التحسيسية التوعوية لتجنب مختلف الأمراض ومراقبة صلاحية المياه والقيام بالتعقيم لمختلف أماكن إقامة المحبوسين كما تهتم المؤسسة العقابية بالعمليات الجراحية ومتابعة العلاج للمحبوسين المرضى وعلى عاتق الدولة ، وتوفير الغذاء والوجبات الصحية والملبس ومواد النظافة بما يضمن صحة المحبوسين ، والمتابعة النفسية للمحبوس خصوصا العمل على تعديل السلوك ومراجعة التفكير والذات ومكافحة الإدمان والعنف والعود وهذا ما نعرضه لاحقا في البرامج المتخصصة ، وتوجد على مستوى كل مؤسسة عقابية مصلحة للصحة والمساعدة الاجتماعية مجهزة بطاقم وعتاد طبي وبشري من قاعات للعلاج وللمرضى وأجهزة طبية واختبارات نفسية وأطباء وأخصائيين نفسانيين ومساعدين اجتماعيين وممرضين وصيدلية .

د- المساعدة الاجتماعية:

قصد الرعاية الاجتماعية للمحبوس ومساعدته على تقبل الحياة الجديدة داخل المؤسسة العقابية والتكييف مع ظروفها بما تفرضه عليه من قيود، وتوجيهه في حل مختلف المشاكل التي تنشأ بسبب إيداعه في المؤسسة العقابية ومن بينها، مشاكله العائلية، والعمل على استمرار اتصاله بالمجتمع وكذلك تأهيله وإعداده للعودة إلى المجتمع مواطنا صالحا شريفا. **(القاضي، 2013، ص 378).** وتعتبر الرعاية الاجتماعية ذات أهمية كبيرة خاصة في الأيام الأولى من إيداع المحبوس في المؤسسة العقابية حيث تعترضه عدة مشاكل خاصة اتصاله بأهله وذويه. ولهذا فقد عمل المشرع الجزائري على إعطاء الصيغة القانونية لتفعيل هذه الرعاية من خلال القانون 04/05 المتضمن قانون تنظيم السجون الذي تنص المادة 90 منه على أنه " **تحدث في كل مؤسسة عقابية مصلحة متخصصة مهمتها ضمان المساعدة الاجتماعية للمحبوسين والمساهمة في تيسير إعادة إدماجهم اجتماعيا** "، وفي هذا الإطار عملت الإدارة المركزية لإدارة السجون وإعادة الإدماج إلى تعيين أخصائيين اجتماعيين على مستوى المؤسسات العقابية للتكفل بالمشاكل الاجتماعية للمحبوسين والتي نذكر منها:

- العمل على ربط علاقات المحبوسين مع ذويهم

- التدخل لحل المشاكل العائلية للمحبوسين
- مساعدة المحبوسين في القيام بالإجراءات الإدارية لتكوين الملفات الإدارية
- إعداد تقارير حول الحالة الاجتماعية للمحبوسين طالبي الاستفادة من أنظمة إعادة الإدماج والتقرب العائلي.
- المشاركة في البرامج العلاجية المتخصصة للتكفل بالمحبوسين العنيفين، الانتكاسيين، المدمنين، النساء والأحداث.
- مقابلة أهالي المحبوسين أو الاتصال بهم كلما دعت الضرورة إلى ذلك.
- القيام بمختلف المساعي للتكفل الاجتماعي بالمحبوسين (المراسلة والتنقل إلى مختلف الهيئات الإدارية لأجل تشكيل ملفات المحبوسين ومساعدتهم ماديا.
- الاتصال بذوي المحبوسين الذين يعانون انعدام الزيارة أو انقطاعها.
- التنسيق مع المصالح الخارجية لإعادة الإدماج في مجال المساعدات المادية لأهالي المحبوسين.
- التنسيق مع مديرية النشاط الاجتماعي ووكالة التنمية المحلية للتكفل بالمحبوسين المعوزين والمعاقين.

كما خصصت المؤسسات العقابية هواتف ثابتة للمحبوسين للاتصال بأهاليهم وذلك بشروط حسب حاجة المحبوس الضرورية مع مراعاة جهة الاتصال حسب درجة الزيارة.

ه- التهذيب والوعظ الديني:

إن أساليب المعاملة العقابية تستهدف الوصول بالعقوبة إلى غرضها الأساسي وهو إعادة إدماج المحبوس في المجتمع ، يجب أن تضع في حسبانها تهذيب المحبوس ووعظه لأن إعادة إدماجه لا يتم إلا عن طريق تهذيبه ووعظه وتعديل سلوكه ومن أجل هذا قامت إدارة السجون الجزائرية بإبرام اتفاقيات مع وزارة الشؤون الدينية وتخصيص أئمة على مستوى كل مؤسسة للقيام بهذا الدور من خلال إلقاء الدروس والمواعظ وتحفيظ القران والمسابقات الدينية والوعظ الديني ، كما خصصت برامج لغير المسلمين من زيارات للقسيس والإرشاد الديني .وهذا ما قد يسهم في تعديل سلوك المحبوس وعدم العود للجريمة .

و – برامج الترفيه وقضاء وقت الفراغ:

كثيرا ما يكون الفراغ الذي يعيشه المحبوس هو الذي دفعه إلى سلك طريق الإجرام لذلك فإنه من الضروري شغل أوقات فراغ المحبوسين داخل المؤسسة العقابية حتى لا يفكر في ماضيه الأسود و

يقوده ذلك إلى اليأس من التغير في حالته، فيسلك طريق الانحراف والعود للجريمة بتفكيره السلبي و التمرد داخل المؤسسة العقابية و بالتالي يصعب إعادة إدماجه من جديد و يتم تنظيم أوقات فراغ المحبوسين بتخصيص إمكانيات مادية ، فقد خصصت المؤسسات العقابية منشآت تتمثل في قاعات لممارسة رياضة كمال الأجسام وملاعب جوارية وطاولات تنس وبيار وألعاب الشطرنج وتنظيم دورات رياضية داخل المؤسسة وحتى بين المؤسسات والقطاعات الأخرى، كما توفر المؤسسة العقابية برنامجا إذاعيا وتلفزيونيا متنوع عبر القناة المصغرة التابعة للمؤسسة و غيرها من برامج الإصلاح التي يسهر عليها الأخصائيين النفسانيين و الاجتماعيين.

ز- التعليم:

يعتبر تعليم المحبوسين عنصرا جوهريا من عناصر البرنامج الإصلاحي ، وينظر رجال الإصلاح إلى التعليم في المؤسسات العقابية كأداة ينبغي أن تمتد وظيفتها لتشمل جميع ميادين الحياة ، بمعنى أن يسعى برنامج التعليم في المؤسسة العقابية إلى إعادة بناء شخصية المحبوس واتجاهاته وقدراته ونضوجه من جميع النواحي ، حتى يصبح قادرا على شق طريقه في الحياة والتكيف بعد الإفراج وعدم العود للجريمة (كلانمر ، 2012، ص112)، ومن ناحية ثانية يساعد التعليم على إصلاح جوانب عديدة في شخصية المحبوس حتى يستطيع التعامل مع مختلف أفراد المجتمع ، كما ينمي فيه قيما ومبادئ أخلاقية تساعده على التكيف داخل المؤسسة وخارجها ، والقضاء على الجهل وتحسين المستوى العلمي وللتعليم صورا عدة بالمؤسسة العقابية من خلال الإمكانيات والاتفاقيات التي تقوم بها إدارة السجون من توفير للأقسام كمحو الأمية والتعليم العادي والتعليم عن بعد والتعليم الجامعي (جامعة التكوين المتواصل) وإكمال الدراسة بالجامعة لمن توفرت به الشروط القانونية ، كما خصصت مكتبات بها عدد هائل من الكتب ومتعددة التخصصات للمطالعة والدراسة و توفير أساتذة مختصين .ونلاحظ اهتمام إدارة السجون بالتعليم في المؤسسات العقابية وذلك للوصول إلى الهدف المنشود المذكور والشكل الآتي يبين ذلك :

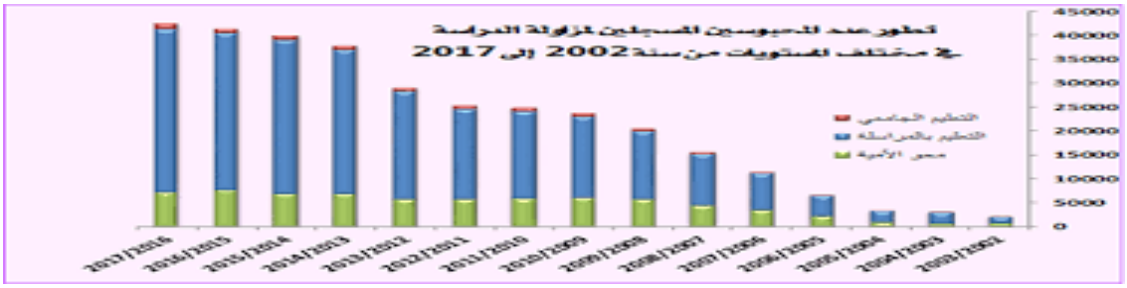

الشكل رقم (01): يبين إحصائيات تطور عدد المسجلين بالتعليم ما بين (2002و2017).

للإشارة، تم تسجيل خلال الموسم الدراسي 2019/ 2020، (38231) محبوسا لمواصلة الدراسة بمختلف الأطوار موزعين كما يلي: **30377** مسجلا في التعليم عن بعد، **616** مسجلا في التعليم العالي و7238 مسجلا في أقسام محو الأمية. بالنسبة للامتحانات النهائية، فقد تم تسجيل لنفس الموسم **4647** مرشحا لشهادة البكالوريا و3861 مرشحا لشهادة التعليم المتوسط **(موقع المديرية العامة لإدارة السجون على الانترنت، مجال إعادة الإدماج). dgapr.mjustice.dz**

ح- التكوين المهني:

لقد نظم المشرع الجزائري التكوين المهني وأقره داخل المؤسسات العقابية، ومن أجل ذلك اشترط تهيئة المنشآت اللازمة لتمكين المحبوسين من ممارسة الأنشطة المتصلة بالتكوين المهني وإنشاء الأجهزة الإدارية التي من شأنها السهر على سير العملية.

وتتنوع التخصصات وفروع التكوين المهني بما يستجيب لمتطلبات سوق العمل وتشجيع التأهيل الحرفي، لتسهيل عملية الإدماج بعد الإفراج، وتخصيص ورشات للتكوين وقاعات لتعليم الإعلام الآلي بإشراف أساتذة متخصصين والحصول على شهادات دون وجود إشارة أنه تحصل عليها من مؤسسة عقابية لغرض العمل بعد الإفراج.

في مجال التكوين المهني، فقد تم تسجيل **32673** محبوسا في **132** تخصصا وهو ما يبينه الشكل التالي:

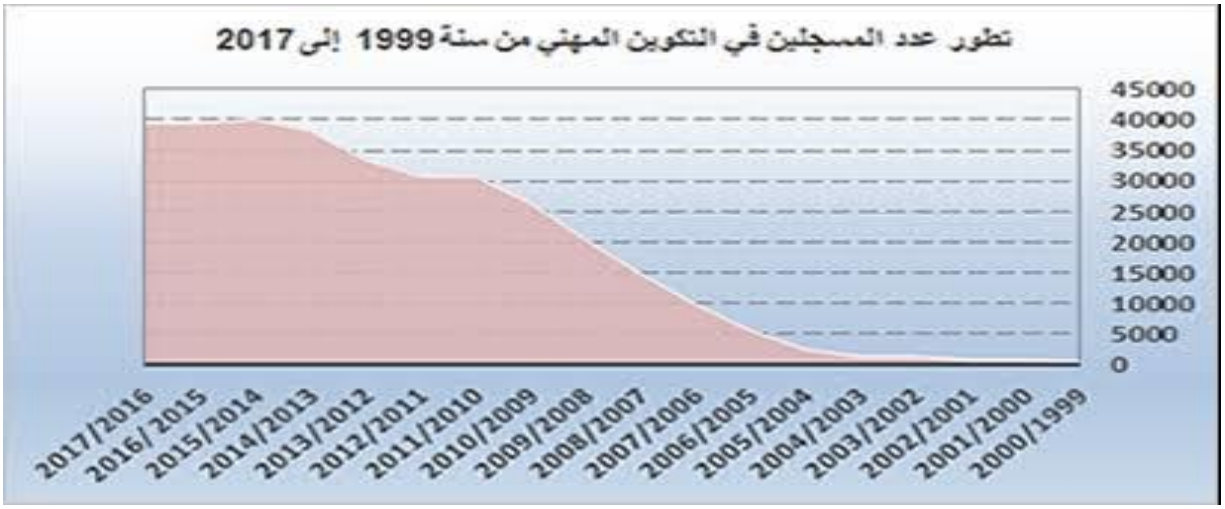

الشكل رقم (02): يبين إحصائيات تطور عدد المسجلين بالتكوين المهني ما بين (2002و2017).

كما توفر المؤسسات العقابية **برامج متخصصة لمتابعة المحبوسين** والدراسة العلمية لهذه الحالات ضمن فريق عمل متكامل يشمل أطباء وأخصائيين نفسانيين مساعدين اجتماعيين وموظفين ذوو خبرة أجرو تكوينات متخصصة من طرف خبراء أجانب والاعتماد على مقاييس واختبارات خاصة نذكر:

أ- الخطة الفردية لإعادة الإدماج:

الخطة الفردية لإعادة الإدماج هي عملية تنظيمية لكيفية قضاء المحبوس عقوبته السالبة للحرية في إطار تنفيذ برامج تربوية مختلفة حسب حاجة كل محبوس ووفق برنامج زمني محدد لمساعدته على الاندماج في المجتمع بعد الإفراج عنه، تجسد هذه الخطة عمليا مبدأ تفريد العقوبة الوارد في المادة 3 من القانون 05/04. وتتميز الخطة الفردية الخطة الفردية ب: تقدير فردي لاحتياجات المحبوس، بناء مشروع لقضاء العقوبة، تبني المحبوس مشروع خطته وتنفيذها، تخطيط زمني لتطبيق العقوبة. الدينامية من خلال التقييم والتصويب مع أهمية إشراك المحبوس في هذه العملية لكونه فاعلا رئيسيا. **(رفاس، 2015، ص 209).** ولها مبادئ تقوم الخطة الفردية لإعادة الإدماج عليها:

- تقدير فردي لاحتياجات المحبوس، تحديد الأوليات، إشراك المحبوس في تحضير برنامجه يأخذ رغبته في بعض المجالات مع التوجيه من طرف الفريق، التقييم والتصويب المستمر لمدى نجاعة الخطة المصممة لكل محبوس (ضرورة إشراك المحبوس في هذه العملية لكونه الفاعل الرئيسي)، يجب أن تأخذ الخطة بعين الاعتبار خطورة الشخص (تصنيف الخطورة)، مراعاة مدة العقوبة المحكوم بها والباقي منها.

يتم ضبط محتوى الخطة الفردية لإعادة الإدماج بعد الشقق في احتياجات المحبوس وفق المسارات السبعة المعتمدة وهي: **(رفاس، 2015، ص ص 209،2011).**

- **المعلومات الأساسية حول شخصية المحبوس والجريمة المرتكبة:** تحديد الوصف العام للمحبوس من حيث طبعه الإجرامي وخطورته ووتيرة عودته للجريمة ومعرفة ما إذا كان مجرما بالصدفة نتيجة تجمع ظروف اقتصادية واجتماعية..... الخ أو مجرما لأن الإجرام تكوين نفسي لديه وطريقة العيش.

- **السكن والإقامة:** إن معرفة مدى احتمال العودة للجريمة بسبب وضعية السكن أو انعدامه أو

علاقة تواجد المسكن في حي ارتكاب الجريمة أو سبب كونه مجرما، يسمح بالتدخل لمعرفة الوضعية السكنية لعائلة المحبوس، وكذلك معرفة نوايا اتجاهات المحبوس بعد خروجه من الحبس، إما إلى الشارع واحتمال عودته لعالم الإجرام أو إلى مكان يستقر فيه يؤتمن فيه من العودة للجريمة.

- **التعليم، التكوين والتشغيل:** بهدف معرفة مدى الحاجة للتعليم والتكوين لتحضير المحبوس للحياة المهنية بما يتماشى وسوق العمل ومؤهلاته واختيار العمل الملائم لحاجته ومعرفة ما إذا كان المحبوس يملك مؤهلات علمية ومهنية يستطيع توظيفها في الحصول على منصب عمل داخل المؤسسة ويد خروجه من الحبس.

- **الأموال والديون والتعويضات والغرامات:** لمعرفة مدى احتمال العودة إلى الإجرام بعد الإفراج بسبب الحاجة للمال وتقدير مدى إدراكه المسؤولية المالية واستعداده للتسديد الديون وحاجته للعمل بالمؤسسة العقابية مقابل أجر بإحدى ورشات العمل ومعرفة ما إذا كان المحبوس يعاني من ضائقات مالية دفعته لارتكاب نوع معين من الجريمة وكذلك معرفة الحالة المادية للمحبوس وعلاقتها بالجريمة المرتكبة، والديون المتراكمة عليه قد تكون سببا في معاودة دخوله السجن مرة أخرى بعد الإفراج.

- **العائلة والأطفال والاستقرار العاطفي:** إن معرفة العلاقات العائلية والعاطفية وخلفياتها وارتباطها بالتصرف الإجرامي للشخص تسمح بتنظيم برنامج الزيارات يتلاءم وعلاقاته العائلية والعاطفية وضبط مجال تدخل المساعدة الاجتماعية والأخصائي النفساني والمرشد الديني ومعرفة طبيعة علاقة المحبوس بالعائلة وما إذا كان المحبوس نشأ في وسط أسرة متفككة أو يعيش وسط جو مشحون بالمشاكل والاضطرابات العائلية، وكذا معرفة ما إذا كانت العائلة هي الدافع للقيام بارتكاب الجريمة.

- **الصحة البدنية والمخدرات والكحول:** معرفة الوضع الصحي العام للمحبوس ومدى ارتباط المخدرات والكحول بالجريمة المرتكبة يساعد على حسن توجيه المعني إلى مرافق الإقامة المناسبة لوضعه بالاحتباس ومتابعة برامج معالجة الإدمان وتحديد مجالات التدخل المناسبة.

ويعتبر برنامج الخطة الفردية لإعادة الإدماج من أحدث البرامج العالمية في الدراسة العلمية للشخصية الإجرامية ومحاربة العود، لما تعتمده من دراسة كل جوانب المحبوس وحياته.

ب – برنامج التقييم والتوجيه RBR: (Minister de la Justice froncaice,2017,p112)

تم إنشاء نموذج R.B.R سنة 1980 وقد تم تقديمه بشكل رسمي في سنة 1990 وحدد في مجال يأخذ بعين الاعتبار نظرية الشخصية بصفة عامة والسياقات المعرفية للتعلم الاجتماعي للسلوك

الإجرامي في إطار نظرية التعلم والإشراط الإجرائي ويهدف لتقليص العود الإجرامي، والاعتماد على مبادئ الدفاع الاجتماعي واضحة في العلاج الإصلاحي وهي تحدد بدورها (من، ماذا، وكيف) وتعرف تحت اسم: المبادئ القاعدية:

-مبدأ حالة الخطر Principe De Risqué (R)

- مبدأ الحاجة(B) Principe De Besoin

-مبدأ الاستقبالية principe de receptivity (R)

- تحديد المفهوم الإجرائي لكل مبدأ:

مبدأ حالة الخطر :(principe de risqué):

ينص هذا المبدأ على أن هناك حالة خطر يشكلها المنحرف الذي تبين من خلال سوابقه الإجرامية أو جريمته الحالية وأنه اقبل على إلحاق ضرر مادي أو معنوي وعلى المقيم أن يأخذ المساحة الأمنية المناسبة عند أخذ أي قرار نحوه و بالتالي فإن تحديد مستوى الخطر و أنواعه و مجالاته من خلال معطيات ثابتة قابلة للقياس و التنبؤ هي من أولويات التدخل في الحالة (المنحرف).و ذلك لأن أساس العمل التقييمي هو الحفاظ على الأمن داخل (المؤسسة العقابية أو المجتمع، ومستوى التدخل الذي يجب أن يتلقاه المنحرف أن يكون مساوي لدرجة الخطورة .

مبدأ الحاجة: Principe de Besoin).

يهدف إلى تقييم العوامل الإجرامية و استهدافها في العلاج انطلاقا من أن العوامل الثابتة المحددة لحالة الخطر غير قابلة للتغيير و أن التطور الذي حدث في علم الإجرام و علم العقاب بنص على أن المجرم تتحكم في سلوكه مجموعة من العوامل الديناميكية التي تتكرر في كل سلوك إجرامي مهما كان نوع الجريمة و أن هذه العوامل قابلة للتغيير لأنها تنتمي إلى المجال الحيوي للمنحرف و إذ تم تحسينها يمكن أن يتغير و يتطور سلوك هذا الأخير من اللااجتماعي إلى الاجتماعي الإيجابي أي أن المنحرف يحتاج إلى أكثر من الحكم عليه، بل يحتاج إلى التدخل و المعالجة وتكون الحاجة إلى التدخل أكبر كلما كان مستوى الخطر عالي و العكس صحيح. ومنه يجب تكييف الخدمة حسب مستوى الخطر. الحاجيات الإجرامية مقارنة مع الإضطربات النفسية عامة هي أهداف علاجية.

ولقد اظهر البحث العقابي أن استهداف الإضطربات النفسية العامة في العلاج لا تكون مرتبطة بالسلوك الإجرامي مثل (تقدير الذات) لا يسمح بتقليص العود الإجرامي العلاج عليه أن يهتم بالعناصر المرتبطة مباشرة بالسلوك الإجرامي أي الاهتمام بالعوامل الديناميكية لحالة الخطر.

مبدأ الاستقبالية: (Principe de Receptivity):

تطور هذا المبدأ عندما بدأ مسيري الحالة (Gestionnaires de cas) في تقديم برامج وتدخلات إصلاحية للمنحرفين وكان تقييمهم لنتائج هذه الخدمة المقدمة متفاوتة ونسبية، فكان الشيء الملاحظ أن هناك منحرفين لا يستفيدون بشكل فعال من برامج إصلاحية رغم أنها تمس حاجياتهم الإجرامية مما انتهى إلى أن التقييم الخاص بفعالية البرامج يجب أن يراعي الخصائص العامة للجمهور العقابي والخصائص الخاصة بكل منحرف لإعطائه أكبر فرصة للاستفادة من هذه الأخيرة.

ج – مصلحة التقييم والتوجيه :(دليل المصلحة المتخصصة في التقييم والتوجيه).

تم إنشاء مصلحة متخصصة للتقييم والتوجيه بالمؤسسات العقابية بمقتضى المرسوم التنفيذي المعدل والمتمم وفقا للمادة 90 من قانون رقم:05/04 المؤرخ في 27 ذو الحجة 1425 الموافق ل: 06 فيفري 2005 المتعلق بقانون السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

*** أهداف مصلحة التقييم والتوجيه:**

– مقاربة الشخص المنحرف واحترامه واعتباره كشخص قابل للتغيير **(وهو مبدأ الدفاع الاجتماعي).**

– تقييم الخطورة والخطر الذي قد يشكله المنحرف لنفسه أو داخل المؤسسة أو في المجتمع.

– وضع مخطط إصلاحي (كقرار مهني مشترك).

– مساعدة المنحرف ليصبح فرد صالح داخل المجتمع.

– تطوير وسائل العمل وإنشاء نموذج منطقي للبرامج إصلاحية.

- تطوير البحث وتنوير السياسات العقابية.

–تطوير نظام معاملة إنساني وفعال.

– التشجيع على إعادة إدماج بالتدرج وتفادي الخروج الجاف.

***عملية التقييم والتوجيه:**

إن عملية الـــــــتقييم و التوجيه هي نموذج علمي لجمع، تخزين وتسيير المعلومة يعتمد صيرورة علمية منطقية ومنهجية، يتم فيها تناول كل جوانب المحبوس البيولوجية، النفسية، الاجتماعية و الإجرامية من خلال مقاربة جماعية متعددة التخصصات وبوسائل عيادية وحسابية ذات مصداقية عالية ومن مختلف المصادر و تهدف هذه الإستراتجية إلي تحديد الخطر وتسييره وتحضير الأسس القاعدية للمادة التأهيلية التي يحتاجها الجانحين.

كما توجد برامج خاصة للحد من العنف، العود للجريمة، مراجعة التفكير والذات، برامج للأحداث، للنساء، برامج للحد من الإدمان.

3 -2- برامج الرعاية اللاحقة بعد الإفراج والأجهزة المستحدثة:

3 – 2 -1 – برامج الرعاية اللاحقة:

غالبا ما يواجه المحبوس عند الإفراج عنه صعوبات من ناحية التأقلم مع المجتمع ،إضافة إلى الظروف القاسية التي تعيقه في اندماجه مع المجتمع ومع الحياة العملية وهذا ما يسمى بأزمة الإفراج أو أزمة الثقة بين المحبوس وبين الناس في قبوله لذلك يجب أن توجد هيئات حكومية أو خاصة قادرة مد يد العون للمسجون المفرج عنه برعاية لاحقة فعالة تهدف إلى التعامل معه و إلى إعادة إدماجه و الوصول به إلى عملية الإصلاح وهذا ما يؤكد أن عملية إعادة التربية و إدماج المحبوس اجتماعيا هي عملية متكاملة ومتواصلة ذلك أن الرعاية اللاحقة تدخل ضمن مضمون المعاملة العقابية الحديثة ومن أبرز هذه الهيئات المصالح الخارجية لإعادة الإدماج ووكالات التشغيل وجمعيات المجتمع المدني وتتنوع برامج الرعاية اللاحقة التي تهدف إلى التكفل بالمحبوس وترافقه بعد الإفراج .

ويمكن حصر البرامج في:

أ- نظام الورشات الخارجية:

يقوم هذا النظام على أساس أن المحكوم عليهم المودعين في مؤسسات عقابية مغلقة يمكن استخدامهم خارج تلك المؤسسات في أعمال تخضع لرقابة الإدارة العقابية، وتؤدي هذه الأعمال في الهواء الطلق أو داخل الورشات والمصانع، ويخضع لهذا النظام المحكوم عليهم الذين تكشف شخصياتهم وسلوكهم داخل المؤسسة العقابية وما يقدمونه من ضمانات على أنهم يحافظون على الأمن والنظام أثناء العمل خارج المؤسسة.

وتتميز هذه الورشات بأنه إحدى وسائل المعاملة العقابية التي تمهد الطريق نحو إعادة إدماج المحكوم عليه، حيث أنه يحافظ على إبقاء نوعا من الصلات والروابط بين المحكوم عليه وبين العالم الخارجي، تمهيدا لعودته النهائية إلى حياته الطبيعية بعد الإفراج.

ب – نظام الحرية النصفية:

يتم اللجوء إلى نظام الحرية النصفية كطريقة لتجنب العقوبة السالبة للحرية، فهو نظام يقوم على وضع المحبوس المحكوم عليه نهائيا خارج المؤسسة العقابية خلال النهار دون حراسة ليعود إليها مساء كل يوم، و يستفيد منه المحبوس وفق الشروط المحددة قانونا لتمكينه من تأدية عمل أو مزاولة

دراسة في التعليم العام أو التقني أو متابعة دروس عليا أو تكوين مهني، فالحرية النصفية أثناء تنفيذ العقوبة تحضر المحكوم عليه لمرحلة الإفراج النهائي، و هذه الأسباب ما هي إلا وسيلة تسمح للمحكوم عليه دخول العالم خارج المؤسسة العقابية و تحضيره لمواجهة مسؤولياته بعد الإفراج عنه.(**طاشور، 2001 ص 194)** .

ج – نظام الإفراج المشروط:

يقصد بالإفراج المشروط إطلاق سراح المحبوس قبل انتهاء مدة عقوبته أي إعفاءه من تنفيذ جزء من العقوبة داخل المؤسسة العقابية، إذا أثبت حسن سيرته وقدم ضمانات إصلاح نفسه وإعادة توازنه الفكري والمعنوي، فالإفراج المشروط هو تعديل لأسلوب تنفيذ العقوبة وليس إنهاء لها، أي أنه ليس إفراج نهائي، ويستفيد منه المحبوس إلى غاية انتهاء مدة العقوبة المحكوم بها عليه إذا لم يخل بالواجبات المفروضة عليه. **(بوسقيعة، 2006، ص 336)**.

د – نظام إجازة الخروج:

إن نظام إجازة الخروج كان مقررا في الماضي لأسباب إنسانية بحتة اقتضتها الضرورة كما هو الحال عندما يصاب قريب للمحكوم عليه بمرض خطير يهدد حياته أو يؤدي به إلى الوفاة فانه يسمح لهذا الأخير بزيارته أو حضور جنازته، إلا أنه تبين بعد ذلك أن هذا النظام له دور فعال في تأهيل المحكوم عليه، عن طريق المساهمة في دعم صلات المحبوسين العائلية، و أول من أعتمده كأسلوب من أساليب المعاملة العقابية مؤتمر الدفاع الاجتماعي الدولي الذي عقد في سان ريمو سنة 1984، بحيث أوصى بضرورة منح إجازة الخروج للمحبوسين شريطة ألا يكون هناك تحديدا للمجتمع بالخطر لما له دور في إصلاح و تهذيب و تأهيل فئة المحكوم عليهم.(**حسني، 1973، ص 466)**.

ولنظام إجازة الخروج أثار مباشرة في إعادة إدماج المحبوسين نوردها فيما يلي:

– إبقاء صلة المحبوس بالمجتمع والتي من شأنها تدعيم عملية إدماجه الاجتماعي من جديد بعد الإفراج عنه واستقرار شعوره بالانتماء الاجتماعي.

– تخفيف من صدمة الإفراج التي تصيب المحبوس الذي أفتقد كل اتصال بالعالم الخارجي خلال فترة العقوبة.

–الطمأنينة على أحوال أسرته ومعارفه بصفة عامة فتهدأ نفسه وتتطور معها النتائج المحققة من المعاملة العقابية.

_ إجازة الخروج فرصة للمحبوس للتقليل من حدوث المشاكل العائلية التي حدثت نتيجة اعتقاله.

_ تلعب إجازة الخروج دور في احترام المحبوس لنظام المؤسسة العقابية التي يقضي عقوبته فيها وكذا المشرفين عليها، ليس خوفا من العقوبة وإنما على أساس الثقة.

_ تساعد إجازة الخروج المحبوس المحافظة على توازنه البدني والنفسي والعقلي ويبتعد عن التفكير في الشذوذ الجنسي، إذ أن استفادته من هذا النظام يحقق له الخلوة الحقيقية مع زوجه ويتفادى الوقوع في الانحرافات الجنسية. **(جودي، قادري،2015، ص 85)**

وقد استحدث المشرع الجزائري بموجب قانون تنظيم السجون نظام إجازة الخروج، وبمقتضاه يتم السماح للمحبوس بترك السجن خلال فترة محددة ب:(10 أيام لملاقاة والاجتماع بأسرته والاتصال بالعالم الخارجي ككل. وتنص المادة **129** من قانون تنظيم السجون على أنه:

" يجوز لقاضي تطبيق العقوبات، بعد أخذ رأي الجنة تطبيق العقوبات، مكافأة المحبوس حسن السيرة والسلوك المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية تساوي ثلاث (03) سنوات أو تقل عنها بمنحه إجازة خروج من دون حراسة لمدة أقصاها عشرة (10) أيام يمكن أن يتضمن مقرر منح الإجازة شروطا خاصة، تحدد بموجب قرار من وزير العدل.

د – نظام السوار الالكتروني:

يعتبرالوضع تحت المراقبة الالكترونية أحد الأساليب المبتكرة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة خارج أسوار الحبس في الوسط الحر، ويقوم هذا الأسلوب على السماح للمحكوم بالبقاء في منزله، لكن تحركاته محدودة ومراقبة بواسطة جهاز الساعة أو السوار مثبت في معصمه أو في أسفل قدمه، ومن هنا جاءت تسمية هذا الأسلوب السوار الالكتروني، وجاء القانون رقم :01/18 المؤرخ في 30 جانفي 2018 لاسيما المواد 150 مكرر الى 150 مكرر 16 منه المتعلق بتطبيق نظام المراقبة الالكترونية.

وللرعاية اللاحقة أهداف تسعى إلى تحقيقها: (عبد الوهاب ،2003، ص 19)

- إعادة التأهيل الاجتماعي للمفرج عنه وذلك بمساعدته على تعديل اتجاهاته وأنماطه السلوكية وتأكيد الذات الإنسانية بوسائل مشروعة.

– العمل على إقناع المفرج عنه بشتى الوسائل العلمية والعملية بإمكانية عودته إلى الصواب وذلك عن طريق تعزيز مبدأ التوبة في النفس ومساعدته على تحقيق التوبة الصادقة والالتزام بالسلوك الحسن بشكل يكفل عدم عودته للجريمة مرة أخرى

– العمل على توفير فرص العمل الشريف وتهيئتها للمفرج عنهم، وذلك بالعمل من أجل تفادي أن تكون السابقة الأولى في حياة المفرج عنهم عقبة دون استقامته

– تهيئة المفرج عنه أثناء وجوده في المؤسسة العقابية وقبل خروجه منها، للتعايش مع أسرته، والمجتمع بشكل عام، ولابد أن تتم هذه التهيئة قبل وقت كاف وذلك من خلال البرامج الإصلاحية المطبقة داخل المؤسسة العقابية

– العمل على الحد من عودة المفرج عنه إلى الجريمة مرة أخرى والتقليل من نسبة العود، وخاصة أن العديد من الدراسات العلمية أظهرت وبشكل كبير فاعلية الرعاية اللاحقة في الحد من العود للانحراف

– رعاية أسرة المحكوم عليه خلال فترة العقوبة وبعد الإفراج عنه، وتعتبر هذه الرعاية بمثابة إجراء وقائي هام حتى لا تدفع الظروف الاجتماعية القاسية أحد أفراد الأسرة إلى دائرة الإجرام والانحراف

– القيام بالدراسات والبحوث عن الجريمة والمجرم والعقاب، وما يتعلق بها من كافة النواحي السيكولوجية والاجتماعية والبيئية للاستفادة منها وتقديم كافة الاقتراحات الإصلاحية بهذا الشأن إلى الجهات المختصة (السلحان ،1998، ص 40).

3-2 -2-الهيئات المرافقة لرعاية المحبوسين المفرج عنهم:

للسهر على تنفيذ برامج الرعاية اللاحقة فعلت الدولة الجزائرية عدة أجهزة وأوكلت لها مهام العناية بالمحبوسين لتحقيق الهدف المنشود وهو الحد من الجريمة والعود اليها ونذكر:

أ-المصالح الخارجية لإدارة السجون:

إن السياسة العقابية الحديثة وما تتطلبه من تغيير في أساليب معاملة المحبوسين استوجبت استحداث مصالح خارجية تعنى بمتابعة المفرج عنهم وإرشادهم قصد مساعدتهم على إعادة إدماجهم اجتماعيا، وكذا ضمان استمرارية تطبيق برامج إعادة الإدماج الاجتماعي ومتابعة تنفيذها اتجاه الأشخاص الذين استفادوا من إحدى أنظمة إعادة التربية والإدماج وهذه المصالح الخارجية تشكل دعما ضروريا لسياسة إعادة الإدماج، وتجسيدا للمادة 113 من قانون تنظيم السجون، جاء المرسوم التنفيذي رقم 67 / 07 المؤرخ في 19 فيفري 2007 يتضمن كيفيات تنظيم وسير المصالح الخارجية لإعادة الإدماج ، فهذه المصالح تمثل آلية لتنشيط برامج إعادة الإدماج خارج المؤسسات العقابية وتدعم التنسيق بين مختلف قطاعات الدولة والجمعيات الناشطة في هذا المجال والغاية من ذلك ضمان متابعة المحبوسين المفرج عنهم خلال مرحلة ما بعد الإفراج (بلعيز ،2008 ، ص 110) . كما تنسق المصالح الخارجية لإعادة الإدماج مع كلا من مديرية النشاط الاجتماعي ووكالة التنمية المحلية

ووكالات التشغيل وجمعيات المجتمع المدني قصد مساعدة المحبوسين في توفير مناصب عمل والاستفادة من مشاريع ومساعدة أهاليهم خاصة المعوزين منهم.

ب –اللجنة الوزارية المشتركة لتنسيق إعادة تربية المحبوسين وإعادة إدماجهم الاجتماعي :(المرسوم التنفيذي ص 123)

لقد تأسست اللجنة الوزارية المشتركة لتنسيق نشاطات إعادة تربية المحبوسين , وإعادة إدماجهم الاجتماعي بالمرسوم التنفيذي رقم 29 / 05 المؤرخ في 08 نوفمبر 2005 و هدفها الأساسي هو مكافحة الجنوح و تنظيم و تنسيق الدفاع الاجتماعي , و تجتمع هذه اللجنة مرة كل (06) أشهر و يمكن أن تجتمع بدعوة من رئيسها في دورة غير عادية أو بدعوة ثلثي (2 / 3) أعضائها يترأس اللجنة وزير العدل أو ممثله كما تتشكل من ممثلي القطاعات الوزارية و هذا ما جاءت به المادة 02 من المرسوم , و يعين أعضاء اللجنة بقرار من وزير العدل بناءا على اقتراح من السلطات التي ينتمون إليها وهذا لمدة (04) سنوات , كما يمكن للجنة أن تستعين في أعمالها بممثلي الجمعيات و الهيئات الآتية :

اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان و حمايتها، الهلال الأحمر الجزائري، الجمعيات الوطنية الفاعلة في مجال الإدماج الاجتماعي للجانحين، بالإضافة إلى الخبراء و المستشارين بغرض توضيح المواضيع التي تدخل في إطار مهمتها و مهام اللجنة الوزارية المشتركة لتنسيق نشاطات إعادة تربية المحبوسين و إعادة إدماجهم الاجتماعي نصت عليها المادة (04) من هذا المرسوم و هي: تنسيق نشاط القطاعات الوزارية و الهيئات الأخرى التي تساهم في إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين " و يتمثل ذلك في:

- اقتراح أي من شأنه تحسين مناهج إعادة تربية المحبوسين وإعادة إدماجهم اجتماعيا.
- المشاركة في إعداد برنامج الرعاية اللاحقة للمحبوسين بعد الإفراج عنهم.
- تقييم وضعية مؤسسات البيئة المفتوحة ونظام الإفراج المشروط وتقديم كل اقتراح في هذا
- اقتراح كل من عمل والتشجيع عليه في مجال البحث العلمي بهدف محاربة الجريمة.
- اقتراح كل التدابير التي من شأنها تحسين ظروف الحبس في المؤسسات العقابية.
- اقتراح كل النشاطات الثقافية والأعمال الرامية إلى الوقاية من العود للجريمة.

إن الإيجابي الملموس الذي حاول المشرع تجسيده من خلال إنشاء هذه اللجنة هو تفعيل سياسة الإدماج الاجتماعي من خلال فتحه لباب الاقتراحات قصد تجسيد دور القطاعات الأخرى بما فيها

اللجان وهذا ما بين حرص المشرع على خلق سياسة عقابية تتماشى وفكرة الإصلاح والدفاع الاجتماعي. وتتشكل اللجنة من ممثلي القطاعات الوزارية الآتية:

– وزارة الدفاع الوطني –وزارة الداخلية والجماعات المحلية –وزارة المالية –وزارة الشؤون الدينية والأوقاف. – وزارة التهيئة العمرانية والبيئة –وزارة التربية الوطنية –وزارة الفلاحة والتنمية الريفية –وزارة الأشغال العمومية –وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات. – وزارة الاتصال. – وزارة الثقافة –وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية. – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي –وزارة التعليم والتكوين المهنيين- – وزارة السكن والعمران. – وزارة العمل والضمان الاجتماعي–وزارة التشغيل والتضامن الوطني – وزارة الشباب والرياضة.

تلعب هذه اللجنة دور هام في إنجاح برامج إعادة الإدماج نظرا لتنوع مجالاتها والاهتمام بكل النواحي التي قد يجد المحبوس المفرج عنه صعوبات في التكيف والاندماج في المجتمع.

وتم عقد اتفاقيات بين المديرية العامة لإدارة السجون ومختلف القاعات والوزارات سواء في مجال برامج إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين أو في مجال التعليم والتكوين وتشغيل المحبوسين، كما تم اتفاقيات في مجال البحث العقابي واتفاقيات في مجال حماية الأحداث والفئات الضعيفة وفي مجال الصحة وغيرها...

ج– دور المجتمع المدني في الرعاية اللاحقة للمحبوس المفرج عنه:

يعد تفهم المجتمع لفكرة معينة ضمانا لنجاحها في المجال التطبيقي، ففي إطار محاربة العود للجريمة والاهتمام بهم فإنه لا يمكن استبعاد ضرورة إشراك المجتمع المدني في سير مساعدة المحبوس على الإدماج. من خلال تمكينه الفعلي أن يساهم من قريب أو من بعيد في عملية إصلاح المحبوسين وعدم احتقارهم والنفور منهم لأن هذا قد يدفعهم إلى الانعزال عن الحياة اليومية الاجتماعية

وتلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا كبيرا في توعية الكبار والشباب خاصة فئة المحبوسين المفرج عنهم، لذا يجب على السلطات العمومية دفع نشاطات الجمعيات الخاصة إلى مواصلة مساعدة المحبوسين المفرج عنهم، من خلال منحها الوسائل البيداغوجية والفضاءات اللازمة للوصول إلى الهدف المنشود وإنقاص حدة العود **(هامل ،2012، ص 91).**

4 – قراءة عامة لمحتوى قانون تنظيم السجون الجزائري:

كقراءة عامة لمحتوى مواد ونصوص قانون تنظيم السجون الجزائري يمكن أن نلخص مجمل مواده في الجدول الآتي: **(قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين ،2004).**

الجدول رقم (01) يمثل شرح لمحتوى نصوص ومواد قانون تنظيم السجون 05/04:

مبدأ الدفاع الاجتماعي	**المادة 01** /يهدف ذا القانون إلى تكريس مبادئ وقواعد لإرساء سياسة عقابية قائمة على فكرة الدفاع الاجتماعي التي تجعل من تطبيق العقوبة وسيلة لحماية المجتمع بواسطة إعادة التربية والإدماج الاجتماعي للمحبوسين. **المادة 21** /تحدث لجنة وزارية مشتركة لتنسيق نشاطات إعادة تربية المحبوسين، وإعادة إدماجهم الاجتماعي، هدفها مكافحة الجنوح وتنظيم الدفاع الاجتماعي. يحدد تنظيم هذه اللجنة ومهامها وسيرها عن طريق التنظيم.
المبدأ الإنساني	**المادة 02** /+يعامل المحبوسون معاملة تصون كرامتهم الإنسانية، وتعمل على الرفع من مستواهم الفكري والمعنوي بصفة دائمة، دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي.
مبدأ تفريد العقوبة	**المادة 03**/ يرتكز تطبيق العقوبة السالبة للحرية على مبدأ تفريد العقوبة الذي يتمثل في معاملة المحبوس وفقا لوضعيته الجزائية وحالته البدنية والعقلية.
مبدأ العقاب	**المادة25**/ المؤسسة العقابية هي مكان للحبس تنفذ فيه وفقا للقانون العقوبات السالبة للحرية والأوامر القضائية والإكراه البدني عند الاقتضاء.
مبدأ الإصلاح والتأهيل	**المادة88** / تهدف عملية إعادة تربية المحبوس إلى تنمية قدراته ومؤهلاته الشخصية، والرفع المستمر من مستواه الفكري والأخلاقي وإحساسه بالمسؤولية، وبعث الرغبة فيه للعيش في المجتمع في ظل احترام القانون.

التدبير أو الإجراء	الهدف من التسيير
الرعاية الاجتماعية **المواد** (44-45-46-47-49-51-52-	-مساعدة المحبوس على التأقلم مع الوضع الجديد -تنمية الروح الاجتماعية لدى المحبوس وروح التفاعل بينه وبين الآخرين -المساعدة على اكتساب العادات والاتجاهات الاجتماعية المقبولة

-72-71-70-69-68-67-66-54 -114-113-112-90-75-74-73 (153-123-115	-المساعدة على كيفية الامتثال لضوابط المجتمع -إشباع الحاجات الاجتماعية كالتقدير والرضا والحب والقبول والتآخي والدور والمكانة والمركز...
التكفل النفسي **المواد** (42-44-46-58-91-91)	-المساعدة في التغلب على الشعور السلبي اتجاه الذات -المساعدة في تنمية الشعور بالثقة في النفس - تشجيع الإحساس بالمسؤولية لدى المحبوس - المساعدة في تأكيد الذات والسعي لتقديرها - المساعدة على تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي وتحقيق الصحة النفسية - المساعدة في التخلص من النزعات السلبية الداخلية - المساعدة في التخلص من السلوكيات الشاذة - المساعدة في التغلب على الاضطرابات والصراعات الداخلية - العمل على تعديل السلوكات والتخلص من الاضطرابات السلوكية السلبية
التكفل الصحي **المواد** (50-57-58-59-60-61-62- 63-64-65-81)	تشخيص الحالات المرضية لدى المحبوس والكشف عنها والسعي لعلاجها الاستفادة من نتائج الفحوص والتشخيص لبحث أهم محركات السلوك المنحرف كشف المؤهلات والقدرات والمواهب الخاصة والمتوفرة لدى المحبوس وتشجيعها القضاء على بعض الأمراض والعمل على استئصالها مثل الإدمان على المخدرات المحافظة على الصحة الجسمية لدى المحبوس ووقايته من خلال التوعية والتثقيف الصحي • السهر على الرعاية الجسمية والسهر على النظافة الشخصية وأماكن الاحتباس • وضع ملفات خاصة بكل محبوس قصد المتابعة كل على حدى
النشاط التعليمي	-يساعد على إبعاد تفكير المحبوس عن الأشياء السلبية والأفكار المنحرفة - على المحبوس على تهذيب نفسه وتحسين أخلاقه - يساعد في تغيير أسلوب التفكير لدى المحبوس

المواد (92-93-94-123-128-163)	- يساعد في قدرة المحبوس على التحكم في تصرفاته بشكل واع وحازم - القدرة على التصرف السليم في المواقف المختلفة - المساعدة في تفتيح ذهنية المحبوس على الأمور الجادة - يساعد في تحسين المستوى العلمي لدى المحبوس ويرفع من قدراته العقلية - يساعد المحبوس على مواصلة تعليمه للحصول على الشهادات العلمية التي تعينه على التوظيف بعد خروجه من الحبس
التدريب والتكوين المهنيين **المواد** (94-95-96-97-98-99-100-101-102-103-115-123-128-163)	-إكساب المحبوس مهنة في أي تخصص يرغب فيه أو يميل إليه -تأكيد المحبوس على قدرته بتحمل المسؤولية وسهولة الاندماج في المجتمع بثقة -تأمين مستقبل المحبوس بعد خروجه من السجن وإمكانية العمل والكسب بشرف -إحساس المحبوس انه سيد نفسه ومن ثمة الإحساس بالثقة بالنفس -تأمين جانب من دوافع السلوك المنحرف مما يساعد في سهولة التهذيب الأخلاقي
التهذيب الأخلاقي والأدبي **المواد** (66-80-83-84-85-86-87-88-121-122-129-134)	-الرفع من مستوى المحبوس الأدبي والأخلاقي - المساعدة على تأهيل المحبوس والعمل على إعادته للمجتمع كفرد عاقل ومتزن -تامين ابتعاد المحبوس عن محركات الفعل المنحرف والسلوك الشاذ - مساعدة المحبوس في خلق جو مناسب للقيام بالواجبات الدينية بانتظام وتحويلها إلى عادة مستمرة - تنمية الروح الخلقية ورفع مستوى الشعور بالايخاء والتسامح لدى المحبوسين -تنمية روح الامتثال لقيم المجتمع وعاداته وأعرافه وكيفية التقيد بها
النشاط الترويحي والترفيهي **المواد** (91-92-119-125-128-)	-تحفيز المحبوس على القراءة والمطالعة -تنمية قدرات المحبوس الإبداعية من خلال التعبير عن ومواهبه -شغل أوقات فراغه وملأها حتى لايصبح الفراغ عاملا مساهما في الدفع نحو الانحراف -اكتشاف المواهب والقدرات والعمل على تنميتها وتشجيعها - إفراغ الشحنات السلبية في النشاطات الترويحية وتوجيه طاقة المحبوس نحو الفعل السوي

من خلال تقديم أهم المبادئ التي أقرها قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين يمكن أن نلاحظ اهتمام الدولة الجزائرية بهذه الفئة، ووضع آليات للعمل من أجل الحد من ظاهرة الانحراف وبالأخص العود للجريمة باعتمادها على تنظير حديث والمتمثل في فكرة الدفاع الاجتماعي، كما اعتمد على المبدأ الإنساني ومعاملة المحبوسين وحفظ كرامتهم وهو ما جاء في قواعد مانديلا وقواعد الأمم المتحدة قواعد الحد الأدنى للمعاملة الإنسانية ومنه العمل على الإصلاح وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

لقد كان لصدور القانون 04 / 05 المتضمن تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين الفضل الكبير في إدراج رؤية عصرية لمسألة إعادة تربية المحبوسين لإعادة إدماجهم في

المجتمع بعد الإفراج عنهم، مواكبا في ذلك مجمل النصوص والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، إذ جاء هذا القانون مطابقا لأحكام الدستور ومعبرا عن الالتزامات الدولية التي تعهدت بها البلاد، كما أن المشرع من خلال هذا القانون استحدث عدة أجهزة بغرض تدعيم سياسة إعادة الإدماج وتفعيل نشاطها، لأن الغاية المنشودة من هذه الإصلاحات هي مساعدة المحبوسين على العودة إلى المجتمع في أحسن الظروف، لذلك حاول المشرع من خلال هذا القانون تطوير الجانب التعليمي والعملي والصحي والاجتماعي وتحسين الأنظمة القائمة على الثقة من حرية تصفية، والعمل في الورشات الخارجية والبيئة المفتوحة بالإضافة إلى خلق نظام جديد وهو ما يعرف بنظام تكييف العقوبة، وكل هذا بغرض تغيير سلوك المحبوسين لتسهيل إعادة إدماجهم من جديد في المجتمع .

***ملخص الفصل:**

في هذا الفصل تم التطرق إلى ماهية الإدماج وأهمية الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، كما تم التطرق إلى برامج إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، سواء المطبقة في المؤسسات العقابية بمعنى أثناء قضاء المحبوس لفترة حبسه أو برامج الرعاية اللاحقة والأجهزة المستحدثة لمرافقة المحبوسين بعد الإفراج، ثم تقديم قراءة عامة لمحتوى قانون تنظيم السجون الجزائري.

الفصل الرابع

الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

- تمهيد

1- منهج الدراسة.

2- أدوات جمع البيانات.

3- مجالات الدراسة الميدانية.

4- العينة وكيفية اختيارها.

5- المعالجة الإحصائية للدراسة.

- خلاصة

*** تمهيد:**

إن كل باحث يسعى من خلال دراسته إلى التحقق من صحة أو بطلان الفروض التي وضعها، ويتم ذلك بإخضاعها إلى التجريب العلمي باستخدام مجموعة من الأدوات العلمية، متبعا في ذلك منهجا يتفق وطبيعة الدراسة.

ومن خلال هذا الباب تطرقنا لمجال الدراسة (المجال المكاني، البشري، الزمني). كما تناولنا عينة الدراسة والمنهج المستخدم، وتم التطرق كذلك للأدوات والتقنية الخاصة بحصر المعلومات.

1- المنهج المستعمل:

1-1- المنهج:

هو الترتيب الصائب للعمليات العقلية التي نقوم بها، بصدد الكشف عن الحقيقة والبرهنة عليها، والمنهج العلمي تحليل منسق، وتنظيم المبادئ والعمليات العقلية والتجريبية التي توجه بالضرورة البحث العلمي أو ما تؤلفه بقية العلوم الخاصة **(العسكري ،2002، ص01).**

وما هو بين في حقل علم المناهج أنه ثمة هناك أنماط مختلفة للدراسات العلمية، والتي من بينها السوسيولوجية، تتحدد عملية تصنيفها وفق معايير مختلفة، ومن بينها معيار مدى توفر المعلومات حول الظاهرة المدروسة، حيث إذا كانت هذه الظاهرة –التي يريد الباحث دراستها جديدة، لم يسبق التعرض إليها، توجه الباحث نحو انتهاج الدراسة الاستطلاعية، التي يهدف من وراء إجرائها إلى استكشاف هذه الظاهرة عن طريق معرفة الظروف المحيطة بها. **(محمد حسن ،1982، ص133)**

وبالنظر للطابع العام المميز لموضوع الدراسة سوسيولوجيا والتي يعتبر حديث مبدئيا على مستوى التناول الأكاديمي في الجزائر". وبالأخص هو شبه منعدم على مستوى التناول السوسيولوجي، حسب اطلاع الباحث ظلت ظاهرة العود إلى الجريمة في المجتمع الجزائري محل الغموض السوسيولوجي ولهذا كانت الدراسة تتطلب معالجة استكشافية من أجل – على الأقل – ملامسة دور برامج إعادة الإدماج في الحد من ظاهرة العود للجريمة ، حيث سيتم على مستوى هذه الدراسة التركيز على أهم العوامل المؤدية بالمحبوس للعود للجريمة ودور البرامج المقدمة وفاعليتها في الحد من الظاهرة والتركيز على النظريات المفسرة للظاهرة خاصة نظرية الدفاع الاجتماعي التي اعتمدها الباحث كمقاربة سوسيولوجية للبحث.

1-2- المنهج المعتمد (منهج دراسة الحالة):

على مستوى هذا البحث تمت الاستعانة بمنهج دراسة الحالة ، وهذا بهدف التركيز على دور برامج إعادة الإدماج ودورها في الحد من العود للجريمة لدى المحبوسين ، وقد تم توظيف هذا المنهج باعتباره أنجع المناهج في إجراء الدراسة التفصيلية المتعمقة لوحدة معينة هي على مستوى هذه الدراسة المحبوس العائد للجريمة مرات عدة ، بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الحالة وعن البرامج المقدمة سواء أثناء قضاء المبحوث للعقوبة أو بعد الإفراج (الرعاية اللاحقة) حيث تفيد هذه المعلومات في وصف وتشخيص الواقع الراهن للحالة .

وحاول الباحث وبعد استشارة الأستاذ المشرف إعطاء تقنية منهجية جديدة وهي الجمع بين التحليل الكيفي والتحليل الكمي؛ حيث تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة وإجراء مقابلات مقننة وتفسير الحالات بعد التحليل من منظور النظريات، ثم الاعتماد على الجداول الإحصائية وتحليلها بهدف الوصول إلى أكبر فهم للمبحوثين وكذا الوصول إلى نتائج علمية للدراسة بالشكل المرغوب.

ومن جملة الخطوات التي اتبعها الباحث في تطبيق منهج دراسة الحالة هناك:

- تحديد إشكالية البحث مع التركيز على عدة نقاط من بينها التساؤل المركزي.
- تحديد الحالة المراد دراستها وهو : المحبوس العائد للجريمة – مع العلم أن تحديد تعريف العود للجريمة لدى المحبوس تم على مستوى الفصل الأول – والذي من مميزاته على مستوى هذه الدراسة أنه – **كنا نأمل أن يكون على مستوى المؤسسة العقابية وذلك بغرض اختيار عينة قصدية من محبوسين انتكاسيين وذلك بغرض تنويع العينة بين الذين تلقوا برامج والذين لم يتلقوا برامج ، كذا المحبوسين الذين يقطنون في المناطق الساحلية وبين المحبوسين العائدين القاطنين بالمناطق الداخلية والصحراوية ، وبين العائدين من الجنسين والقيام بمقارنة** – إلا أن عدم تلقي رد ايجابي واضح من المديرية الوصية حال دون ذلك ، وأجبرنا على أن يكون المبحوث يتواجد خارج المؤسسة العقابية وممن سبق وان عادوا إلى السجن أكثر من مرة .

2- تحديد أدوات جمع البيانات:

جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة ليس بالأمر السهل، وإنما تتم عن طريق استخدام جملة من الأدوات يستخدمها الباحث في جمع البيانات، واستخدمنا في هذه الدراسة الأدوات التالية:

2-1-الملاحظة:

وهي لاتقل أهمية عن أدوات البحث العلمي الأخرى، بل يعتبر حضورها ضروري في اغلب الدراسات السوسيولوجية الميدانية، يستطيع الباحث من خلالها الاطلاع على الأجواء الطبيعية لمجتمع البحث، فالملاحظة هي " **مشاهدة الوقائع على ماهي عليه، أو في الطبيعة بهدف إنشاء الواقعة العلمية** «(طلعت، 1984، ص 40)

وقد ركز الباحث في دراسته على الملاحظة وذلك بملاحظة

- تزايد نسبة الجريمة بالولاية من خلال تزايد الأشخاص المودعين للمؤسسة العقابية بحكم عملي مساعد اجتماعي،

- كما لاحظنا أن نسبة العود للجريمة مرتفعة.
- تنوع الجرائم وتطورها ووجود شبكات إجرامية منظمة.
- كثرة الظواهر الاجتماعية اللاسوية الزنا تجارة المخدرات والمهلوسات السرقة
- بناء مؤسسات عقابية جديدة.

2-2- استمارة المقابلة المقننة:

من الأدوات المستخدمة لجمع البيانات – في نطاق هذه الدراسة – هناك استمارة المقابلة المقننة، وقد تم الاستعانة بهذه الأداة وبهذه الصفة –المقننة – وهذا بالنظر إلى خصوصية الدراسة الميدانية التي جرى فيها العمل، وكذلك خصوصية أفراد العينية والمستوى التعليمي المحدود لأغلبية المبحوثين.

وقد تضمنت هذه الاستمارة جملة من الأسئلة المحددة والمرتبة ترتيبا منهجيا معينا وعدة مواضيع فرعية ومقصودة، تتعلق بموضوع البحث يقوم الباحث بالتعرض لها خلال عملية المقابلة، بمعنى توجه هذه الأسئلة إلى المبحوثين [المحبوسين العائدين للجريمة والمفرج عنهم].

بهدف الحصول على المعلومات والبيانات المنتظرة من البحث **(كنونة، 1999، ص 192)** حسب الفصول النظرية، الفرضيات ....

وهنا يبرز على مستوى هذه الاستمارة بعد التقنين، فالحالات يطرح عليها الأسئلة ذاتها، وتخضع بقدر الإمكان للظروف ذاتها خلال المقابلة.

وقد عمد الباحث إلى بناء هذه الاستمارة لتضم أسئلة حيث بلغت 30 سؤالا والكثير منها يحوي على أسئلة فرعية والبعض منها مغلقة ونصف مغلقة.

وقد قسمت الاستمارة إلى ثلاث مجموعات، تضم كل مجموعة حزمة من الأسئلة تركز على مجموعة من المواضيع الفرعية مقارنة بموضوع الدراسة وتساؤلاتها وهذه المجموعات هي:

***المجموعة الأولى:**

مجموعة البيانات الأولية عن المبحوث، والهدف من هذه المجموعة هو جمع بيانات شخصية بغرض التعرف عن الشخص العائد للجريمة وكذلك تكوين فكرة موجزة حول المسيرة الإجرامية لديه، ومعرفة بعض المميزات الخاصة للعائد للجريمة والظروف والعوامل المؤدية للعود للجريمة، بغرض خلق رباط نسقي بين النظري والميداني.

***المجموعة الثانية:**

تضم أسئلة المحور الأول من السؤال رقم 10 إلى السؤال رقم 26 الهدف منها تكوين فكرة عن برامج إعادة الإدماج المطبقة في المؤسسات العقابية فعليا وإسهامها في الحد من العود للجريمة لدى العائد.

***المجموعة الثالثة:**

تضم أسئلة المحور الثاني من السؤال رقم 27 وصولا إلى السؤال رقم 42 وهي أسئلة موجهة لمعرفة دور برامج الرعاية اللاحقة والمجتمع في مساعدة العائد للجريمة على الاندماج في المجتمع وعدم العود.

وقبل الإخراج النهائي لاستمارة المقابلة المقننة، تم إتباع جملة من الخطوات المنهجية في عملية بنائها، ومن جملة هذه الخطوات ماتم أخذه من طرح **عبد العزيز بوودون**، عند معالجته للإجراءات المنهجية الواجب إتباعها في هذا المجال وهي: **(بوودون، 2004، ص ص 224-225)**

- **الصياغة المبدئية لأسئلة الاستمارة:**

استغرقت هذه الخطوة وقت معتبر، حيث في ظل عدم وصول الموافقة على إجراء الدراسة الميدانية قام الباحث وبحكم عمله على الإطلاع على ملفات المحبوسين العائدين للجريمة وأخذ نظرة أولية على هذه الفئة، ومن جهة أخرى تم الاستعانة بالعديد من الدراسات فيما يخص موضوع الدراسة والتي تم التحصل على أغلبها من الانترنت وبعض القليل من الكتب من الانترنت والأصدقاء بسبب الحجر الصحي المفروض من الدولة ومنع التنقل وفتح المكتبات.

- **إعداد الاستمارة في صورتها المبدئية:**

في هذه المرحلة تم توجيه نسخة إلى الأستاذ المشرف، والذي سجل على مستواه بعض وجهات النظر المنهجية والمعرفية والتعديل، كما اقترح بعملية تحكيم الاستمارة.

- **عرض الاستمارة على محكمين:**

تم طلب إجراء التحكيم من أساتذة على مستوى جامعات المسيلة، سطيف، البويرة وكذلك بعض المختصين في علم النفس ومساعدين اجتماعيين والمشرفين على برامج إعادة الإدماج بالمؤسسة العقابية.

- **فيما يخص الأساتذة:**

أ. د عبد الرزاق أمقران: أستاذ محاضر جامعة الهضاب 2 سطيف وعضو الهيئة الاستشارية لمكتب المجلس العربي للعلوم الاجتماعية مكتب الجزائر.

د. جمال بن خالد: أستاذ محاضر، قسم علم الاجتماع جامعة المسيلة ورئيس قسم علم الاجتماع

د. فطيمة شلاخ: أستاذة محاضرة قسم علم الاجتماع جامعة البويرة.

- **فيما يخص المختصين بالمؤسسة العقابية:**

السيد: **م ب**، مختص في علم النفس العيادي ومنسق.

السيد: **ك. س**، مساعد اجتماعي.

السيد: ر. ب ضابط إ ت.

والجدير بالذكر فيما يخص عملية التحكيم أن الباحث استفاد كثيرا منها.

3- مجالات الدراسة الميدانية:

3-1- المجال المكاني : يقصد بالمجال المكاني الحيز المكاني الذي تتم فيه إجراءات البحث الميداني ، وقد أجريت هذه الدراسة بولاية المسيلة باعتبارها ولاية شهدت مؤخرا تزايد لنسبة الجريمة والعود إليها حسب معلومات الباحث ، حيث انبثقت عن التقسيم الإداري لعام 1974 والذي بموجبه أصبح في الجزائر 31 ولاية بعد أن كانت هناك 15 ولاية ، كانت قبل هذا التاريخ تابعة لولاية سطيف شأنها شان ولاية بجاية وولاية برج بوعريريج أما بوسعادة وسيدي عيسى وعين الحجل فكانت تابعة لولاية المدية تبلغ مساحتها 18075 كم2 وتعداد السكان 1029447 نسمة حسب إحصاء 2010، وهي منطقة وصل بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب يحدها شمالا البويرة وبرج بوعريريج ، ومن الشمال الشرقي ولاية سطيف ومن الشمال الغربي ولاية المدية ، أما من الشرق ولاية باتنة ومن الغرب والجنوب الغربي ولاية الجلفة ومن الجنوب الشرقي ولاية بسكرة ، مناخها قاري وهي مركز وسط بين التل والصحراء ومعظم الولاية مستوية يبلغ ارتفاعها من 200 إلى 300 م فوق سطح البحر تلقب بعاصمة الحضنة ، بها 15 دائرة و47 بلدية **(ويكيبيديا ، موقع ولاية المسيلة)**، يتنوع سكانها بين الريف والحضر وبها أحياء عريقة عبر دوائرها سوسيولوجيا لاحظنا وجود أحياء تكثر بها الجريمة والانحراف عبر دوائرها حيث تم التركيز على بعضها في مقابلة المبحوثين وتوزع على دوائر المسيلة ، بوسعادة وحمام الضلعة .

3-2- المجال البشري: إن طبيعة موضوع الدراسة تملي على الباحث اختيار مجتمع الدراسة المناسب وقد أجريت هذه الدراسة على عينة من مجموع المحبوسين العائدين للسجون من نواحي مترفقة من ولاية المسيلة وبلغ عدد المبحوثين **(10)** مبحوثين من العائدين للجريمة والمتواجدين خارج أسوار السجون.

4-3- المجال الزماني: لقد مر إجراء هذه الدراسة عبر مرحلتين:

- **المرحلة الأولى** (المرحلة النظرية): بدأت بشعور بالمشكلة والرغبة في دراستها وأخذها كمشروع لمذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر، وبعد تشاور مع الأستاذ المشرف حول موضوع الدراسة، تمت موافقة الإدارة على الموضوع، وتم الشروع في جمع البيانات والمعلومات حول الظاهرة محل الدراسة والإطلاع على الأدبيات السابقة والدراسات لتحديد جوانب الدراسة، وذلك ابتداءا من شهر ديسمبر 2019.
- **المرحلة الثانية (الجانب الميداني):** حيث بدأ الإجراء الميداني الفعلي للدراسة ، من خلال قيامنا بالزيارة الاستطلاعية لبعض الأحياء التي يكثر بها الانحراف بالولاية ومقابلة بعض المنحرفين العائدين ، ليتم بعد ذلك تصميم استمارة المقابلة المقننة التي تم تحديد بنودها مبدئيا ، ليتم ضبطها بعد ذلك ، وبعد أخذ الموافقة من المشرف وعرضها على محكمين تم بداية المقابلات للمبحوثين بداية من أواخر أفريل حتى شهر جوان نظرا لصعوبات التنقل والمقابلات بسبب الحجر الصحي المفروض من الدولة ، مع تطبيق الملاحظة ، وتم الحصول على بيانات تكفي للحصول على معلومات تخدم الموضوع ، ليتم بعد ذلك تفريغ وتحليل المقابلات .

وبصورة إجمالية استغرقت مدة الدراسة في شقيها النظري والميداني من شهر ديسمبر 2019 إلى غاية شهر أوت .2020

4- العينة وكيفية اختيارها:

4-1- تعريف العينة: يقصد بالعينة هي الفئة التي تمثل البحث أو جمهور البحث، أي جميع مفردات الظاهرة التي يريد أن يدرسها الباحث، أو جميع الأفراد أو الأشياء التي تكون موضوع المشكلة **(دويوي ،2000، ص 306).**

4-2- تعريف عينة كرة الثلج snowball sample: (عليان ،2000، ص 116)

تستخدم عينة كرة الثلج عندما نواجه صعوبة في تحديد أعضاء المجتمع المرغوب دراسته فنبدأ بعينة صغيرة ميسرة ثم تبدأ بالكبر، كاختيار المستجيب الأول بإحدى الطرق الاحتمالية ثم يتم اختيار المستجيب الثاني على ضوء المعلومات التي يقدمها المستجيب الأول، ولتحديد خطوات اختيار العينة نتبع مايلي:

- الاتصال بواحد أو إثنين من حالات المجتمع المرغوب دراسته.
- سؤال هؤلاء لتحديد حالات أخرى يمكن الرجوع لتوفر المعلومات لديهم.

- سؤال الحالات الجديدة لتحديد حالات أخرى جديدة وهكذا.
- التوقف عندما لا نستطيع الوصول إلى حالات جديدة أو الوصول إلى حجم عينة مقبول.

اتجهت الدراسة في خضم طبيعة الموضوع ونظرا للسرية وعدم وجود رد ايجابي لإجراء الدراسة الميدانية بمؤسسة عقابية إلى اختيار عينة كرة الثلج نظرا للاعتبارات الآتية:

- تم اللجوء إلى عينة كرة الثلج من اجل ضمان نوعية البيانات والحصول على استجابة مقبولة.
- مراعاة لخصوصية فئة المبحوثين ومستواهم التعليمي.
- إقامة الباحث بالولاية وعلاقاته مع هذه الفئة من خلال مجال عمله.

4-3- حجم العينة وطريقة احتسابها:

تضم عينة الدراسة عشرة من معتادي الجريمة، متواجدين حاليا خارج المؤسسات العقابية – خلال المرحلة الميدانية التطبيقية – حيث تم اختيار المفردات العشرة عن طريق عينة كرة الثلج عبر أحياء ثلاث دوائر من ولاية المسيلة هي: دائرة المسيلة، دائرة بوسعادة، دائرة حمام الضلعة. وهذا بسبب عدم تلقي رد ايجابي من المديرية الوصية لإجراء دراسة ميدانية بمؤسسة عقابية.

5- الأساليب الإحصائية:

إن الأساليب الإحصائية هي الدعائم الرئيسية التي تقوم عليها الطريقة العملية في بحثها في العلوم الإنسانية، والعلوم المتصلة بأي لون من ألوان الحياة.

وقد تم الاعتماد في معالجة نتائج الدراسة على الأساليب الإحصائية التالية:

- **النسبة المئوية:** من خلال تحليل البيانات وتفريغ المقابلات، وتتم هذه العملية بحساب عدد تكرارات الأجوبة الخاصة لكل سؤال، بعدها يتم حساب النسب المئوية بالطريقة الإحصائية التالية:

النسب المئوية = التكرارات / مجموع التكرارات الصف * 100.

- **إعادة التذكير بفرضيات الدراسة:**

- الفرضية العامة:

يتوقف الحد من ظاهرة العود للجريمة على فاعلية وتطبيق برامج إعادة الإدماج المقدمة من طرف المؤسسات العقابية والرعاية اللاحقة للمحبوسين.

- الفرضيات الجزئية:

1-تساهم برامج إعادة الإدماج المطبقة في المؤسسة العقابية في تأهيل وإصلاح المحبوسين والحد من العود للجريمة.

2-تساهم برامج الرعاية اللاحقة في تكييف المفرج عنهم وإدماجهم في المجتمع مما يحول دون عودتهم إلى الجريمة.

***ملخص الفصل:**

إن فصل الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية له أهمية كبيرة، ما يجعله الرابط بين الجانب النظري والميداني للدراسة، وهذا كون الإجراءات المنهجية التي وظفت في الدراسة، يجب أن تتسق مع الأهداف العامة للدراسة ــ وأهدافها الفرعية سواء من حيث اختيار نوع الدراسة أو منهجها أو وحدات الدراسة أو أدوات جمع البيانات أو أساليب معالجة البيانات وكذلك الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات وتفسيرها وهذا ما نعرضه في الفصل القادم.

الفصل الخامس

عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

- تمهيد

1- عرض وتحليل المقابلات وتفسير الحالات من منظور النظريات.

2- عرض وتحليل جداول البيانات الشخصية.

3- عرض ومناقشة الفرضيات

4- مناقشة الفرضيات في ضوء النتائج والدراسات السابقة والمقاربة النظرية المعتمدة.

5- الاستنتاج العام والتوصيات.

- خلاصة

***تمهيد:**

على كل باحث أن يقوم بجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال الجانب الميداني وذلك لإثبات صحة أو خطأ ما جاء في الجانب النظري ، بعد أن يقوم بتوزيع إجابات أفراد عينة الدراسة وتحليل المقابلات ودراسة الحالات ، وتفسيرها في ضوء الفرضيات والإشكالية ، وما ورد في الجانب النظري مع الاستعانة بالوسائل الأخرى في جمع البيانات ، كالملاحظة في إثبات نتائج استمارة المقابلة المقننة ودراسة الحالة ثم التعليق عليها وتحليلها وكذا تفسير الحالة وعرضها في ضوء فروض الدراسة والخروج بتوصيات عامة .وهذا ما سيعرضه الباحث في الفصل.

01- عرض وتحليل المقابلات وتفسير الحالات من منظور النظريات:

***المقابلة الأولى:**

01 –السن: 31

02 –المستوى التعليمي قبل دخول السجن: 03 متوسط

03 – الحالة المدنية: أعزب

04 – مكان الإقامة: حي حضري

05 – المؤهل المهني: دهان

06 – المهنة: حيطيست

07 – كم مرة دخلت السجن؟ 04 مرات

08 – ماهي التهمة التي دخلت بسببها السجن كل مرة ؟ سرقة وعمري 19 +سرقة +حيازة المخذرات+حيازة وبيع الممهلوسات

09 – ما هي أطول مدة قضيتها في السجن وأي مرة ؟ لخرى ضربوني بخمس سنين الاخيرة

10 – هل ترى أن استقبال المحبوس في المؤسسة العقابية يختلف عن السابق ؟ خير من بكري

11 – هل ترى أن تصنيفك يتناسب وتهمتك ؟ ايه كل واحد وبلاصتو

12 – ماهي البرامج التي تلقيتها بالسجن أثناء قضاء فترة العقوبة ؟ صحية ؟ نفسية ؟ اجتماعية ؟ دينية ؟ ترفيهية؟ تعليمية ؟ كلش ولمخيرة حبست ladrouge

13 – هل يتم استغلال أوقات الفراغ داخل المؤسسة بطريقة مناسبة ؟ ياحسراه بزاف ال vid

14 – بين ذلك ؟ تروح دير ماتش تلقى سبعين

15 – هل واصلت تعليمك في المؤسسة ايه

16 – هل البرامج التعليمية غيرت من نظرتك للواقع ؟ بزاف صوالح

17 – وضح ذلك؟ بصراحة تربيت وليت نصلي وليت نعرف نقرا

18 – هل مارست تكوينا مهنيا بالمؤسسة ؟ ايه درت دهن

19 – نعم هل كان بدافع: الاستفادة من العفو الرئاسي ؟ لالا

20– الحصول على مؤهل من أجل الكسب الشريف ؟ علابالي بلي منديش lagras درتو على جال خديمة

21 – هل أنت مسجل في برنامج الخطة الفردية ؟ لا معيطوليش

22 – نعم ماذا تعلمت ؟ /

23 – هل تم متابعتك في التقييم والتوجيه ؟ لا ثان مدرتش

24– نعم ماذا استفدت ؟ /

25 – هل ترى أن البرامج التي تقدمها المؤسسة العقابية ضرورية ؟ بزاف مليحة

26 – وضح تتعلم صوالح بزاف ملاح تولي تعرف تهدر تخمم تحكم في عصابك بالعربية تعرف صلاحك

27 – هل استفدت من برامج العقوبات البديلة ؟ إيه مرة فالجو جمة لولى

28 – نعم أي برنامج ؟ (الحرية النصفية ، الافراج المشروط ، السوار الالكتروني ،الاجازة ، العمل بالورشات....). ديت إجازة

29 – هل ترى أن الاستفادة من هذه البرامج كبير وعادل ؟ موحال

30 – كيف ؟ الروابرة حاقرينهم

31 – عند خروجك من الحبس هل اتصلت بالمصالح الخارجية لإعادة الإدماج ؟ لالا

32 – نعم فيما تم مساعدتك ؟ /

33 – لا لماذا ؟ منعرفهاش

34 – لماذا عدت إلى السجن بعد خروجك منه أول مرة وباقي المرات ؟ الله غالب الchomage

35 – كيف كانت نظرة أسرتك بعد خروجك ؟ كرهو جدي

36 – هل شعرت يوما بتأنيب الضمير والندم، وضرورة الالتزام بالقوانين ؟ ايه وبزاف

37 – هل تغيرت نظرتك للحياة بعد خروجك ؟ ايه

38 – نعم ؟ من ساعدك في تغيير هذه النظرة ؟ طول الحبس وعودت حساباتي

39 – ماذا غير فيك السجن؟ قلتلك بزاف صوالح وليت نعرف صلاحي

40 – ماهي الوضعية التي تريد تحسينها في حياتك ؟ ندبر خدمية

42 – في رأيك ما الذي يجب تغييره حتى نحقق ادماج فعلي للمحبوس في الحياة ؟ يشوفو فينا برك الدولة خدمة ويقيمونا .

* تحليل الحالة الأولى :

يمثل هذه الحالة الشاب (**أسامة**) البالغ من العمر 31 سنة والساكن بحي حضري بالمسيلة، وهو الثاني في أخوته الستة، أعزب، مستواه التعليمي 03 متوسط ترك مقاعد الدراسة بسبب الطرد نتيجة الطيش وكره الدراسة، له مؤهل مهني في الدهن وهو بطال لحد الساعة، دخل إلى السجن أربع مرات

كانت أول مرة وعمره 19 سنة عن تهمة السرقة والأخيرة بيع والمهلوسات حكم عليه بخمس سنوات، كان مدمنا على والمهلوسات والمخدرات، بسبب رفقة السوء والحي الذي يسكنه، كانت نظرة أسرته له بعد الخروج الكره، عائلته والوحيد الذي دخل السجن.

في هذه المقابلة تقيد المبحوث بحكم الأسئلة الموجهة إليه وحسب رأيه فأن البرامج المقدمة من طرف المؤسسة العقابية ايجابية فيرى أن الاستقبال عند الدخول للمؤسسة ايجابي حسب قوله " خير من بكري "،كذا التصنيف ،وأنه استفاد من جميع البرامج الصحية النفسية الاجتماعية والدينية كذا التعليمية والترفيهية بقوله " كلش ولمخيرة حسبت ladrouge "، إلا أن أسامة يرى أن الفراغ كثيرا ،أسامة واصل تعليمه ، وتحصل على شهادة دهان في المؤسسة العقابية ، وأثرت فيه هذه البرامج على حد قوله " بصراحة تربيت وليت نصلي وليت نعرف نقرى "،كما ينوي العمل بالشهادة المتحصل عليها ،أسامة لم يسجل في برنامج الخطة الفردية ولم يتابع بمصلحة التقييم والتوجيه ، استفاد من برامج العقوبات البديلة في المرة الأولى التي دخل السجن من إجازة الخروج ، أسامة يرى أن الاستفادة من هذه البرامج غير عادل " الروابرة حاقرينهم " ،أسامة عند خروجه من السجن لم يتصل بالمصالح الخارجية لعدم علمه بوجودها ،يرى أن البطالة هي سبب عودته للسجن كل مرة ،شعر بتأنيب الضمير والندم وضرورة مراجعة حساباته بسبب طول مدة الحبس ومراجعة تفكيره " بزاف صوالح وليت نعرف صلاحي "، له نظرة من أجل عدم العود اهتمام الدولة وتوفير منصب عمل " يشوفو فينا برك الدولة خدمة ويقيمونا"

*** تفسير الحالة الأولى من منظور النظريات:**

سوسيولوجيا، بالنظر إلى سوء ظروف العائلة المادية، توجهت الحالة نحو مخالطة أصدقاء السوء والاقتداء بهم وهذا في ظل هشاشة المستوى التعليمي، وهذه الوضعية تتماشى مع طرح نظرية (سذرلاند) في الاختلاط التفاضلي. إلا أن الحالة وبعد مراجعة التفكير شعرت بتأنيب الضمير والندم، ما جعل للبرامج المقدمة دور في هذا رغم عدم الرعاية اللاحقة بعد الإفراج.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن استنتاج مايلي:

- كان للبرامج المقدمة من طرف المؤسسة العقابية دور في مراجعة التفكير لدى أسامة.

***المقابلة الثانية:**

01 -السن : 26

02 – المستوى التعليمي قبل دخول السجن: أولى متوسط

03 – الحالة المدنية: أعزب

04 – مكان الإقامة: حي حضري.

05 – المؤهل المهني: تجارة

06 – المهنة: تجارة تراباندو

07 – كم مرة دخلت السجن؟ 03 مرات

08 – ماهي التهمة التي دخلت بسببها السجن كل مرة ؟ سرقة وعمري 16+ استهلاك +حيازة المخذرات .

09 – ما هي أطول مدة قضيتها في السجن وأي مرة ؟ 03 سنوات الجوجما لخرى

10 – هل ترى أن استقبال المحبوس في المؤسسة العقابية يختلف عن السابق نعم

11 – هل ترى أن تصنيفك يتناسب وتهمتك ؟ نعم

12 – ماهي البرامج التي تلقيتها بالسجن أثناء قضاء فترة العقوبة ؟ صحية ؟ نفسية ؟ اجتماعية ؟ دينية ؟ ترفيهية؟ تعليمية ؟ قاع

13 – هل يتم استغلال أوقات الفراغ داخل المؤسسة بطريقة مناسبة ؟ شوية

14 – بين ذلك ؟ la charge تاع لمحابيس بزاف

15 – هل واصلت تعليمك في المؤسسة ايه وحسنتو وليت تاسعة

16 – هل البرامج التعليمية غيرت من نظرتك للواقع ؟ صح كاينة

17 – وضح ذلك؟ كملت قرايتي واقتنعت نبطل الطوايش وبطلت

18 – هل مارست تكوينا مهنيا بالمؤسسة ؟ ايه درت مخبزية

19 – نعم هل كان بدافع: الاستفادة من العفو الرئاسي ؟ الطمعة مليحة

20– الحصول على مؤهل من أجل الكسب الشريف ؟ تمنيت نخدم بيه برا

21 – هل أنت مسجل في برنامج الخطة الفردية ؟ مسجلتش

22 – نعم ماذا تعلمت ؟ /

23 – هل تم متابعتك في التقييم والتوجيه ؟ لا ثان مدرتش

24– نعم ماذا استفدت ؟ /

25 – هل ترى أن البرامج التي تقدمها المؤسسة العقابية ضرورية ؟ تتعلم صوالح مليحة

26 – وضح تولي تفكر وطيع والديك وتتهرب من الصحبة المارقة

27 – هل استفدت من برامج العقوبات البديلة ؟ لالا

28 – نعم أي برنامج ؟ (الحرية النصفية ، الافراج المشروط ، السوار الالكتروني ،الاجازة ، العمل بالورشات....). /

29 – هل ترى أن الاستفادة من هذه البرامج كبير وعادل ؟ مش عادل ومزيرة

30 – كيف ؟ دير دوسي وتخلص لبروسي ومبعدا يرفضوه

31 – عند خروجك من الحبس هل اتصلت بالمصالح الخارجية لإعادة الإدماج ؟ مرحتش

32 – نعم فيما تم مساعدتك ؟ /

33 – لا لماذا ؟ مسمعتش بيها

34 – لماذا عدت إلى السجن بعد خروجك منه أول مرة وباقي المرات ؟ مشاكل الدار ووالديا تفرقو ونا صغير ضعت.

35 – كيف كانت نظرة أسرتك بعد خروجك ؟ واحد محاط معايا عاش مكسب مات مخلى

36 – هل شعرت يوما بتأنيب الضمير والندم، وضرورة الالتزام بالقوانين ؟ باينة ضعيت عمري

37 – هل تغيرت نظرتك للحياة بعد خروجك ؟ ايه

38 – نعم ؟ من ساعدك في تغيير هذه النظرة ؟ وحدي تنقحت بزاف فطنت

39 – ماذا غير فيك السجن؟ ساعات تقول الحبس نعمة والله تعلمت صلاحي فيه

40 – ماهي الوضعية التي تريد تحسينها في حياتك ؟ تخص سكنى وخدمة

42 – في رأيك ما الذي يجب تغييره حتى نحقق ادماج فعلي للمحبوس في الحياة ؟ نقولك لازم الاهل يلتاو بولادهم شوية والدولة ثان .

* تحليل الحالة الثانية:

يمثل هذه الحالة (**كريم**) وهو شاب يبلغ من العمر 26 سنة ، مولود ببوسعادة ، يقطن حي حضري وهو أكبر إخوته الاثنان ، من الناحية الصحية فكريم كان مدمن مهلوسات لكن تعافى بعد العلاج في مركز ،له أخ دخل المؤسسة العقابية ، توقف عن الدراسة في السنة أولى متوسط بسبب التفكك الأسري وطلاق أمه ، فيما يخص المسيرة الانحرافية كريم دخل السجن 03 مرات الأولى كانت وهو حدث عن تهمة السرقة والمرة الأخيرة عن تهمة حيازة المخدرات وحكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ ، كانت نظرة أسرته له بعد الخروج عدم المبالاة خصوصا الوالد، يعمل كريم في التجارة (تراباندو) .

في هذه المقابلة وحسب رأي المبحوث فأن البرامج المقدمة من طرف المؤسسة العقابية ايجابية فيرى أن الاستقبال عند الدخول للمؤسسة تغير للأحسن ، كذا التصنيف ، وأنه استفاد من جميع البرامج الصحية النفسية الاجتماعية والدينية كذا التعليمية والترفيهية بقوله " قاع "، كما يرى كريم أن استغلال وقت الفراغ يتم بشكل متوسط ،كريم واصل تعليمه وحسن مستواه إلى الرابعة متوسط ، وتحصل على شهادة مخبزية في المؤسسة العقابية ، وأثرت فيه هذه البرامج على حد قوله " كملت قرايتي واقتنعت نبطل الطوايش وبطلت "، كما ينوي العمل بالشهادة المتحصل عليها ، كريم لم يسجل في برنامج الخطة الفردية ولم يتابع بمصلحة التقييم والتوجيه ، ولم يستفد من برامج العقوبات البديلة ، كريم يرى أن الاستفادة من هذه البرامج غير عادل وغير مطبق بشكل مرجو " دير دوسي وتخلص لبروسي ومبعدا يرفضوه " ،كريم عند خروجه من السجن لم يتصل بالمصالح الخارجية لعدم علمه بوجودها ، يرى أن طلاق والداه والرفقة السيئة هي سبب عودته للسجن كل مرة " مشاكل الدار ووالديا تفرقوا ونا صغير ضعت " ، شعر بتأنيب الضمير والندم وضرورة مراجعة حساباته بسبب طول مدة الحبس ومراجعة تفكيره " تنقحت بزاف فطنت "، له نظرة من أجل عدم العود اهتمام الدولة والاهتمام الأسري " نقولك لازم الأهل يلتاو بولادهم شوية والدولة ثان "

*** تفسير الحالة الثانية من منظور النظريات:**

سيكولوجيا، تعتبر هذه الحالة ضحية تجارب قاسية عاشتها مبكرا جراء طلاق الوالدين وإهمال الوالد لواجباته، هذا كله أدى إلى عدم توفر تنشئة اجتماعية سوية تشبع حاجاته الأساسية لنمو شخصية الحالة، وهذا ما ينسجم مع الطرح الفرو يدي ودراسة فوزية عبد الستار عن التفكك الأسري **(راجع عوامل العود الأسباب الخارجية، التفكك الأسري ص33.)**.

أما من ناحية الطرح السوسيولوجي فالحالة تتوافق مع طرح نظرية التفكك الاجتماعي لسيلين، وتنسجم هذه الحالة مع ما جاءت به نتائج دراسة بلاكلار سنة 1966 وماندال سنة 1965، باعتبار أن العائدين إلى الانحراف يعرفون مشاكل أسرية **(يونس ،2006، ص 170)**. ورغم العوامل المؤدية إلى عودة كريم للجريمة إلا انه أبدى رغبة كبيرة في عدم العود.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن استنتاج مايلي:

- كان للبرامج المقدمة من طرف المؤسسة العقابية دور في مكافحة الإدمان وتعديل السلوك عند كريم

***المقابلة الثالثة:**

01 –السن : 32

02 – المستوى التعليمي قبل دخول السجن: 02 متوسط

03 – الحالة المدنية: متزوج وأب لزوج ولاد

04 – مكان الإقامة: حي حضري.

05 – المؤهل المهني: soudour

06 – المهنة: soudou

07 – كم مرة دخلت السجن؟ 03 مرات

08 – ماهي التهمة التي دخلت بسببها السجن كل مرة ؟ الضرب والجرح وعمري 17+ الضرب والجرح +السرقة .

09 – ما هي أطول مدة قضيتها في السجن وأي مرة ؟ 05 سنوات الجوجما لخرى

10 – هل ترى أن استقبال المحبوس في المؤسسة العقابية يختلف عن السابق ؟ نعم بزاف

11 – هل ترى أن تصنيفك يتناسب وتهمتك ؟ نعم

12 – ماهي البرامج التي تلقيتها بالسجن أثناء قضاء فترة العقوبة ؟ صحية ؟ نفسية ؟ اجتماعية ؟ دينية ؟ ترفيهية؟ تعليمية ؟ كلها سورتو الجوجمة الأخيرة

13 – هل يتم استغلال أوقات الفراغ داخل المؤسسة بطريقة مناسبة ؟ ناقصة بزاف كلاتنا salla cour

14 – بين ذلك ؟ وقت لقرايا صح بصح تروح للماتيكو ولا للصتاد قليل

15 – هل واصلت تعليمك في المؤسسة ايه قريت وطلعت النافيام

16 – هل البرامج التعليمية غيرت من نظرتك للواقع ؟ باينة هاك تعرفني كيف كنت وكيف وليت

17 – وضح ذلك؟ كنت نارفو بزاف وليت عاقل وحبست الحبوب ووليت نصلي

18 – هل مارست تكوينا مهنيا بالمؤسسة ؟ درت طرز

19 – نعم هل كان بدافع: الاستفادة من العفو الرئاسي ؟ ايه

20– الحصول على مؤهل من أجل الكسب الشريف ؟ منكذبش لالا

21 – هل أنت مسجل في برنامج الخطة الفردية ؟ لالا

22 – نعم ماذا تعلمت ؟ /

23 – هل تم متابعتك في التقييم والتوجيه ؟ لا ثان مدرتش

24– نعم ماذا استفدت ؟ /

25 – هل ترى أن البرامج التي تقدمها المؤسسة العقابية ضرورية ؟ نعم الواحد بمشاكلو برا ويزيد يبقى هكذك مصيبة

26 – وضح الواحد تعلم الرزانة وعدم مخالطة ليفايو

27 – هل استفدت من برامج العقوبات البديلة ؟ لالا

28 – نعم أي برنامج ؟ (الحرية النصفية ، الافراج المشروط ، السوار الالكتروني ،الاجازة ، العمل بالورشات....). /

29 – هل ترى أن الاستفادة من هذه البرامج كبير وعادل ؟ محدود بزاف والعدل راح مع عمر

30 – كيف ؟ درت ملف وحاجة مديتها

31 – عند خروجك من الحبس هل اتصلت بالمصالح الخارجية لإعادة الإدماج ؟ لا

32 – نعم فيما تم مساعدتك ؟ /

33 – لا لماذا ؟ خرطي

34 – لماذا عدت إلى السجن بعد خروجك منه أول مرة وباقي المرات ؟ كنت طوايشي وديما ندابز

35 – كيف كانت نظرة أسرتك بعد خروجك ؟ زعفو مني

36 – هل شعرت يوما بتأنيب الضمير والندم، وضرورة الالتزام بالقوانين ؟ نعم وبزاف

37 – هل تغيرت نظرتك للحياة بعد خروجك ؟ نعم

38 – نعم ؟ من ساعدك في تغيير هذه النظرة ؟ نفسي والخدامة تاع الحبس

39 – ماذا غير فيك السجن؟ صوالح بزاف والحمد لله وليت رزين وراتب

40 – ماهي الوضعية التي تريد تحسينها في حياتك ؟ دركا الحمد لله راني راتب ونخدم

42 – في رأيك ما الذي يجب تغييره حتى نحقق إدماج فعلي للمحبوس في الحياة ؟ لازم الشارع يرحم ليغلط ويشوف فالروبري هذا بلي عبد غلط ويساعدوه باه ميرجعش للحباس .

* تحليل الحالة الثالثة:

يمثل هذه الحالة (**عبد القادر**) وهو شاب يبلغ من العمر 32 سنة ، مولود ببوسعادة ، يقطن حي حضري ، وهو الوحيد عند والداه ، من الناحية الصحية فكريم كان مدمن مهلوسات أثناء قضاء العقوبة الثانية ، متزوج وله ولدان ،توقف عن الدراسة في السنة متوسط بسبب الطيش والرسوب المتكرر ، فيما يخص المسيرة الانحرافية عبد القادر دخل السجن 03 مرات الأولى كانت وهو حدث 17 سنة عن تهمة الضرب والجرح والمرة الأخيرة عن تهمة السرقة وحكم عليه بخمس سنوات حبس نافذ ، كانت نظرة أسرته له بعد الخروج الغضب وعدم الرضا، يعمل عبد القادر لحام ما يناسب مؤهله

في هذه المقابلة وحسب رأي المبحوث فأن البرامج المقدمة من طرف المؤسسة العقابية ايجابية فيرى أن الاستقبال عند الدخول للمؤسسة تغير للأحسن" نعم بزاف " ، كذا التصنيف ، وأنه استفاد من جميع البرامج الصحية النفسية الاجتماعية والدينية كذا التعليمية والترفيهية بقوله " كلها سورتو الجوجمة لخرى "، كما يرى عبد القادر أن استغلال وقت الفراغ لا يتم بشكل مقبول الا في أوقات الدراسة " ناقصة بزاف كلاتنا salla cour " ،عبد القادر واصل تعليمه وحسن مستواه إلى الرابعة متوسط ، وتحصل على شهادة في الطرز في المؤسسة العقابية من أجل الاستفادة من العفو الرئاسي ، وأثرت فيه هذه البرامج ، عبد القادر مسقر مهنيا ، كما أن عبد القادر لم يسجل في برنامج الخطة الفردية ولم يتابع بمصلحة التقييم والتوجيه ، ولم يستفد من برامج العقوبات البديلة ، المبحوث يرى أن الاستفادة من هذه البرامج غير عادل وغير مطبق بشكل مرجو على حد قوله " محدود بزاف والعدل راح في عهد عمر " ، عبد القادر عند خروجه من السجن لم يتصل بالمصالح الخارجية لعدم قناعته بمشاريعها " خرطي " ، يرى أن طيشه وشغبه وتهوره هي سبب عودته للسجن كل مرة " كنت طوايشي وديما ندابز " ، شعر بتأنيب الضمير والندم وضرورة مراجعة حساباته بسبب طول مدة الحبس ومراجعة تفكيره " صوالح بزاف والحمد لله وليت رزين وراتب"، يرى في تقبل المجتمع للمحبوس ومساعدته في الصلاح والاندماج " لازم الشارع يرحم ليغلط ويشوف فالروبري هذا بلي عبد غلط ويساعدوه باه ميرجعش للحباس "

*** تفسير الحالة الثالثة من منظور النظريات:**

سيكولوجيا تعتبر هذه الحالة – نسبيا – ضحية تنشئة اجتماعية غير سوية مما جعلها في الغالب غير اجتماعية وغير قادرة على الاندماج في المجتمع وهذا الطرح ينطبق ما جاءت به نظرية نمط التفكير الاجرامي.

من جهة الطرح السوسيولوجي، فإن عدم تقبل المجتمع للحالة وعدم مساعدتها على الاندماج والتكيف زاد من انحراف الحالة، وهذا الطرح ما يتوافق مع نظرية الوصم لبيكر.

عبد القادر أبدى رغبة شديدة في عدم العود للجريمة خصوصا بعد استقراره في العمل ومراجعة تفكيره.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن استنتاج مايلي:

– كان للبرامج المقدمة من طرف المؤسسة العقابية دور في مكافحة الإدمان وتعديل السلوك والعزوف عن العود لدى عبد القادر.

***المقابلة الرابعة:**

01 –السن : 35

02 – المستوى التعليمي قبل دخول السجن: 01 متوسط

03 – الحالة المدنية: أعزب

04 – مكان الإقامة: حي حضري.

05 – المؤهل المهني: بناء +دهان

06 – المهنة: بناء

07 – كم مرة دخلت السجن؟ 04مرات

08 – ماهي التهمة التي دخلت بسببها السجن كل مرة ؟ السرقة وعمري 20+ هتك عرض +استهلاك المخدرات + محاولة القتل .

09 – ما هي أطول مدة قضيتها في السجن وأي مرة ؟ 07 سنوات الاخيرة

10 – هل ترى أن استقبال المحبوس في المؤسسة العقابية يختلف عن السابق ؟ نعم

11 – هل ترى أن تصنيفك يتناسب وتهمتك ؟ نعم

12 – ماهي البرامج التي تلقيتها بالسجن أثناء قضاء فترة العقوبة ؟ صحية ؟ نفسية ؟ اجتماعية ؟ دينية ؟ ترفيهية؟ تعليمية ؟ كلها سورتو الجوجمة الأخيرة

13 – هل يتم استغلال أوقات الفراغ داخل المؤسسة بطريقة مناسبة ؟ نعم

14 – بين ذلك ؟ كنت نخدم فالحبس عقبت ثم ثم

15 – هل واصلت تعليمك في المؤسسة ايه قريت وراني أولى ثانوي.

16 – هل البرامج التعليمية غيرت من نظرتك للواقع ؟ نعم

17 – وضح ذلك؟ بنيت شخصية لعمري

18 – هل مارست تكوينا مهنيا بالمؤسسة ؟ نعم درت بناء

19 – نعم هل كان بدافع: الاستفادة من العفو الرئاسي ؟ لزوج

20– الحصول على مؤهل من أجل الكسب الشريف ؟ ايه

21 – هل أنت مسجل في برنامج الخطة الفردية ؟ نعم

22 – نعم ماذا تعلمت ؟ بطلت المخدرات وكخرجت رحت دبرت خدمة

23 – هل تم متابعتك في التقييم والتوجيه ؟ لا

24- نعم ماذا استفدت ؟ /

25 – هل ترى أن البرامج التي تقدمها المؤسسة العقابية ضرورية ؟ نعم

26 – وضح الحمد لله كنت مدمن وحبست وزيد عرفت التوجيه الصح ودبرت خدمة

27 – هل استفدت من برامج العقوبات البديلة ؟ نعم

28 – نعم أي برنامج ؟ (الحرية النصفية ، الافراج المشروط ، السوار الالكتروني ،الاجازة ، العمل بالورشات....). العمل الورشات وديت إجازة

29 – هل ترى أن الاستفادة من هذه البرامج كبير وعادل ؟ شوية

30 – كيف ؟ كيما الافراج المشروط غير طويل لعمر ليقبلوهلو سورتو ليروبري

31 – عند خروجك من الحبس هل اتصلت بالمصالح الخارجية لإعادة الإدماج ؟ نعم

32 – نعم فيما تم مساعدتك ؟ عاونوني مع لانام ودبرولي خدمة

33 – لا لماذا ؟ /

34 – لماذا عدت إلى السجن بعد خروجك منه أول مرة وباقي المرات ؟ الميليو

35 – كيف كانت نظرة أسرتك بعد خروجك ؟ كنت قبيح واحد ميهدر معايا

36 – هل شعرت يوما بتأنيب الضمير والندم، وضرورة الالتزام بالقوانين ؟ فلخرا بزاف ندمت

37 – هل تغيرت نظرتك للحياة بعد خروجك ؟ نعم

38 – نعم ؟ من ساعدك في تغيير هذه النظرة ؟ الجوجمات الطويلة

39 – ماذا غير فيك السجن؟ خلاص الحبس توبة

40 – ماهي الوضعية التي تريد تحسينها في حياتك ؟ خص نوجد روحي ونزوج

42 – في رأيك ما الذي يجب تغييره حتى نحقق إدماج فعلي للمحبوس في الحياة ؟ يخص يقيمونا والدولة تفتح عين لجيهتنا .

* تحليل الحالة الرابعة:

يمثل هذه الحالة الشاب (**حمزة**) البالغ من العمر 35 سنة والساكن بحي حضري بالمسيلة ، وهو الثاني في أخوته الثلاثة ،أعزب، مستواه التعليمي أولى متوسط ترك مقاعد الدراسة بسبب الطرد نتيجة التعدي على أستاذ ، له مؤهل مهني في الدهن والبناء وهو يمارس مهنة البناء ومكتف ماديا ، دخل إلى السجن أربع مرات كانت أول مرة وعمره 20 سنة عن تهمة السرقة، والأخيرة محاولة القتل حكم عليه بسبع سنوات حبس نافذة ، كان مدمنا على المخدرات ، بسبب الطيش والتمرد على الوالدين

والأخت الكبرى ، عند خروجه من السجن في المرات الأولى كان متنمرا على أسرته يقول " كنت قبيح واحد ميهدر معايا " ،الوحيد الذي دخل السجن من أسرته.

في هذه المقابلة(كان حمزة أكثر حماسة للحديث بحكم معرفة الباحث به ومساعدته في الاتصال بالمصالح الخارجية)، وحسب رأيه فأن البرامج المقدمة من طرف المؤسسة العقابية ايجابية، فيرى أن الاستقبال عند الدخول للمؤسسة في تحسن عن السابق ويقدم دليل للمحبوس يعرفه بالبيئة الجديدة والمصالح الخارجية لإعادة الإدماج ، كذا التصنيف، وأنه استفاد من جميع البرامج الصحية النفسية الاجتماعية والدينية كذا التعليمية والترفيهية يقول: " كلها سورتو الجوجمة الأخيرة "، كما يرى حمزة أن وقت فراغه مستغل أثناء قضاء فترة العقوبة بحكم العمل في الورشات ، حمزة واصل تعليمه وحسن مستواه إلى السنة الأولى ثانوي، وتحصل على شهادة بناء في المؤسسة العقابية ، وغيرت من نظرته للحياة هذه البرامج على حد قوله " بنيت شخصية لعمري "، أسامة سجل في برنامج الخطة الفردية وتوبع في خلية مكافحة الإدمان وترك المخدرات لم يتابع بمصلحة التقييم والتوجيه ، حمزة استفاد من برامج العقوبات البديلة من إجازة الخروج وكذا العمل بالورشات ، حمزة يرى أن الاستفادة من هذه البرامج غير كاف بسبب الشروط التعجيزية حيث يقول " كيما الإفراج المشروط غير طويل لعمر ليقبلوهالو سورتو ليروبري " ،حمزة عند خروجه من السجن اتصل بالمصالح الخارجية وتم مساعدته مع وكالات التشغيل وتحصل على منصب عمل ، يرى أن الطيش والملاهي هي سبب عودته للسجن كل مرة ، شعر بتأنيب الضمير والندم وضرورة مراجعة حساباته خصوصا في الحكم الأخير بسبب طول مدة الحبس ومراجعة تفكيره ، ينوي بناء أسرة والاستقرار، له نظرة من أجل عدم العود اهتمام الدولة يقول :" يخص يقيمونا والدولة تفتح عين لجيهتنا "

*** تفسير الحالة الرابعة من منظور النظريات:**

سيكولوجيا من الممكن أن تفسر ظروف هذه الحالة على اعتبار ان صاحبها كان ضحية لتنشئة اجتماعية غير سوية تميزت بالدلع وهذا ما جعله يتوجه نحو التنمر ومنه الى العنف والانحراف.

سوسيولوجيا يمكن تفسير ظروف هذه الحالة وانطلاقا من كونها في ظل لا وظيفة لسطلة الضبط على مستوى العائلة، وعدم توفر جو مناسب لنمو شخصيته انساقت الحالة نحو التأثر بمؤثرات خارجية كانت أكثر قوة من المؤثرات الايجابية للأسرة ما يوافق هذا الطرح طرح نظرية الاختلاط التفاضلي.

حمزة وبعد انحرافه ودخوله للسجن 04 مرات وبعد المتابعة لبرامج إعادة الإدماج والعلاج من الادمان والحصول على عمل بعد الرعاية اللاحقة قرر عدم العود الى السجن واصلاح علاقاته مع أسرته.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن استنتاج ما يلي:

- كان للبرامج المقدمة من طرف المؤسسة العقابية والرعاية اللاحقة بعد الإفراج دور في عزوف حمزة عن العود للجريمة.

***المقابلة الخامسة:**

01 –السن : 42

02 – المستوى التعليمي قبل دخول السجن: 06 أساسي

03 – الحالة المدنية: أعزب

04 – مكان الإقامة: حي حضري .

05 – المؤهل المهني:خياطة

06 – المهنة: خياط

07 – كم مرة دخلت السجن؟ 04مرات

08 – ماهي التهمة التي دخلت بسببها السجن كل مرة ؟ استهلاك المخدرات وعمري 19+السكر العلني +تحطيم ملك الغير + المتاجرة بالمخدرات .

09 – ما هي أطول مدة قضيتها في السجن وأي مرة ؟ 10 سنوات الأخيرة

10 – هل ترى أن استقبال المحبوس في المؤسسة العقابية يختلف عن السابق ؟ نعم

11 – هل ترى أن تصنيفك يتناسب وتهمتك ؟ نعم

12 – ماهي البرامج التي تلقيتها بالسجن أثناء قضاء فترة العقوبة ؟ صحية ؟ نفسية ؟ اجتماعية ؟ دينية ؟ ترفيهية؟ تعليمية ؟ قريت وطلعت النيفو 03 متوسط وداويت وحبست الزطلة

13 – هل يتم استغلال أوقات الفراغ داخل المؤسسة بطريقة مناسبة ؟ لالا

14 – بين ذلك ؟ اصحاب الزطلة مزيرة عليهم صالة كوور

15 – هل واصلت تعليمك في المؤسسة ايه قريت وراني 03 متوسط.

16 – هل البرامج التعليمية غيرت من نظرتك للواقع ؟ معرف

17 – وضح ذلك؟ لحاجة لمليحة وليت نكتب ونقرى

18 – هل مارست تكوينا مهنيا بالمؤسسة ؟ ايه درت خياطة وطرز

19 – نعم هل كان بدافع: الاستفادة من العفو الرئاسي ؟ ايه

20– الحصول على مؤهل من أجل الكسب الشريف ؟ ايه ونعرف نخيط وهان كيما تشوف فاتح محل

21 – هل أنت مسجل في برنامج الخطة الفردية ؟ لالا

22 – نعم ماذا تعلمت ؟ /

23 – هل تم متابعتك في التقييم والتوجيه ؟ لا

24– نعم ماذا استفدت ؟ /

25 – هل ترى أن البرامج التي تقدمها المؤسسة العقابية ضرورية ؟ نعم

26 – وضح كان الواحد هايم مالحبس قريت وتربيت صح صح وديت حرفة

27 – هل استفدت من برامج العقوبات البديلة ؟ لا

28 – نعم أي برنامج ؟ (الحرية النصفية ، الافراج المشروط ، السوار الالكتروني ،الاجازة ، العمل بالورشات....). /

29 – هل ترى أن الاستفادة من هذه البرامج كبير وعادل ؟ لالا

30 – كيف ؟ حنا الروابرة ميعطونا والو

31 – عند خروجك من الحبس هل اتصلت بالمصالح الخارجية لإعادة الإدماج ؟لا

32 – نعم فيما تم مساعدتك ؟ /

33 – لا لماذا ؟ مسمعتش بيها

34 – لماذا عدت إلى السجن بعد خروجك منه أول مرة وباقي المرات ؟ الله غالب نبيع الزطلة كنت منيش خدام

35 – كيف كانت نظرة أسرتك بعد خروجك ؟ ياودي يشوفو فيا كورونا

36 – هل شعرت يوما بتأنيب الضمير والندم، وضرورة الالتزام بالقوانين ؟ باينة وحلفت على الزطلة وهان نخدم وخطبت والحمد لله

37 – هل تغيرت نظرتك للحياة بعد خروجك ؟ بزاف

38 – نعم ؟ من ساعدك في تغيير هذه النظرة ؟ نشكر لقرديا والله سمعت هدرتهم خرجت عليا

39 – ماذا غير فيك السجن؟ كلش فالشخصية فالتفكير تبدلت ونجحت

40 – ماهي الوضعية التي تريد تحسينها في حياتك ؟ الحمد لله خص نعرس ونفرح بوليداتي وربيهم

42 – في رأيك ما الذي يجب تغييره حتى نحقق إدماج فعلي للمحبوس في الحياة ؟ االاه الدولة تلتى بالشباب شوية راهم ضايعين.

*** تحليل الحالة الخامسة:**

يمثل هذه الحالة (**مراد**) وهو شاب يبلغ من العمر 42 سنة ، مولود بمسيف ويسكن في حي حضري بالمسيلة، وهو أكبر إخوته الأربعة ، من الناحية الصحية مراد كان مدمن مخدرات ويتاجر بها وجعل منها مهنة ، خاطب ينوي الزواج هذا الخريف بعد رفع الحجر ، له أخوان دخلا السجن مرة واحدة عن تهمة السكر العلني ، توقف عن الدراسة في السنة السادسة ابتدائي بسبب الرسوب المتكرر وكره الدراسة، فيما يخص المسيرة الانحرافية مراد دخل السجن 04 مرات الأولى كانت وعمره 19 سنة عن تهمة استهلاك المخدرات والمرة الأخيرة عن تهمة المتاجرة بالمخدرات وحكم عليه بعشر سنوات حبس نافذة ، كانت نظرة أسرته له بعد الخروج الغضب وعدم الرضا حيث يقول بطابع هزلي كما عرفناه " ياودي يشوفو فيا كورونا "، مراد يعمل حاليا خياط في محله الخاص ما يناسب مؤهله والشهادة المتحصل عليها في السجن.

في هذه المقابلة مراد يرى أن البرامج المقدمة من طرف المؤسسة العقابية ايجابية فيرى أن الاستقبال عند الدخول للمؤسسة منظم، كذا التصنيف ، وأنه تابع برامج صحية ونفسية واجتماعية ودينية كذا تعليمية وترفيهية يقول مراد " قريت وطلعت النيفو 03 متوسط وداويت وحبست الزطلة "، الا ان مراد يرى أن استغلال وقت الفراغ لا يتم بشكل مقبول نهائيا بسبب التهمة يقول " أصحاب الزطلة مزيرة عليهم صالة كوور " ، مراد تحصل على شهادة في الطرز والخياطة في المؤسسة العقابية من أجل الاستفادة من العفو الرئاسي والعمل بها وفعلا فتح محل للخياطة ، وأثرت فيه هذه البرامج ، مراد مسقر مهنيا ، لم يسجل في برنامج الخطة الفردية ولم يتابع بمصلحة التقييم والتوجيه ، ولم يستفد من برامج العقوبات البديلة ، المبحوث يرى أن الاستفادة من هذه البرامج غير عادل وغير مطبق بشكل مرجو على حد قوله " حنا الروابرة ميعطونا والو " ، مراد عند خروجه من السجن لم يتصل بالمصالح الخارجية لعدم علمه بوجودها أصلا ، يرى سبب عودته للسجن كل مرة هو بيع المخدرات بسبب البطالة " الله غالب نبيع الزطلة كنت منيش خدام " ، شعر بتأنيب الضمير والندم وضرورة مراجعة حساباته بسبب طول مدة الحبس ومراجعة تفكيره والقناعة بأن مصدر رزقه حرام ، يرى في اهتمام الدولة بالشباب وتوفير العمل هو حل للحد من العود للجريمة يقول " االاه الدولة تلتى بالشباب شوية راهم ضايعين "

*** تفسير الحالة الخامسة من منظور النظريات:**

يمكن تفسير هذه الحالة سوسيولوجيا من منظور نظرية البناء الاجتماعي، واختلال النسق حسب رأي دوركايم وعند حدوث هذا الاضطراب تظهر الأنوميا او اللامعيارية، وأن الضبط غير قادر على توجيه الفرد. مراد جعل من بيع المخدرات مهنة له، إلا أن طول مدة الحبس ووعيه بأن مصدر رزقه حرام جعله يفكر في فتح محل للخياطة بعد تعلم حرفة بالمؤسسة العقابية. كما تنطبق هذه الحالة على أفكار **نظرية دروس الحياة لسيمون بيرت**، المنطلقة من فكرة أن المنحرف يميل إلى إدراك أن عمله الإجرامي مقبول ومشروع، وهذا يعني انه يبرر عمله الإجرامي على أنها ضرورية.

ونستنتج:

– أن الوعظ الديني وحصول مراد على حرفة وشهادة كانا سببا في تفكيره بعدم العود للسجن.

***المقابلة السادسة:**

01 –السن : 35

02 – المستوى التعليمي قبل دخول السجن: 05 ابتدائي

03 – الحالة المدنية: أعزب

04 – مكان الإقامة: حي شبه حضري.

05 – المؤهل المهني:مكاش

06 – المهنة: شبكة وعلا بالك

07 – كم مرة دخلت السجن؟ 03مرات

08 – ماهي التهمة التي دخلت بسببها السجن كل مرة ؟ السرقة وعمري 20+السرقة +الزطلة

09 – ما هي أطول مدة قضيتها في السجن وأي مرة ؟ 07 سنوات لخرانية

10 – هل ترى أن استقبال المحبوس في المؤسسة العقابية يختلف عن السابق ؟ كيف كيف متبدل والو

11 – هل ترى أن تصنيفك يتناسب وتهمتك ؟ ايه

12 – ماهي البرامج التي تلقيتها بالسجن أثناء قضاء فترة العقوبة ؟ صحية ؟ نفسية ؟ اجتماعية ؟ دينية ؟ ترفيهية؟ تعليمية ؟ درت تكوين وداواوني على راسي حبست الادمان

13 – هل يتم استغلال أوقات الفراغ داخل المؤسسة بطريقة مناسبة ؟ ال vid يقتل

14 – بين ذلك ؟ نحس راني في زريبة

15 – هل واصلت تعليمك في المؤسسة مقريتش محبيتش نسجل .

16 – هل البرامج التعليمية غيرت من نظرتك للواقع ؟ روح لمحو الأمية تعلمت نكتب اسمي ونهجي شوية

17 – وضح ذلك؟ لحاجة لمليحة وليت نكتب ونقرى

18 – هل مارست تكوينا مهنيا بالمؤسسة ؟ ايه درت مساعد بناء

19 – نعم هل كان بدافع: الاستفادة من العفو الرئاسي ؟ ايه

20– الحصول على مؤهل من أجل الكسب الشريف ؟ لالا

21 – هل أنت مسجل في برنامج الخطة الفردية ؟ ايه

22 – نعم ماذا تعلمت ؟ الحمد لله تعلمت كيف نفكر مليح ونخطي صحاب الشر

23 – هل تم متابعتك في التقييم والتوجيه ؟ ايه

24– نعم ماذا استفدت ؟ دارونا حملات تحسيسية وجابونا لانام واتصلت بيهم كخرجت وعاونوني في خدمة.

25 – هل ترى أن البرامج التي تقدمها المؤسسة العقابية ضرورية ؟ شوية

26 – وضح الصح الديفو فلمحابيس ميحبوش يقراو

27 – هل استفدت من برامج العقوبات البديلة ؟ ياحسراه

28 – نعم أي برنامج ؟ (الحرية النصفية ، الافراج المشروط ، السوار الالكتروني ،الاجازة ، العمل بالورشات....).درت افراج طبي والله مديتو

29 – هل ترى أن الاستفادة من هذه البرامج كبير وعادل ؟ لالا

30 – كيف ؟ هان قلتلك درت افراج ومقبلوهليش

31 – عند خروجك من الحبس هل اتصلت بالمصالح الخارجية لإعادة الإدماج ؟نعم

32 – نعم فيما تم مساعدتك ؟ دبرولي خدمة

33 – لا لماذا ؟/

34 – لماذا عدت إلى السجن بعد خروجك منه أول مرة وباقي المرات ؟ مخالط لعوج وندور الدوا

35 – كيف كانت نظرة أسرتك بعد خروجك ؟ ياحي على دارنا خمسة خاوتي داخلين خارجين

36 – هل شعرت يوما بتأنيب الضمير والندم، وضرورة الالتزام بالقوانين ؟ تندم وبزاف ضاعت حياتي

37 – هل تغيرت نظرتك للحياة بعد خروجك ؟ باينة

38 – نعم ؟ من ساعدك في تغيير هذه النظرة ؟ كاين وليدات الخير

39 – ماذا غير فيك السجن؟ بطلت الحبوب وقريت ودبرت خدمة

40 – ماهي الوضعية التي تريد تحسينها في حياتك ؟ حاب خاوتي يبطلو خايف نرجع للميليو مع الكونترات

42 – في رأيك ما الذي يجب تغييره حتى نحقق إدماج فعلي للمحبوس في الحياة ؟ الوالدين يربو ولادهم والعبد يعرف يخير صحابو.

*** تحليل الحالة السادسة:**

يمثل هذه الحالة (**الطاهر**) وهو شاب يبلغ من العمر 35 سنة ، يسكن بحمام الضلعة في حي شبه حضري ، أعزب ، وهو أوسط إخوته الخمسة ، من الناحية الصحية المبحوث كان مدمن جميع أنواع مهلوسات لكن تعافى بعد المتابعة في برنامج مكافحة الإدمان ومصحة عقلية ، كل إخوته الذكور معتادي الجريمة ، توقف عن الدراسة في السنة الخامسة ابتدائي بسبب التخلف الدراسي ، والده متوفي ، فيما يخص المسيرة الانحرافية الطاهر دخل السجن 03 مرات الأولى كانت وعمره 20 سنة عن تهمة السرقة والمرة الأخيرة عن تهمة المتاجرة في المخدرات وحكم عليه بسبع سنوات حبس نافذ ، كانت نظرة أسرته له بعد الخروج عدم المبالاة بسبب أن كل إخوته دخلوا السجن (عائلة منحرفة)، يعمل كريم في الشبكة الاجتماعية .

في هذه المقابلة وحسب رأي المبحوث فأن البرامج المقدمة من طرف المؤسسة العقابية عادية ، يرى أن الاستقبال عند الدخول للمؤسسة عادي لم يلحظ تغير " كيف، كيف متبدل والو " ، ويرى أن التصنيف يتناسب وتهمته ، وأنه استفاد من برامج صحية ونفسية وتكوينية ومحو الأمية يقول" درت تكوين ودواوني على راسي وحبست الإدمان " ، كما يرى الطاهر أن استغلال وقت الفراغ لا يتم بشكل مقبول ، الطاهر توبع في محو الأمية وأصبح يحسن كتابة اسمه والتهجئة ، وتحصل على شهادة مساعد بناء في المؤسسة العقابية ، وأثرت فيه هذه البرامج نوعا ما على حد قوله " الحاجة لمليحة وليت نكتب ونقرى "، الطاهر تم تسجيله في برنامج الخطة الفردية واستفاد منه في مراجعة التفكير والذات وتجنب رفقة السوء، وتوبع بمصلحة التقييم والتوجيه ، الطاهر لم يستفد من برامج العقوبات البديلة كلها ويرى أن الاستفادة من هذه البرامج غير عادل حيث يقول " درت إفراج طبي والله مديتو " ، الطاهر عند خروجه من السجن اتصل بالمصالح الخارجية بعد توجيهه من طرف مصلحة إعادة الإدماج واستفاد من عمل ، يرى في عدم تربيته في الأسرة ورفقة السوء والإدمان على الحبوب هي سبب عودته للسجن كل مرة " مخالط لعووج وندور الدوا " ، شعر الطاهر بتأنيب الضمير والندم وضرورة مراجعة حساباته بسبب إحساسه بضياع مدة من شبابه في الطيش والانحراف وإدراكه أنها

طريق فاشل ما يؤكده قوله " تندم وبزاف ضاعت حياتي " ، له نظرة من أجل عدم العود يرى في التنشئة السوية ورفقة الصالحة واهتمام الأسرة " الوالدين يربو ولادهم والعبد يعرف يخير صحابو "

*** تفسير الحالة السادسة من منظور النظريات:**

سوسيولوجيا يمكن تفسير حالة الطاهر حسب ما جاء به هيلي وبرونز وأن العوامل المؤدية للانحراف متشابكة ومتعددة ولا يمكن رد سلوك الطاهر إلى عامل واحد بل إلى عوامل متعددة بعضها نفسي وبعضها اجتماعي من تنشئة غير سوية، الإدمان ...وهذا ما يوافق الاتجاه التكاملي، ومن خلال دراسة الحالة لاحظنا أن كل إخوة الطاهر معتادي الجريمة ما تؤكده طرح نظرية التقليد.

الطاهر ورغم دخوله السجن ثلاث مرات ورغم التنشئة غير السوية، كذا أعراف السجن وما صاحبها من انتقامات إلا أنه وبعد العلاج من الإدمان وحصوله على منصب عمل قرر عدم العود للسجن.

نستنتج أن للرعاية دور كبير في نية الطاهر لعدم العود للجريمة.

***المقابلة السابعة :**

01 –السن : 30

02 – المستوى التعليمي قبل دخول السجن: 04 ابتدائي خرجت بسبب مرت بيي

03 – الحالة المدنية: أعزب

04 – مكان الإقامة: حي حضري .

05 – المؤهل المهني: حلاقة

06 – المهنة: هاك تشوف درت محل والحمد لله (المحبوث له محل للحلاقة)

07 – كم مرة دخلت السجن؟ 04مرات

08 – ماهي التهمة التي دخلت بسببها السجن كل مرة ؟ السرقة ف 2006 عمره 16 سنة +السرقة +السرقة +السرقة .

09 – ما هي أطول مدة قضيتها في السجن وأي مرة ؟ 07 سنوات الجوجما الثالثة

10 – هل ترى أن استقبال المحبوس في المؤسسة العقابية يختلف عن السابق ؟ خير من بكري

11 – هل ترى أن تصنيفك يتناسب وتهمتك ؟ ايه

12 – ماهي البرامج التي تلقيتها بالسجن أثناء قضاء فترة العقوبة ؟ صحية ؟ نفسية ؟ اجتماعية ؟ دينية ؟ ترفيهية؟ تعليمية ؟ كلشي سورتو لجوجما لخرا

13 – هل يتم استغلال أوقات الفراغ داخل المؤسسة بطريقة مناسبة ؟ انا الحمد لله قاع كنت خدام كوافيير

14 – بين ذلك ؟ نظل نخدم ولويكاند ترفيه صافا

15 – هل واصلت تعليمك في المؤسسة نعم وراني أولى ثانوي .

16 – هل البرامج التعليمية غيرت من نظرتك للواقع ؟ بزاف تعلمت

17 – وضح ذلك؟ حسنت مستواي وتعلمت لحلال مالحرام وتوبة مالحبس

18 – هل مارست تكوينا مهنيا بالمؤسسة ؟ نعم حلاقة

19 – نعم هل كان بدافع: الاستفادة من العفو الرئاسي ؟ ايه والخدمة

20– الحصول على مؤهل من أجل الكسب الشريف ؟ ايه وهاك تشوف

21 – هل أنت مسجل في برنامج الخطة الفردية ؟ ايه

22 – نعم ماذا تعلمت ؟ هي سبب تغيري وتفكيري باه نتبدل

23 – هل تم متابعتك في التقييم والتوجيه ؟ ايه

24– نعم ماذا استفدت ؟ تغير سلوكي .

25 – هل ترى أن البرامج التي تقدمها المؤسسة العقابية ضرورية ؟ اكثر من ضرورة

26 – وضح ديت دبلوم دبرت ماتريال للحانوت

27 – هل استفدت من برامج العقوبات البديلة ؟ ايه

28 – نعم أي برنامج ؟ (الحرية النصفية ، الافراج المشروط ، السوار الالكتروني ،الاجازة ، العمل بالورشات....).ديت اجازة ومرة قبلولي الافراج المشروط

29 – هل ترى أن الاستفادة من هذه البرامج كبير وعادل ؟ مش بزاف مزيرين

30 – كيف ؟ مزيرين ميطلقوش بزاف

31 – عند خروجك من الحبس هل اتصلت بالمصالح الخارجية لإعادة الإدماج ؟نعم

32 – نعم فيما تم مساعدتك ؟ استفدت من حانوت للحلاقة هذا

33 – لا لماذا ؟/

34 – لماذا عدت إلى السجن بعد خروجك منه أول مرة وباقي المرات ؟ والله الصحبة الفاسدة الله لاتربحهم

35 – كيف كانت نظرة أسرتك بعد خروجك ؟ من بكري كارهين جدي هذا وين ريقلتها معاهم

36 – هل شعرت يوما بتأنيب الضمير والندم، وضرورة الالتزام بالقوانين ؟ بزاف ندمت على اي نهار دخلتو للحبس

37 – هل تغيرت نظرتك للحياة بعد خروجك ؟ نعم

38 – نعم ؟ من ساعدك في تغيير هذه النظرة ؟ الحبس

39 – ماذا غير فيك السجن؟ قلتلك كلش تربيت .

40 – ماهي الوضعية التي تريد تحسينها في حياتك ؟ راني فوور خص نزوج وقريب

42 – في رأيك ما الذي يجب تغييره حتى نحقق إدماج فعلي للمحبوس في الحياة ؟ تجنب رفقة الشر

*** تحليل الحالة السابعة:**

يمثل هذه الحالة الشاب (**رزقي**) البالغ من العمر 30 سنة والساكن بحي حضري ببوسعادة ، وهو الأكبر في أخواته الأربعة والذكر الوحيد من الزوجة الأولى المطلقة وعمره لا يتجاوز العشر سنوات ،أعزب ، ترك مقاعد الدراسة في السنة الرابعة ابتدائي بسبب طلاق والدته ومعاودة الوالد للزواج ، والهروب من المنزل بسبب تعرضه للضرب والاهمال ، له مؤهل مهني في الحلاقة وهو عمله الآن (له محل خاص) ، دخل إلى السجن أربع مرات كانت أول مرة وعمره16 سنة عن تهمة السرقة وكل المرات الأخرى المرة الثالثة كانت أطول مدة حكم عليه بسبع سنوات حبسا نافذة ، كان يستعمل الديليو والمخدرات في صغره تهربا من الضغط الأسري والمعاملة القاسية من زوجة أبيه ، كانت نظرة أسرته له بعد الخروج الكره والمعاملة القاسية والتعنيف إلا المرة الأخيرة تصالح معهم يقول رزقي :" من بكري كارهين جدي هذا وين ريقلتها معاهم ، والوحيد الذي دخل السجن من عائلته كونه الوحيد ذكر .

في هذه المقابلة والتي دامت قرابة الخمسون دقيقة صرح رزقي أن البرامج المقدمة من طرف المؤسسة العقابية أكثر من ضرورية فيرى أن الاستقبال عند الدخول للمؤسسة ايجابي حسب قوله " خير من بكري " كذا التصنيف ، وأنه استفاد من البرامج الصحية، النفسية، الاجتماعية والدينية كذا التعليمية والترفيهية بقوله " كلشي سورتو الجوجما لخرى "، رزقي يرى أن وقت الفراغ مستغل بشكل جيد في المؤسسة بحكم عمله حلاق طوال مدة حبسه في الأحكام الأربعة حيث يقول " نظل نخدم ولويكاند ترفيه صافا " ، المبحوث واصل تعليمه وحسن مستواه الى السنة الأولى ثانوي داخل المؤسسة العقابية ، وتحصل على شهادة حلاق في المؤسسة العقابية وأتقنها ، وأثرت فيه هذه البرامج على حد قوله " حسنت مستواي وتعلمت لحلال مالحرام وتوبة مالحبس "، كما يعمل حلاق في محله الخاص بعد الاستفادة من دعم الشباب ومساعدة المصالح الخارجية لإعادة الإدماج وكذا وكالات دعم الشباب، أسامة سجل في برنامج الخطة الفردية وتوبع بالمصلحة المتخصصة في التقييم والتوجيه واستفاد منها

في تغيير سلوكه وتفكيره وتغيره يقول" هي سبب تغيري وتفكيري باه نتبدل "، استفاد رزقي من برامج العقوبات البديلة في المرة الأولى والأخيرة من افراج مشروط وإجازة للخروج ، يرى رزقي أن الاستفادة من هذه البرامج عادل نوعا ما وغير مطبق بالشكل المرغوب يقول " مش بزاف مزيرين " ، يرى أن معاملة زوجة أبيه وبعدها رفقة السوء سبب عودته للسجن كل مرة ، شعر بتأنيب الضمير والندم رزقي يقول" بزاف ندمت على اي نهار لدخلتو للحبس" ، له نظرة من أجل عدم العود للجريمة ومنه للسجن ويرى في تجنب مخالطة رفقة السوء أهم الأسباب لعدم ارتكاب جرائم .

*** تفسير الحالة السابعة من منظور النظريات:**

سيكولوجيا من الممكن أن تكون وضعية هذه الحالة تعتبر حصيلة تنشئة اجتماعية غير سوية تلقتها على مستوى العائلة من زوجة الأب والتعنيف المستمر، قامت على العنف وعدم إشباع حاجات رزقي الضرورية لنمو شخصيته وهذا ما يتماشى مع طرح فرويد وما جاءت به نظرية التعزيز.

سوسيولوجيا يمكن تفسير هذه الحالة على ضوء التنشئة غير سوية والهروب إلى الشارع ورفقة السوء أكسبت رزقي سلوكات انحرافية سببت له الدخول إلى السجن مرات، إلا أن المبحوث وبعد التصالح مع الأسرة والاستفادة من مشروع عمل أصبح شخص فعال بالمجتمع.

ومما سبق نستنتج:

- **المتابعة الأسرية والرعاية اللاحقة لعبت دور كبير في ترك رزقي للجريمة والعود إليها.**

***المقابلة الثامنة :**

01 -السن : 37

02 – المستوى التعليمي قبل دخول السجن: 07 أساسي عيطولي العسكر مالسابعة (ههها)

03 – الحالة المدنية: أعزب

04 – مكان الإقامة: حي حضري .

05 – المؤهل المهني: بناء +دهان

06 – المهنة: ماصو

07 – كم مرة دخلت السجن؟ 07مرات

08 – ماهي التهمة التي دخلت بسببها السجن كل مرة ؟ السرقة بالكسر كان عمري 16 سنة +هتك عرض +السرقة +السرقة+ استهلاك المخدرات +المشاجرة + الترويج للمهلوسات .

09 – ما هي أطول مدة قضيتها في السجن وأي مرة ؟ 07 سنوات هذي التالية.

10 – هل ترى أن استقبال المحبوس في المؤسسة العقابية يختلف عن السابق ؟ تحسنت بزاف

11 – هل ترى أن تصنيفك يتناسب وتهمتك ؟ مليح

12 – ماهي البرامج التي تلقيتها بالسجن أثناء قضاء فترة العقوبة ؟ صحية ؟ نفسية ؟ اجتماعية ؟ دينية ؟ ترفيهية؟ تعليمية ؟ الحمد لله صحية نفسية اجتماعية تعليمية قول قاع

13 – هل يتم استغلال أوقات الفراغ داخل المؤسسة بطريقة مناسبة ؟ اواه شوية سورتو لجوجما التالية زيرت

14 – بين ذلك ؟ salla cour بسبة الاكتظاض

15 – هل واصلت تعليمك في المؤسسة نعم راني ثانية متوسط .

16 – هل البرامج التعليمية غيرت من نظرتك للواقع ؟ معرف

17 – وضح ذلك؟ كيف كيف متبدل والو

18 – هل مارست تكوينا مهنيا بالمؤسسة ؟ نعم بناء

19 – نعم هل كان بدافع: الاستفادة من العفو الرئاسي ؟ ايه

20– الحصول على مؤهل من أجل الكسب الشريف ؟ هان نخدم ماصو

21 – هل أنت مسجل في برنامج الخطة الفردية ؟ لا

22 – نعم ماذا تعلمت ؟ /

23 – هل تم متابعتك في التقييم والتوجيه ؟ لا

24– نعم ماذا استفدت ؟ / .

25 – هل ترى أن البرامج التي تقدمها المؤسسة العقابية ضرورية ؟ شوية مليحة

26 – وضح داوي تقرا مليحة

27 – هل استفدت من برامج العقوبات البديلة ؟ والو

28 – نعم أي برنامج ؟ (الحرية النصفية ، الافراج المشروط ، السوار الالكتروني ،الاجازة ، العمل بالورشات....)./

29 – هل ترى أن الاستفادة من هذه البرامج كبير وعادل ؟ لا

30 – كيف ؟ من ناحية لبروسي والانتكاس

31 – عند خروجك من الحبس هل اتصلت بالمصالح الخارجية لإعادة الإدماج ؟لا

32 – نعم فيما تم مساعدتك ؟ /

33 – لا لماذا ؟مسمعتش بيها ملي خرجت نظل نبريكولي وخلاص

34 – لماذا عدت إلى السجن بعد خروجك منه أول مرة وباقي المرات ؟ الميليو وزيد الكنترات تاع الحبس

35 – كيف كانت نظرة أسرتك بعد خروجك ؟ مش حاطين معايا والو

36 – هل شعرت يوما بتأنيب الضمير والندم، وضرورة الالتزام بالقوانين ؟ كرهت الحبس حاب نستقر ونبطلو

37 – هل تغيرت نظرتك للحياة بعد خروجك ؟ حسيت هذ المرة بزاف لازم منرجعش

38 – نعم ؟ من ساعدك في تغيير هذه النظرة ؟ طبت حبس

39 – ماذا غير فيك السجن؟ زاد هيجني وكرهت الدنيا .

40 – ماهي الوضعية التي تريد تحسينها في حياتك ؟ خدمة وسكنى ونزوج

42 – في رأيك ما الذي يجب تغييره حتى نحقق إدماج فعلي للمحبوس في الحياة ؟ خدمة ونظرة المجتمع

*** تحليل الحالة الثامنة:**

يمثل هذه الحالة (**خالد س)** وهو شاب يبلغ من العمر 37 سنة ، يسكن بالمسيلة في حي حضري أعزب ، وهو أصغر إخوته السبعة ، والداه متوفيان وعمره 12 سنة اهتمام اخوته لم يكن بالشكل المرغوب من الناحية الصحية المبحوث كان يتناول المخدرات وتركها صدفة ، توقف عن الدراسة في السنة السابعة أساسي بسبب تهمة أخلاقية ، فيما يخص المسيرة الانحرافية فخالد دخل السجن 07 مرات (وهو أكثر مبحوث من حيث العود للجريمة) الأولى كانت وعمره 16 سنة عن تهمة السرقة بالكسر والثانية هتك عرض ثم السرقة والرابعة السرقة ثم عاد للسجن مرة أخرى بتهمة استهلاك المخدرات وبعدها المشاجرة والأخيرة الترويج للمهلوسات وحكم عليه بسبع سنوات حبس نافذ ، كانت نظرة أسرته له بعد الخروج وفي كل مرة عدم المبالاة بسبب أن والداه متوفيان ولم يقم الإخوة بالدور الرعائي التربوي لأخيهم يقول خالد " مش حاطين معايا والو " ، يعمل خالد بناء لكن عمله غير ثابت .

في هذه المقابلة (وبنظرة تشاؤم) يرى خالد أن البرامج المقدمة من طرف المؤسسة العقابية عادية لم تؤثر فيه بشكل كبير ، غير أنه يرى أن الاستقبال عند الدخول للمؤسسة تحسن " تحسن بزاف"، ويرى أن التصنيف يتناسب وتهمته ، وأنه استفاد من برامج صحية ونفسية وتكوينية يقول" الحمد لله صحية نفسية اجتماعية تعليمية قول قاع " ، كما يرى خالد أن استغلال وقت الفراغ لا يتم بشكل مقبول ، خالد تابع دراسته وهو في السنة الثانية متوسط ، وتحصل على شهادة بناء في المؤسسة العقابية ، ولم تؤثر فيه هذه البرامج على حد قوله " كيف كيف متبدل والو "، خالد لم يسجل في برنامج

الخطة الفردية ولم يستفد منها ، ولم يتابع بمصلحة التقييم والتوجيه ، خالد لم يستفد من برامج العقوبات البديلة كلها ويرى أن الاستفادة من هذه البرامج غير عادل حيث يقول " من ناحية لبروسي والانتكاس " ، خالد عند خروجه من السجن لم يتصل بالمصالح الخارجية بسبب عدم معرفته بوجودها يقول خالد " مسمعتش بيها ملي خرجت نظل نبريكولي وخلاص" ، يرى في عدم اهتمام اخوته ورفقة السوء والإدمان والانتقامات بسبب خلفيات السجن سبب عودته للسجن كل مرة بقوله " الميليو وزيد الكنترات تاع الحبس" ، شعر خالد بتأنيب الضمير بسبب إحساسه بضياع مدة من شبابه في الطيش والانحراف وإدراكه أنها طريق فاشل ما يؤكده قوله " كرهت الحبس حاب نستقر ونبطلو " ، له نظرة من أجل عدم العود يرى في منصب عمل ثابت وتقبل المجتمع ومساعدته " خدمة ونظرة المجتمع "

*** تفسير الحالة الثامنة من منظور النظريات:**

من خلال عرض الحالة، لاحظنا أن عدم الاهتمام الأسري وغياب الوالدين في مرحلة الطفولة أثر على التنشئة السوية للمبحوث، والإدمان في سن مبكرة ورفقة السوء، كذا العوامل النفسية من انتقامات وكسب سلوكات سببت في دخول خالد للسجن، كما أن البرامج المقدمة من طرف المؤسسة العقابية لم تؤثر فيه، إلا أن الردع بالعقوبة وطول مدة السجن جعل من خالد يعيد مراجعة تفكيره.

نستنتج: –خالد لم يتأثر ببرامج إعادة الإدماج.

***المقابلة التاسعة:**

01 –السن : 38

02 – المستوى التعليمي قبل دخول السجن: سيزيام

03 – الحالة المدنية: مش مزوج

04 – مكان الإقامة: حي حضري .

05 – المؤهل المهني: مكاش

06 – المهنة: عون أمن ودايز طابلة خضرى نعاون روحي .

07 – كم مرة دخلت السجن؟ 06مرات

08 – ماهي التهمة التي دخلت بسببها السجن كل مرة ؟ السرقة وعمري 16 سنة +ضرب الأصول +استهلاك المخدرات +انتهاك حرمة منزل+ السكر العلني + استهلاك وترويج الحبوب .

09 – ما هي أطول مدة قضيتها في السجن وأي مرة ؟ 10 سنوات الجوجما الاخيرة

10 – هل ترى أن استقبال المحبوس في المؤسسة العقابية يختلف عن السابق ؟ انعم وبالمليحة

11 – هل ترى أن تصنيفك يتناسب وتهمتك ؟ انعم

12 – ماهي البرامج التي تلقيتها بالسجن أثناء قضاء فترة العقوبة ؟ صحية ؟ نفسية ؟ اجتماعية ؟ دينية ؟ ترفيهية؟ تعليمية ؟ تعليم تكوين تداوي انت ثان عونتني بزاف(مساعد اجتماعي)

13 – هل يتم استغلال أوقات الفراغ داخل المؤسسة بطريقة مناسبة ؟ ال vid بزاف

14 – بين ذلك ؟ ميخدمونا ماوالو

15 – هل واصلت تعليمك في المؤسسة نعم وراني ثانية متوسط .

16 – هل البرامج التعليمية غيرت من نظرتك للواقع ؟ ايه

17 – وضح ذلك؟ وليت نقرى لبرية ونكتب

18 – هل مارست تكوينا مهنيا بالمؤسسة ؟ نعم حلاقة

19 – نعم هل كان بدافع: الاستفادة من العفو الرئاسي ؟ ايه

20– الحصول على مؤهل من أجل الكسب الشريف ؟ ايه وحاب ندبر خدمة

21 – هل أنت مسجل في برنامج الخطة الفردية ؟ ايه

22 – نعم ماذا تعلمت ؟ لوكان مش هوما راني هبلت تبعت عند les bsicologe وريحت

23 – هل تم متابعتك في التقييم والتوجيه ؟ ايه

24– نعم ماذا استفدت ؟ عاونوني مع المصالح الخارجية .

25 – هل ترى أن البرامج التي تقدمها المؤسسة العقابية ضرورية ؟ بزاف ضرورية واستفدت منها

26 – وضح قلتلك قريت وداويت الادمان ومشاكل عائلية وعاونوني مع مصالح الادماج (المصالح الخارجية)

27 – هل استفدت من برامج العقوبات البديلة ؟ ايه

28 – نعم أي برنامج ؟ (الحرية النصفية ، الافراج المشروط ، السوار الالكتروني ،الاجازة ، العمل بالورشات....).ديت مرة اجازة فالجوجمة السنكيام

29 – هل ترى أن الاستفادة من هذه البرامج كبير وعادل ؟ مش بزاف

30 – كيف ؟ ناقصة فالتطبيق

31 – عند خروجك من الحبس هل اتصلت بالمصالح الخارجية لإعادة الإدماج ؟نعم

32 – نعم فيما تم مساعدتك ؟ دبرولي خدمة عون امن

33 – لا لماذا ؟/

34 – لماذا عدت إلى السجن بعد خروجك منه أول مرة وباقي المرات ؟ راك عارف حكايتي سبتي الدار وواش صاري فيها

35 – كيف كانت نظرة أسرتك بعد خروجك ؟ نسكت خير .

36 – هل شعرت يوما بتأنيب الضمير والندم، وضرورة الالتزام بالقوانين ؟ ملولى نادم

37 – هل تغيرت نظرتك للحياة بعد خروجك ؟ هان جبدت روحي وكريت وحدي راني allaz

38 – نعم ؟ من ساعدك في تغيير هذه النظرة ؟ قلتلك انتوما ولبسيكولوق ربي يستركم

39 – ماذا غير فيك السجن؟ تبدلت شخصيتي وتعلمت كيف نواجه .

40 – ماهي الوضعية التي تريد تحسينها في حياتك ؟ خصني سكنى حاب نستبيت

42 – في رأيك ما الذي يجب تغييره حتى نحقق إدماج فعلي للمحبوس في الحياة ؟ المجتمع ميرحمش نتمنى يفهم قبل ما يحكم

*** تحليل الحالة التاسعة:**

يمثل هذه الحالة الشاب (**طارق**) البالغ من العمر 38 سنة والساكن بحي حضري ببوسعادة ، وهو الأكبر في أخواته الثلاثة وله أخ أصغر معتاد الدخول للسجن، أعزب ، ترك مقاعد الدراسة السنة السادسة ابتدائي بسبب التسرب والعمل لجمع القوت لإخوته ، والده متوفى وعمره 4 سنوات ، له مؤهل مهني في الحلاقة وهو يعمل عون أمن بشركة عمومية ، دخل إلى السجن06 مرات كانت أول مرة وعمره 16 سنة عن تهمة السرقة وفي الأخيرة عن استهلاك وترويج الحبوب كانت أطول مدة حكم عليه بعشر سنوات حبسا نافذة ، بدأ في الإدمان في سن مبكرة لا يتعدى عمره 14 سنة في صغره تهربا من ضغط أصدقائه بسبب الاستهزاء به والطعن في شرف أسرته ، كانت نظرة أسرته له بعد الخروج كما دخل يقول طارق باكيا :" نسكت خير " .

في هذه المقابلة والتي دامت قرابة الساعة والنصف صرح رزقي أن البرامج المقدمة من طرف المؤسسة العقابية أكثر من ضرورية وإفادة فيرى أن الاستقبال عند الدخول للمؤسسة ايجابي حسب قوله " أنعم وخير من بكري " كذا التصنيف ، وأنه استفاد من البرامج الصحية، النفسية، الاجتماعية والدينية كذا التعليمية والترفيهية بقوله " تعليم تكوين تداوي انت ثان عاونتي بزاف "(**تم متابعة طارق من طرف المساعد الاجتماعي والأخصائيين النفسانيين في المؤسسة العقابية ومرافقته ومتابعته في مختلف البرامج**) ، طارق يرى أن وقت الفراغ غير مستغل بشكل جيد في المؤسسة حيث يقول " ميخدمونا ماوالو " ، المبحوث واصل تعليمه وحسن مستواه إلى السنة الثانية متوسط داخل المؤسسة العقابية ، وتحصل على شهادة حلاقة في المؤسسة العقابية ، وأثرت فيه هذه البرامج على حد قوله "

قلتلك قريت وداويت الإدمان ومشاكل عائلية وعاونوني مع مصالح الإدماج " ، تم مساعدته من طرف المصالح الخارجية لإعادة الإدماج وتحصل على منصب عمل كعون أمن بمؤسسة عمومية، طارق سجل في برنامج الخطة الفردية وتوبع بالمصلحة المتخصصة في التقييم والتوجيه واستفاد منها في تغيير سلوكه وتفكيره وتغيره يقول" لوكان مش هوما راني هبلت تبعت عند ليبسيكولوغ وريحت "، كما استفاد طارق من برامج العقوبات البديلة في الحكم الخامس من إجازة للخروج ، يرى المبحوث أن الاستفادة من هذه البرامج غير عادل نوعا ما وغير مطبق بالشكل المرغوب يقول " ناقصة فالتطبيق " ، يرى أن الانحراف الأسري سبب عودته للسجن كل مرة ، شعر بتأنيب الضمير والندم ومن المرة الأولى إلا أن هجاء الجيران والرفقة له جعل من الهروب للمؤسسة حلا له طارق يقول" ملوولى نادم " ، له نظرة من أجل عدم العود للجريمة ومنه للسجن ويرى فهم المجتمع له أهم الأسباب لعدم ارتكاب جرائم .

*** تفسير الحالة التاسعة من منظور النظريات:**

من ناحية الطرح السيكولوجي هذه الحالة هي ضحية تنشئة اجتماعية سيئة وغير متوازنة بسبب الانحلال الخلقي للأسرة، ما جعل الحالة تنساق وراء الانحراف.

من ناحية الطرح السوسيولوجي الحالة ونظرا لأحوال أسرته وما تعرض له من ضغط نفسي بسبب الانحلال الخلقي لأسرته ونظرة المجتمع القاسية جعل الهروب للسجن والجريمة حلا سهلا لطارق وهذا ما يوافق طرح نظرية الوصم لبيكر. طارق وبعد متابعته في مختلف البرامج خاصة الحديثة المتخصصة في السلوك وبناء الشخصية المعتمدة من طرف المؤسسة العقابية استطاع تعديل سلوكه وعدم العودة للسجن بعد متابعته بعد الإفراج وتمكينه من منصب عمل.

نستنتج مما تم عرضه أن للبرامج المقدمة من طرف المؤسسة العقابية والرعاية اللاحقة لطارق دور كبير في عدم العودة للجريمة ومنه إلى السجن.

***المقابلة العاشرة:**

01 –السن : 37

02 – المستوى التعليمي قبل دخول السجن: 08 أساسي

03 – الحالة المدنية: مطلق

04 – مكان الإقامة: حي حضري .

05 – المؤهل المهني: ترصيص

06 – المهنة: ترصيص في مؤسسة عمومية.

07 – كم مرة دخلت السجن؟ 05مرات

08 – ماهي التهمة التي دخلت بسببها السجن كل مرة ؟ الفعل المخل كنت مينور 16 سنة+ الضرب والجرح +التهديد بسلاح ابيض +السرقة بالكسر+ الترويج والاستهلاك .

09 – ما هي أطول مدة قضيتها في السجن وأي مرة ؟ 07 سنوات الجوجما لخيرة

10 – هل ترى أن استقبال المحبوس في المؤسسة العقابية يختلف عن السابق ؟ مليح معاملة

11 – هل ترى أن تصنيفك يتناسب وتهمتك ؟ نعم

12 – ماهي البرامج التي تلقيتها بالسجن أثناء قضاء فترة العقوبة ؟ صحية ؟ نفسية ؟ اجتماعية ؟ دينية ؟ ترفيهية؟ تعليمية ؟ هذو قاع

13 – هل يتم استغلال أوقات الفراغ داخل المؤسسة بطريقة مناسبة ؟ نوعا ما

14 – بين ذلك ؟ كاين الوقت بزاف بلا مندير بيه والو

15 – هل واصلت تعليمك في المؤسسة نعم راني رابعة متوسط .

16 – هل البرامج التعليمية غيرت من نظرتك للواقع ؟ نعم

17 – وضح ذلك؟ قريت وتهذبت

18 – هل مارست تكوينا مهنيا بالمؤسسة ؟ ترصيص

19 – نعم هل كان بدافع: الاستفادة من العفو الرئاسي ؟ ايه

20– الحصول على مؤهل من أجل الكسب الشريف ؟ ايه وهاني نخدم بيه .

21 – هل أنت مسجل في برنامج الخطة الفردية ؟ لا

22 – نعم ماذا تعلمت ؟ /

23 – هل تم متابعتك في التقييم والتوجيه ؟ نعم

24– نعم ماذا استفدت ؟ وجهوني وعاونوني مع المصالح

25 – هل ترى أن البرامج التي تقدمها المؤسسة العقابية ضرورية ؟ مليحة

26 – وضح مليح الإنسان يحسن مستواه ويعقال ويتربى

27 – هل استفدت من برامج العقوبات البديلة ؟ لا

28 – نعم أي برنامج ؟ (الحرية النصفية ، الإفراج المشروط ، السوار الالكتروني ،الإجازة ، العمل بالورشات....). /

29 – هل ترى أن الاستفادة من هذه البرامج كبير وعادل ؟ ناقص بزاف

30 – **كيف ؟** روبري ميعطوهش

31 – **عند خروجك من الحبس هل اتصلت بالمصالح الخارجية لإعادة الإدماج ؟** نعم

32 – نعم **فيما تم مساعدتك ؟** مع وكالة التشغيل وخدموني

33 – لا **لماذا ؟**

34 – **لماذا عدت إلى السجن بعد خروجك منه أول مرة وباقي المرات ؟** كتعرف ماضييك واعرة تبقى normal. .

35 – **كيف كانت نظرة أسرتك بعد خروجك ؟** قلتلك

36 – **هل شعرت يوما بتأنيب الضمير والندم، وضرورة الالتزام بالقوانين ؟** ندمت كيف منندمش

37 – **هل تغيرت نظرتك للحياة بعد خروجك ؟** حلفت منوليش للحبس

38 – نعم ؟ **من ساعدك في تغيير هذه النظرة ؟** مع روحي حسبتلها وزيد الإمام نسمع دروسو بزاف

39 – **ماذا غير فيك السجن؟** الحبس بدل فيا حوايج بزاف ملاح .

40 – **ماهي الوضعية التي تريد تحسينها في حياتك ؟** سكنى ونذير ولاد ونعطف عليهم مش كوالديا لمنعرفهمش.

42 – **في رأيك ما الذي يجب تغييره حتى نحقق إدماج فعلي للمحبوس في الحياة ؟** دولة تعاوني في سكنى .

* تحليل الحالة العاشرة:

يمثل هذه الحالة (ي) وهو شاب يبلغ من العمر 37 سنة ، يسكن بالمسيلة في حي حضري وبلا سكن ثابت ، مطلق بعد الدخول للسجن المرة الثانية ليس له أولاد، مجهول النسب، من الناحية الصحية المبحوث كان مدمن جميع أنواع مهلوسات ومن بداية طفولته كان يعيش مع أسرة رعته لكنه اكتشف حقيقته مبكرا وهي سبب انحرافه ودخوله عالم الإدمان والانحراف لكن تعافى بعد المتابعة في برنامج مكافحة الإدمان ومصحة عقلية ، توقف عن الدراسة في السنة الثامنة أساسي بسبب ما ذكر، فيما يخص المسيرة الانحرافية المبحوث دخل السجن 05 مرات الأولى كانت وعمره 16 سنة عن تهمة الفعل المخل بالحياء ثم الضرب والجرح العمدي ، التهديد بسلاح أبيض والرابعة السرقة بالكسر والأخيرة المتاجرة في المخدرات وحكم عليه بسبع سنوات حبس نافذ ، المبحوث كان وفي كل مرة يفرج عنه يجد الشارع هو كفيله واتخذ من المقاهي والملاهي أسرة له ، يعمل المبحوث حاليا ترصيص صحي في مؤسسة عمومية بعد مساعدته من طرف المصالح الخارجية إعادة الإدماج ووكالة التشغيل

في هذه المقابلة وحسب رأي المبحوث فأن البرامج المقدمة من طرف المؤسسة العقابية مفيدة ، يرى أن الاستقبال عند الدخول للمؤسسة في تحسن " مليح معاملة " ، ويرى أن التصنيف يتناسب وتهمته ، وأنه استفاد من برامج صحية ونفسية وتكوينية وتعليمية يقول" هاذو قاع " ، كما يرى المبحوث أن استغلال وقت الفراغ غير فعال، المبحوث واصل تعليمه وأصبح في السنة الرابعة متوسط ، وتحصل على شهادة في الترصيص الصحي من المؤسسة العقابية ، وأثرت فيه هذه البرامج على حد قوله " عقلت مع روحي حسبتلها وزاد الإمام نسمع دروسو بزاف ...الحبس بدل فيا حوايج بزاف ملاح "،المبحوث توبع في المصلحة المتخصصة في التقييم والتوجيه واستفاد من توجيهه للمصالح الخارجية وتحصله على عمل في مجال تخصصه ترصيص ، وهو لم يسجل ببرنامج الخطة الفردية ، لم يستفد من برامج العقوبات البديلة كلها ويرى أن الاستفادة من هذه البرامج غير عادل ومحدود التطبيق حيث يقول " ناقص بزاف والروبري مميعطوهش " ، المبحوث عند خروجه من السجن اتصل بالمصالح الخارجية بعد توجيهه من طرف مصلحة إعادة الإدماج واستفاد من عمل ، يرى في ذنب لم يقترفه هو والإدمان على المهلوسات والمخدرات والبطالة هي سبب عودته للسجن كل مرة حيث يقول ي:" الخدمة والدمار " ، شعر المبحوث بتأنيب الضمير والندم وضرورة مراجعة حساباته بسبب إحساسه بضياع مدة من شبابه في الطيش والانحراف وإدراكه أنها طريق فاشل ما يؤكده قوله " حلفت منوليش للحبس " ، له نظرة من أجل عدم العود يرى في التنشئة السوية ورفقة الصالحة وتوفير العمل للشباب " دولة تعاوني في سكنى

*** تفسير الحالة العاشرة من منظور النظريات:**

سيكولوجيا يمكن تفسير هذه الحالة باعتبار أنها كانت غير قادرة على التكيف مع المجتمع وهذا بالنظر لمعطيات شخصية خاصة بها، وهذا الطرح ينسجم مع نظرية (ه .إيزيك).ونظرية الوصم الاجتماعي.

المبحوث تأثر ببرامج الوعظ الديني المقدمة من طرف المؤسسة العقابية ومساعدته في الحصول على عمل مما غير من تفكيره وقرر عدم العود للجريمة.

نستنتج من الحالة:

- **للوعظ الديني بالمؤسسة العقابية والرعاية اللاحقة للمبحوث دور في عدم العود لديه.**

2- عرض وتحليل جداول البيانات الشخصية:

- **جدول رقم (01): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن.**

الفئات	التكرار	النسبة م
30-25	02	%20
35-30	04	%40
40-35	04	%40
المجموع	10	%100

المتوسط العمري للمبحوثين =34.3 سنة.

يتبين من خلال الجدول رقم 01 أن نسبة 40% من المحبوثين يتراوح سنهم مابين 35-40 سنة، ونفس النسبة يتراوح أعمارهم بين 30-35 سنة، ونسبة 20%من المبحوثين سنهم مابين 25-30 سنة.

من خلال المتوسط الحسابي لسن المبحوثين الذي يقدر بـــ 34.3 سنة فإن أغلب المبحوثين شباب ونظرا لما يميز هذه المرحلة من خوف الشباب على مستقبله وتعويض ما فاته وضغوط متطلبات الحياة وأمام العجز بسبب البطالة والطيش والذي بلغ حسب دراستنا 50 % حسب الجدول رقم 05 إضافة إلى عدم الزواج والذي بلغ نسبة 90 % حسب الدراسة ويبقى إصلاحه مرهون إلى حد كبير بتحسين ظروفه المعيشية .وما يمكن استخلاصه أن نتائج هذه الدراسة تتماشى مع نتائج الدراسات السابقة بخصوص متغير السن و ما أكدته دراسة كلانمر أسماء وما ذكره الأستاذ عبد القادر عودة (ارجع للعوامل المؤدية للعود – السن،ص30.).

جدول رقم (02): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي قبل دخول السجن.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة م
ابتدائي	04	%40
متوسط	06	%60
ثانوي	00	%00
المجموع	10	%100

بالنظر إلى النتائج أعلاه يتضح يظهر أن فئة مستوى المتوسط من المبحوثين قد أخذت نسبة 60 %فيما نجد أ، نسبة الابتدائي بلغت 40 % في حين لم نجد من المبحوثين من له مستوى الثانوي، ويتضح من النتائج تدني رهيب للمستوى التعليمي لدى عينة المبحوثين معتادي الجريمة وهذا ما يؤكد

دور التعليم والثقافة في نضج العقل وجهل الشخص للقوانين والعواقب وهذا ما أكدته الدراسة السابقة في نتائجها **للباحث الدكتور سعود بن ضحيان الضحيان بعنوان البرامج الإرشادية في السجون ودورها في الحد من العود إلى الجريمة.**

جدول رقم (03): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة المدنية.

الحالة المدنية	التكرار	النسبة م
أعزب	08	80
متزوج	01	10
مطلق	01	10
المجموع	10	%100

تعتبر حالة الشعور بالرضا عن الحياة الأسرية من أهم العوامل التي تساعد الأشخاص على الانضباط الذاتي وتكوين الاتجاهات... **(دالي، 2006، ص46)**، إذ أن الاستقرار النفسي والأسري مبني على تكوين أسرة لأجل رسم هدف.

ويتضح من الجدول أعلاه أن الغالبية العظمى من عينة البحث 80 % هم من فئة العزاب ، بينما تساوت نسبة المتزوجين والذين يعيشون مشكلة تفكك أسري (طلاق) بنسبة 10 % لكل فئة ، ويفهم من هذا أن الغالبية من معتادي الجريمة هم فئة العزاب ، أي من ليست لهم ارتباطات عائلية ممكن أن تحول دون ارتكابهم لأي فعل إجرامي ذلك إن أي شخص له التزامات عائلية تقل لديه دوافع العود والفعل المضاد للقانون ، كذا محدودية التفكير وكذا رفقة السوء وهذا ما لاحظناه في ندم المبحوثين ومراجعة تفكيرهم وذاتهم من خلال البرامج التي تلقونها بالمؤسسات العقابية انظر إجابات السؤال **(16 -36-37-38).**

جدول رقم (04): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان الإقامة.

مكان الإقامة	التكرار	النسبة م
حضري	08	%80
شبه حضري	02	%20
ريفي	00	%00
المجموع	10	%100

يعتبر السكن والمنطقة السكنية عامل راحة واستقرار وطمأنينة، وقد من نتائج العديد من الدراسات أن البيئة السكنية المزدحمة تساهم في تكوين الخصائص النفسية السلبية مثل النزعة العدوانية والإحساس بالعزلة والمغالاة في سوء الظن واستشعار اللذة في الإضرار بالآخرين **(دالي، 2006، ص 49).**

يلاحظ من الجدول أن نسبة 80 %من المبحوثين يعيشون في وسط حضري وفي أحياء شعبية، كما نجد 20 % يعيشون في وسط شبه حضري في أحياء عريقة، كما يلاحظ انعدام كلي للمبحوثين من الوسط الريفي رغم جهد الباحث التوصل لأفراد من هذا الوسط.

وتعكس هذه النتائج الاكتظاظ في الأوساط الحضرية – انتشار الجريمة المنظمة – التعدد في الجهات – تصارع القيم –غلبة الأسرة النووية. وهذا ما تم التطرق له في الجانب النظري **(نظرية تصارع الثقافات، ص24.)**.

جدول رقم (05): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المهنة.

المهنة	التكرار	النسبة م
بطال	02	20
عامل	05	50
غير مستقر	03	30
المجموع	10	%100

البطالة تعني توقف الشخص عن العمل مما يؤدي إلى حرمانه من موارده المالية، وبالتالي يعجز عن إشباع حاجياته بالطرق المشروعة مما يدفعه للجوء إلى الجريمة وبالتالي معاودة الجرم.

من خلال الجدول يلاحظ أن نسبة 50% من المبحوثين له استقرار في العمل **(بعد خروجه المرة الأخيرة من السجن) ما يؤكد دور الرعاية اللاحقة في متابعة المحبوسين. كما** نجد نسبة 30% من عينة البحث لها عمل غير مستقر موزع بين أعمال حرة وتجارة موازية وهذا راجع لشح مناصب العمل والوضع الاقتصادي العام للدولة كما أشرنا له فير الجانب النظري، في حين بلغت نسبة البطالة بين عينة المبحوثين 20% وهي نسبة عادية مقارنة بالإحصائيات العامة للبطالة في المجتمع الجزائري.

جدول رقم (06): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل المهني:

المؤهل المهني	التكرار	النسبة م
يوجد	09	90
لا يوجد	01	10
المجموع	10	%100

بينت نسب الجدول أن 90 % من المبحوثين لهم مؤهل مهني وأن أغلب المبحوثين يمارسون نشاط من خلال المؤهل المهني المكتسب، كما أن أغلب المبحوثين اكتسبوا حرفة من خلال تواجدهم بالمؤسسة العقابية **(انظر إجابات السؤال رقم 18)**، في حين نجد نسبة 10 % من المبحوثين ليس لهم مؤهل مهني وهذا ما نستطيع تفسيره على عدم رغبة المبحوثين في التكوين أو ممارسة نشاط.

جدول رقم (07): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد مرات دخول المبحوث الى الحبس:

عدد مرات الدخول للحبس	التكرار	النسبة م
مرتان	00	00
03 مرات	03	30
04 مرات	04	40
أكثر من 04 مرات	01	10
المجموع	10	%100

يلاحظ من مراجعة الجدول أن:

نسبة 40% من عينة البحث دخلوا مؤسسات إعادة التربية أربع مرات، كما نجد نسبة 30 % عادوا إلى الجريمة ثلاث مرات، في حين نسبة 10 % عادوا للجريمة أكثر من أربع مرات حيث وجدنا حالة عاد 07 مرات، وانعدمت النسبة في العائد للجريمة مرتين، وقد أشار هؤلاء المبحوثين أن الظروف الاقتصادية ورفقة السوء والإدمان التفكك الأسري والبطالة، الانتقامات... من أبرز العوامل التي أدت إلى عودتهم **(وهذا ما أكدته أغلب الدراسات السابقة).**

جدول رقم (08): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب أطول مدة قضاها المحبوس في السجن وأي قضية.

مدة الحبس	التكرار	النسبة م	ترتيب القضية	التكرار	ن م
أقل من 05 سنوات	03	%30	الأخيرة	09	%90
من 05 إلى 10 سنوات	07	%70	الثالثة	01	%10
المجموع	10	%100	المجموع	10	100%

يلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 70 % من المبحوثين تراوحت أطول مدة للحبس من خمس إلى عشرة سنوات وكانت نسبة 90 %من المبحوثين صرحوا أن أطول مدة قضوها كانت القضية الأخيرة، في حين نجد نسبة 30 % من عينة البحث كانت أطول مدة الحبس أقل من خمس سنوات، كما صرح مبحوث واحد وبنسبة10 %أن أطول قضية كانت الثالثة.

ما يمكن استنتاجه من أن طول مدة الحبس لها تأثير كبير في تعديل سلوك المحبوس وذلك من خلال الاستفادة من البرامج، ومراجعة التفكير والذات وهذا ما أقره المبحوثين.

3- عرض ومناقشة الفرضيات:

3-1- عرض وتحليل الفرضية الأولى:

نصت الفرضية الأولى على أنه: " **تساهم برامج إعادة الإدماج المطبقة في المؤسسة العقابية في تأهيل وإصلاح المحبوسين والحد من العود للجريمة**".

جدول رقم (09): يوضح رأي المبحوثين لاختلاف استقبالهم من طرف السجن عن السابق:

الاستقبال يختلف عن السابق	التكرار	النسبة م
نعم يوجد	09	%90
لا	01	%10
المجموع	10	%100

يمثل الجدول رقم (09) توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في الاستقبال بالمؤسسة العقابية عند الدخول، حيث تبين من الجدول أن غالبية المبحوثين والتي تمثل 90% من المبحوثين يرون أنه هناك اختلاف في الاستقبال عن السابق وإلى الأحسن وأنه يقدم لهم دليل لكيفية قضاء العقوبة، كما يوجد برنامج لدراسة شخصية النزيل، وهذا ما نصت عليه مواد قانون تنظيم السجون الجديد **(انظر الجدول في قراءة عامة لمحتوى تنظيم السجون الجزائري، ص 54.)**.

جدول رقم (10): استجابات أفراد عينة الدراسة في تصنيفهم بالمؤسسة حسب التهمة:

التصنيف حسب التهمة	التكرار	النسبة م
نعم يوجد	10	%100
لا	00	%00
المجموع	10	%100

يلاحظ من الجدول أعلاه والمتعلق بتصنيف المحبوثين داخل المؤسسة حسب التهمة أن كل المبحوثين ونسبة 100 %يرون أن تصنيفهم يتوافق مع تهمتهم، حيث يعتبر التصنيف من العوامل المساهمة في إنجاح برامج إعادة الإدماج وتوجيه هذه البرامج ودعامة لمبدأ تفريد العقوبة.

جدول رقم (11): استجابات أفراد عينة الدراسة حسب نوع البرامج الذي تلقوها أثناء استنفاذ العقوبة:

البرنامج	التكرار	النسبة م
برامج صحية	10	%100
برامج نفسية	10	%100
برامج دينية تهذيبية	08	%80
برامج ترفيهية	09	%90
برامج تعليمية تكوينية	09	%90

يمثل الجدول رقم (11) توزيع أفراد العينة حسب نوع البرامج التي تلقوها أثناء قضاء العقوبة ، حيث نجد أن أغلب المبحوثين أجابوا بتنوع البرامج والاستفادة من برامج صحية ، نفسية ، دينية ،ترفيهية ، تكوينية وتعليمية ،اذ نجد نسبة 100% صرحوا باستفادتهم من برامج صحية ونفسية و90% من برامج تعليمية ، تكوينية وترفيهية في حين نجد نسبة 80%تلقوا برامج دينية تهذيبية ، وهذه البرامج إحدى الوسائل المؤدية إلى تهذيب المحبوس وتأهيله ، كما أن تعلم المحبوس لحرفة يجنبه العود للجريمة بعد حصوله على عمل وتحسين مستواه التعليمي يساعده في تعديل سلوكه ومواقفه وأفكاره (أنظر الجدول 13-14-15).

جدول رقم(12): استجابات أفراد عينة الدراسة حسب نظرتهم لاستغلال اوقات الفراغ اثناء قضاء فترة الحبس:

استغلال قضاء وقت الفراغ	التكرار	النسبة م
نعم	02	%20
لا	04	%40
أحيانا	04	%40
المجموع	10	%100

من خلال الجدول رقم (12) والذي يمثل توزيع أفراد عينة البحث حسب نظرتهم لاستغلال أوقات الفراغ أثناء قضاء فترة العقوبة نجد نسبة 40 %ترى أن وقت الفراغ غير مستغل بشكل مناسب وتعادلها نفس النسبة التي ترى أن استغلاله أحياننا، بينما نسبة 20 %ترى أن استغلال وقت الفراغ مستغل بشكل مناسب، وحسب مقابلات المبحوثين ارجعوا الأسباب إلى الاكتظاظ بالمؤسسات العقابية وكذا التهمة ومدة العقوبة، وهذا ما يعيق إعادة إدماج المحبوس (**انظر برامج الترفيه وقضاء وقت الفراغ، ص 42.**).

جدول رقم (13): استجابات أفراد عينة الدراسة حسب مواصلتهم للتعليم أثناء استنفاذ العقوبة:

مواصلة التعليم	التكرار	النسبة م
نعم	09	%90
لا	01	%10
المجموع	10	%100

يمثل الجدول رقم (13) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مواصلتهم للتعليم أثناء قضاء العقوبة، اذ كانت نسبة 90% واصلوا تعليهم بالمؤسسات العقابية وحسنوا من مستواهم الدراسي وهذا ما يدل على فاعلية وحيوية البرامج التعليمية بالمؤسسات العقابية واهتمام الدولة بهذه الفئة فئة المحبوسين (**انظر الشكل رقم 01 تطور عدد المسجلين بالتعليم من (2002-2017) ص 43.** ، بينما نسبة 10% لم تواصل تعليمها أثناء استنفاذ العقوبة.

جدول رقم (14): استجابات أفراد عينة الدراسة حسب رأيهم في مساهمة البرامج التعليمية في تغيير تفكيرهم:

مواصلة التعليم	التكرار	النسبة م
نعم	07	%70
لا	00	%00
أحيانا	03	%30
المجموع	10	%100

يلاحظ من خلال إجابات المبحوثين المدونة بالجدول أعلاه أن نسبة 70 % منهم يرون أن البرامج التعليمية غيرت من تفكيرهم وغيرت من نظرتهم للواقع وتنوعت الاستفادة في اكتساب شخصية وتغير طريقة التفكير وتعديل سلوك والتهذيب والتعلم ، إذ أن التعليم يعتبر عنصرا جوهريا من عناصر الإصلاح والإدماج وهذا ما أكدته دراسة كلانمر أسماء (كلانمر ، 2012،ص112)، كما نجد نسبة 30 % ترى أنه اثر أحيانا فيها هذا التعليم وانعدمت النسبة بين المبحوثين من حيث عدم التأثير وهذا ما يؤكد ضرورة البرامج التعليمة في تغيير وتكيف المبحوثين وبالتالي نجاعة هذه البرامج في الحد من العودة للجريمة .

جدول رقم (15): استجابات أفراد عينة الدراسة حسب ممارستهم لتكوين مهني أو حرفي أثناء استنفاذ العقوبة والسبب:

ممارسة تكوين مهني	التكرار	النسبة م	السبب	التكرار	ن م
نعم	10	%100	استفادة من العفو الرئاسي	60	%90
لا	00	%00	الحصول على مؤهل مهني	04	%40
المجموع	10	%100			

من خلال الجدول رقم(15) والذي يبين توزيع عينة الدراسة حسب ممارستهم لتكوين مهني أو حرفي داخل السجن والحصول على شهادة نلاحظ أن كل المبحوثين تحصلوا على شهادة وحرفة في المؤسسة العقابية ما مثلته نسبة 100% وبخصوص دافع المحبوس للتسجيل في التكوين صرح جل المبحوثين أن سبب تسجيلهم كان من اجل الاستفادة من العفو الرئاسي ما مثلته نسبة 60 %بينما نسبة 40% صرحوا أنهم استفادوا من تكوين وكان غرضهم الاستفادة من العفو الرئاسي والحصول على مؤهل مهني. إن العود للجريمة له علاقة بعدم تحصل المحبوس على شهادة مهنية تتلاءم والبيئة التي

يعود إليها بعد الإفراج والحصول على عمل يسهل إدماجه في المجتمع وتوافقه مع متطلبات الحياة وهذا ما يباعد بينه وبين السلوكيات الانحرافية. وهذا ما أكدته المقابلات التي قام بها الباحث مع أفراد عينة الدراسة إذ أن أغلب المبحوثين يمارسون نشاطا يتوافق والتكوين الممارس بالمؤسسة العقابية. ما يؤكد فاعلية البرامج المقدمة من طرف السجن.

جدول رقم (16): استجابات أفراد عينة الدراسة حسب تسجيلهم ببرنامج الخطة الفردية:

التسجيل ببرنامج الخطة الفردية	التكرار	النسبة م
نعم	04	%40
لا	06	%60
المجموع	10	%100

يتبين من الجدول رقم (16) أن نسبة 60% من المبحوثين لم يسجلوا ببرنامج الخطة الفردية، وأن نسبة 40% من أفراد عينة البحث تم تسجيلهم في برنامج الخطة الفردية، ورغم اعتبار برنامج الخطة الفردية برنامج ضروري وعلمي لكيفية قضاء المحبوس لعقوبته، إلا أن الباحث لاحظ نسبة عدم المشاركة في البرنامج عالية وبعد التعمق في دراسة الحالة وصل الباحث إلى أن البرنامج حديث بالمؤسسات التي كان بها المبحوثين. (**انظر الخطة الفردية لإعادة الإدماج، ص 45.**)

جدول رقم (17): استجابات أفراد عينة الدراسة حسب متابعتهم في مصلحة التقييم والتوجيه:

المتابعة في مصلحة التقييم والتوجيه	التكرار	النسبة م
نعم	05	%50
لا	05	%50
المجموع	10	%100

يمثل الجدول رقم (17) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متابعتهم في المصلحة المتخصصة في التقييم والتوجيه ، حيث نجد أن نسبة 50 % لم يتم متابعتهم في المصلحة ، بينما ما تمثله نسبة 50 % تم متابعتهم بالمصلحة ، وحسب ما توصل إليه الباحث أن هذه المصلحة حديثة بالمؤسسات العقابية خاصة المؤسسات التي كان بها المبحوثين ، ورغم ذلك فقد تم مساعدة المبحوثين في الحصول على عمل بالتنسيق مع المصالح الخارجية ، إذ تعمل هذه المصلحة على تحقيق أهداف منها مقاربة الشخص المنحرف واحترامه واعتباره شخص قابل للتغيير ،مساعدة المنحرف ليصبح فرد صالح

،التشجيع على إعادة إدماج المحبوسين وهي نظرية الدفاع الاجتماعي (راجع مصلحة التقييم والتوجيه، ص 48.).

جدول رقم (18): استجابات أفراد عينة الدراسة حسب نظرتهم للبرامج المقدمة من طرف المؤسسات العقابية من حيث ضروريتها:

نظرة المبحوث لضرورة البرامج المقدمة	التكرار	النسبة م
نعم	10	%100
لا	00	%00
المجموع	10	%100

يمثل الجدول رقم (18) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نظرتهم للبرامج المقدمة من طرف المؤسسات العقابية من حيث ضرورتها إذ نجد أن نسبة 100 %يرون أن البرامج المقدمة من طرف المؤسسة العقابية ضرورية، مما يؤكد أهمية هذه البرامج و من خلال مقابلة المحبوسين يرون أنهم استفادوا منها في تغيير سلوكهم وأفكارهم وتجنب رفقة السوء وترك الإدمان وتحسين المستوى، وهذا مبدأ الإصلاح والتأهيل وهو من أهداف قانون تنظيم السجون وإصلاح العدالة.

3-2- عرض وتحليل الفرضية الثانية:

نصت الفرضية الثانية على أنه:" **تساهم برامج الرعاية اللاحقة في تكييف المفرج عنهم وإدماجهم في المجتمع مما يحول دون عودتهم إلى الجريمة** ".

جدول رقم (19): استجابات أفراد عينة الدراسة حسب الاستفادة من برنامج من برامج العقوبات البديلة:

البرنامج المستفاد منه	نعم	ن م	لا	ن م
الحرية النصفية	00	%00	10	%100
الإفراج المشروط	01	%10	09	%90
السوار الالكتروني	00	%00	10	%100
إجازة الخروج	02	%20	08	%80
العمل بالورشات	01	%10	09	%90
المجموع	04	%40	06	%60

المتوسط الحسابي لاستفادة المبحوثين من برامج العقوبات البديلة =%08

يمثل الجدول رقم(19) استجابات أفراد عينة الدراسة حسب استفادتهم من برامج العقوبات البديلة ، ومن خلال قراءة للجدول نجد أن نسبة 20% من المبحوثين استفادوا من إجازة الخروج ، بالمقابل 80 % لم يستفيدوا من إجازة للخروج في كل مرات العود ،ونجد نسبة 10 % استفادوا من الإفراج المشروط ونفس النسبة من العمل بالورشات ، و90% لم يستفيدوا ، في حين انعدمت النسبة 00% في الاستفادة من برامج الحرية النصفية والسوار الالكتروني ، ورغم تشجيع قانون تنظيم السجون على هذه البرامج لما لها من تمهيد نحو إعادة إدماج المحبوسين والمحافظة على إبقاء الصلات والروابط بين المحبوس والعالم الخارجي تمهيدا لإدماجه ، إلا أن النسب المتوصل اليها مخيبة ، وحسب مقابلة المبحوثين يرجعون السبب لكونهم معتادي إجرام ، رغم ان القانون لا يضع شرط العود في الاستفادة من هذه البرامج **(وهنا نشير الى ضرورة اعادة النظر في التطبيق الفعلي الميداني لهذه البرامج).**

جدول رقم (20): استجابات أفراد عينة الدراسة حسب نظرتهم للبرامج المقدمة (العقوبات البديلة) من طرف المؤسسات العقابية من حيث التطبيق والمساواة في الاستفادة:

نظرة المبحوث للبرامج من حيث التطبيق والمساواة	التكرار	النسبة م
نعم	00	%00
لا	08	%80
نوعا ما	02	%20
المجموع	10	%100

بالنظر الى النتائج أعلاه يتضح أن نسبة 80% من المبحوثين يرون أنه لا توجد مساواة ولا تطبيق في الاستفادة من برامج العقوبات البديلة، وأن نسبة 20% ترى أنه توجد مساواة واستفادة من برامج العقوبات البديلة إلى حد ما، وحسب مقابلة المبحوثين وبعض مختصي السجون أرجعوا السبب إلى الغرامات المالية التي تعتبر شرطا من شروط الاستفادة من هذه الأنظمة، العود المتكرر، عدم تطبيق ميداني فعلي لهذه الانظمة بشكل مرض ...

جدول رقم (21): استجابات أفراد عينة الدراسة حسب اتصالهم بالمصالح الخارجية لإعادة الإدماج ووكالات التشغيل بعد الإفراج:

اتصال المبحوث بالمصالح خ ووكالات التشغيل	التكرار	النسبة م
نعم	05	%50
لا	05	%50
المجموع	10	%100

يمثل الجدول رقم (21) استجابات أفراد عينة الدراسة حسب اتصالهم بالمصالح الخارجية لإعادة الإدماج ووكالات التشغيل بعد الافراج ، نجد نسبة 60% من المبحوثين لم يتصلوا بالمصالح الخارجية لإعادة الادماج وكذا بوكالات التشغيل ، وارجعوا هذا العزوف الى الجهل بهذه المصلحة (مصلحة مستحدثة) ، كذلك عدم الثقة في مشاريع الدولة ، ونسبة 40 % قاموا بالاتصال بالمصلحة واستفادوا من خدماتها والحصول على منصب عمل ودعم بمشروع ، وهذاما ساعدهم في عدم العود مرة أخرى للسجن وللجريمة .وهذا هدف السياسة العقابية الحديثة **(راجع المصالح الخارجية لإدارة السجون، ص 52.)**

جدول رقم (22): استجابات أفراد عينة الدراسة حسب أسباب عودهم للجريمة والمؤسسة العقابية:

أسباب العود للجريمة	التكرار	ن م
البطالة	03	%30
التفكك الأسري	02	%20
رفقة السوء	02	%20
أعراف السجن والكونترات	02	%20
أخرى	01	%10
المجموع	10	%100

يمثل الجدول رقم (22) استجابات افراد عينة الدراسة حسب اسباب عودتهم للجريمة والمؤسسة العقابية ، حيث نجد أن أسباب العود تعددت ، وبينت نسبة 30% أن السبب المباشر لعودتهم هي البطالة وعدم العمل ، كما تساوت النسبة 20 % بين التفكك الأسري ورفقة السوء والتقليد وأعراف السجن والكونترات (الانتقام)، كما ارجعها نسبة 10% من المبحوثين لأسباب أخرى الإدمان والصراع مع الشرطة ، ونوع الحي **(وهذا ما تطرق اليه الباحث في الجانب النظري –العوامل**

المؤدية للعود للجريمة، ص 29.)، وتعتبر معرفة عوامل العود من اهم الحلول لفاعلية البرامج المقدمة وفهم شخصية العائد والوصول الى حلول للحد من هذا العود وهذا ما تسعى اليه البرامج المقدمة من طرف ادارة السجون .

جدول رقم (23): استجابات أفراد عينة الدراسة حسب نظرة أسرهم لهم بعد الإفراج عنهم:

نظرة الأسرة	التكرار	ن م
التقبل	02	%20
الغضب	04	%30
متمرد	01	%10
أخرى	03	%30
المجموع	10	%100

يمثل الجدول رقم (23) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نظرة الاسرة لهم بعد الافراج عنهم ، تبين أن نسبة 40% كانت الأسرة غاضبة عليهم لما ألحقوه بعار بالأسرة وسمعتها (**نظرية الوصم الاجتماعي لبيكر، ص26.**) ، ونسبة 30% ترى أسباب أخرى منها عدم التفاهم مع الأسرة وانحراف أسري بعد دخوله السجن وعدم وجود أسرة أصلا (مجهولي النسب)، بينما نجد نسبة 20% من المبحوثين يرون أن أسرهم تقبلوا دخولهم السجن ووجود أفراد من الأسرة معتادي الجريمة (**انظر نظرية التقليد لتارد، ص25.**)، ونجد نسبة 10% من المبحوثين بأنهم متمردون ومسيطرون على أسرهم (التنمر) ، إن للأسرة دور كبير في تنشئة الفرد ومن ثمة حمايته من الانحراف ، ومساعدته وتقبله اذا اخطأ وعدم النفور منه وإهماله مما يحول دون العود للجريمة .

جدول رقم (24): استجابات أفراد عينة الدراسة حسب الشعور بتأنيب الضمير والندم وضرورة الالتزام بالقوانين:

الشعور بتأنيب الضمير والندم وضرورة احترام القانون	التكرار	النسبة م
نعم	09	%90
لا	00	%00
نوعا ما	01	%10
المجموع	10	%100

لا ينجح الفرد في تحقيق هدفه الا اذا توفرت فيه رغبة جامحة وارادة قوية وعزيمة فذة ، ورغبة في الاصلاح وتحكيم للضمير والندم على الاخطاء والاعتراف به ، وهذا الكلام لا يستثنى منه العائد للجريمة اذ لا نجاح لأي برنامج اصلاحي وادماجي بالمجتمع الا اذا كان رغبة في العزوف عن الاخطاء وتجنب المسببات ومن خلال الجدول رقم (24) والذي يبين استجابات المبحوثين لشعورهم بتأنيب الضمير والندم وضرورة احترام القوانين واعراف المجتمع ، تبين أن نسبة 90 % من المبحوثين اجابوا بنعم ، بينما 10% اجابوا بنوعا ما ، وهذه النسبة الغالبة تؤكد مدى نجاح البرامج المقدمة من طرف المؤسسات العقابية في تعديل سلوك وتفكير المحبوسين .وبالتالي اعادة ادماجهم وعدم العود للجريمة مرة اخرى ، ما أكدته المقابلات التي قام بها الباحث .

جدول رقم (25): استجابات أفراد عينة الدراسة حسب نظرة العائد للجريمة لأجل تحقيق إدماج فعلي له في المجتمع وعدم العود للجريمة:

نظرة العائد للجريمة لأجل تحقيق إدماج فعلي في المجتمع	التكرار	ن م
توفير منصب عمل	02	%20
تقبل هذه الفئة من طرف المجتمع	02	%20
اهتمام الدولة بالشباب	01	%10
اختيار الرفقة الصالحة	01	%10
ترك الإدمان	03	%30
أخرى	01	10
المجموع	10	%100

يمثل الجدول رقم (25) استجابات افراد عينة الدراسة حسب نظرتهم لأجل تحقيق ادماج فعلي له في المجتمع ،حيث تبين أن نسبة 30% من المبحوثين ترى أن ترك الادمان يساعده على عدم العود ومنه الادماج في المجتمع ، وأن نسبة 20% من المبحوثين ترى أن توفير منصب عمل يضمن العيش الكريم يكفيها للاندماج وعدم العود للجريمة ، و20 % ترى في تقبل المجتمع لهم يساعدهم في عدم العود، بينما نجد نسبة 10 % ترى في اهتمام الدولة بالشباب واستغلال قدراتهم ينسيهم الجريمة والعود للسجون ، ونفس النسبة من المبحوثين صرحوا ان اختيار رفقة صالحة يجنبهم العود وهذا ما تعلموه من الحبس ، وبينت نسبة 10% من المبحوثين ترى نظرة اخرى لعدم العود والمتمثلة في صلاح الاسرة وعدم اعطاء حرية زائدة للأخوات .

من خلال تحليل الجدول نستنتج أن نظرة المبحوثين واقعية ونظرا للظروف العامة للبلاد من فقر وضعف البنى الاقتصادية وتصارع الثقافات على الاسرة الجزائرية، والتحولات السريعة في القيم والتغير الاجتماعي جعل من هذه النظرة شيء يصعب تحقيقه وبالتالي يجب مرافقة هذه الفئة والاهتمام بها وفهمها لأجل التكيف والتوافق الاجتماعي.

4- مناقشة الفرضيات في ضوء النتائج والدراسات السابقة والمقاربة النظرية المعتمدة:

4-1- مناقشة الفرضية الأولى في ضوء النتائج المتوصل اليها:

والتي تم صياغتها على النحو التالي: " **تساهم برامج إعادة الإدماج المطبقة في المؤسسة العقابية في تأهيل وإصلاح المحبوسين والحد من العود للجريمة**".

ومن خلال مناقشة وتحليل متغيرات هاته الفرضية توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- ✓ أكدت إحصائيات الدراسة الراهنة أن نسبة 90% من المبحوثين يرون أنه هناك اختلاف في الاستقبال عن السابق وإلى الأحسن وأنه يقدم لهم دليل لكيفية قضاء العقوبة.
- ✓ ونجد نسبة 100% من المبحوثين يرون أن تصنيفهم يتوافق مع تهمتهم مما يضمن عدم الاختلاط مع فئات أخرى.
- ✓ نسبة 100% من المبحوثين صرحوا باستفادتهم من برامج صحية ونفسية والعلاج من الادمان ومراجعة التفكير والذات مما ساعدهم في عدم العود.
- ✓ نسبة 90% من المبحوثين استفادوا من برامج تعليمية، تكوينية وترفيهية والحصول على شهادة مهنية تؤهله للعمل والاستقرار.
- ✓ نسبة 80% من المبحوثين تلقوا برامج دينية تهذيبية، ساعدتهم تعديل سلوكهم والتهذيب والرزانة.
- ✓ نسبة 20 %من المبحوثين ترى أن استغلال وقت الفراغ مستغل بشكل مناسب وهي نسبة ضئيلة نظرا للتفرغ ونه يجب إعادة النظر ووضع اليات لاستغلال أوقات الفراغ في أشياء مفيدة ومنتجة.
- ✓ نسبة 90% من المبحوثين واصلوا تعليهم بالمؤسسات العقابية وحسنوا من مستواهم الدراسي.
- ✓ نسبة 70 %من المبحوثين يرون أن البرامج التعليمية غيرت من تفكيرهم وغيرت من نظرتهم للواقع.

- ✓ كل المبحوثين تحصلوا على شهادة وحرفة في المؤسسة العقابية وأغلبهم عمل حسب الشهادة المتحصل عليها.
- ✓ نسبة 40% من أفراد عينة البحث تم تسجيلهم في برنامج الخطة الفردية.
- ✓ نسبة 50 % من المبحوثين تم متابعتهم بالمصلحة المتخصصة في التقييم والتوجيه.
- ✓ كل المبحوثين يرون ضرورة البرامج المقدمة من طرف المؤسسات العقابية.

نستنتج من خلال عرضنا للنتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

«تساهم برامج إعادة الإدماج المطبقة في المؤسسة العقابية في تأهيل وإصلاح المحبوسين والحد من العود للجريمة بشكل كبير وتمكين العائد للجريمة من تعديل سلوكه ومواقفه ومساعدته على التوافق الاجتماعي". وذلك يتضح من خلال استجابات المبحوثين ودراسة حالاتهم التي معظمها ايجابية ومن خلال أيضا التحليلات والتفسير للحالات التي قمت بها مما استنتجت منه صحة الفرضية الأولى وتحققها ".

4-2- مناقشة الفرضية الثانية في ضوء النتائج المتوصل إليها:

- نسبة 40% من المبحوثين استفادوا من برنامج برامج العقوبات البديلة.
- نسبة 20% ترى أنه توجد مساواة واستفادة من برامج العقوبات البديلة إلى حد ما.
- نسبة 50 %قاموا بالاتصال بالمصالح الخارجية لإعادة الإدماج واستفادوا من خدماتها والحصول على منصب عمل ودعم بمشروع.
- نسبة 90 %من المبحوثين شعروا بتأنيب الضمير والندم وضرورة احترام القوانين بعد الإفراج عنهم خاصة في الحكم المرة الأخيرة.
- كل المبحوثين تغيرت نظرتهم للحياة بعد الافراج.
- نسبة 50% من المبحوثين حصلوا على عمل أو مشروع من وكالات التشغيل.
- 70% من المبحوثين يرون أن نظرة المجتمع إليهم تغيرت.

النتائج المتوصل إليها من الفرضية الثانية:

رغم أن برامج الرعاية اللاحقة تساهم في تكييف المفرج عنهم وإدماجهم في المجتمع مما يحول دون عودتهم إلى الجريمة، إلا أن التطبيق الفعلي والميداني يبقى حبيس الجانب النظري.

بعد مناقشة الفرضيات وبناءا على الأهداف التي تمت صياغتها:

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي:

- محاولة الكشف عن مدى إسهام برامج إعادة الإدماج في الحد من ظاهرة العود للجريمة واقتراح الحلول اللازمة للعلاج للتمكن من تجاوز هذه المشكلة أو على الأقل إنقاص حدتها في السجون والمجتمع؛ بالإضافة إلى تحديد طبيعتها وما هي الضروريات الأولية التي يجب التغيير فيها أو الاهتمام بها.
- الكشف عن مدى إسهام برامج الرعاية اللاحقة للمحبوسين والمصالح الخارجية لإعادة الإدماج في الحد من ظاهرة العود للجريمة المطبقة في الواقع فعليا.

وبناءا على مناقشة النتائج السابقة المذكورة فقد تم التحقق من الأهداف كالآتي:

- التعرف على فئة من فئات المجتمع والتي نستطيع أن نصنفها في الفئات الهشة والضعيفة.
- تم الكشف عن العوامل المؤدية بالمنحرف للعود للجريمة.
- تم إبراز مدى إسهام برامج إعادة الإدماج في الحد من ظاهرة العود للجريمة.
- اقتراح الحلول اللازمة للعلاج للتمكن من تجاوز هذه المشكلة أو على الأقل إنقاص حدتها في السجون والمجتمع.
- تم الكشف عن مدى إسهام برامج إعادة الادماج والرعاية اللاحقة للمحبوسين والمصالح الخارجية لإعادة الإدماج في الحد من ظاهرة العود للجريمة المطبقة في الواقع.

4-3- مناقشة النتائج في ظل بعض الدراسات السابقة: التي تم ذكرها سابقا.

سبق وأن عرضنا الجانب الأول المتعلق بمناقشة وتحليل نتائج الدراسة والتي تمت البرهنة فيه على صحة الفرضيات وسنستعرض فيما يلي: إلى نتائج تحليل الدراسة في ضوء بعض الدراسات السابقة والتي تم الاستعانة بها نجد:

- **دراسة الدكتور سعود بن ضحيان الضحيان** 1998 والتي حملت العنوان: **البرامج الإرشادية في السجون ودورها في الحد من العود إلى الجريمة.** وكان من نتائجها:

وجود تشابه في الخصائص العامة للمحبوسين والتي كانت وراء الدافع لارتكاب الجريمة الأولى، كما توصل إلى أن أسباب دخول السجن للمرة الأولى كانت معظم حالاتها خارجة عن إرادة المحبوسين حيث ساهم التعثر الدراسي والصراع بين المحبوس وأسرته والبحث عن عمل وعدم الحصول عليه نتيجة المستوى الدراسي المحدود مما اضطرهم للبحث عن وسيلة لقضاء وقت الفراغ

ومنه الوقوع في الجريمة. وهو ما يتوافق مع دراستنا من حيث السن والمستوى التعليمي والحالة المدنية.

- **دراسة كلانمر أسماء 2012** وموضوعها **الآليات والأساليب المستحدثة لإعادة التربية والإدماج الاجتماعي للمحبوسين**، والتي اعتبرت التعليم عنصرا جوهريا من عناصر الإصلاح، كما أن السن يلعب دور في الجريمة وهذا ما يتفق ودراستنا في الفرضية الأولى. وفي تحليل الجدول رقم 01 و05 و14.

- وأثبتت دراسة **سمير يونس** المعنونة بعنوان: **ظاهرة العود إلى الانحراف دراسة للظروف الأسرية – دراسة ميدانية بمؤسسة إعادة التربية والتأهيل البوني عنابة**-والذي توصل إلى نتيجة ملخصها ، أن العائد للجريمة ذا مستوى تعليمي ضعيف وأن عائلات العائدين أغلبها نووية وكنتيجة عامة توصل إلى أن الظروف الأسرية من الناحية التربوية لها تأثير عميق في عود الشخص إلى الانحراف. وهذا ما يتوافق مع الحالة رقم 02 من دراستنا.

- **دراسة نايل جزاء الرشيدي** بعنوان: **مدى فاعلية برامج الإصلاح والتأهيل في الحد من العود إلى الجريمة.** و توصل الباحث في الدراسة أن المتوسط الحسابي العام لإجابات المحبوسين في سجون منطقة حائل عن مستوى فاعلية البرامج التعليمية في الحد من العود للجريمة قد جاء **مرتفعا** وكذا المتوسط الحسابي العام عن البرامج الدينية والمهنية ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تصورات المحبوسين في منطقة حائل لمستوى فاعلية البرامج المهنية ،التعليمية والدينية في الحد من العود للجريمة تعزى للمتغيرات (العمر ، الحالة الاجتماعية ، المستوى التعليمي ، مستوى الدخل، نمط الجريمة ، عدد مرات دخول السجن).وهو ما وافق دراستنا في الفرضية الأولى.

- **دراسة رشيد دالي** بعنوان: **العود للجريمة العوامل وأساليب العلاج – دراسة انثربولوجية نفسية.** توصل إلى نتيجة مفادها: أن العود للجريمة يرجع إلى خلل في الثقافة التي يعيش فيها السجين من خلال المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية غير المستقرة والحالة النفسية، وأن نظام إصلاح المعتادين على الإجرام بالمؤسسات المتخصصة في إعادة التربية فعال وبناء. وهذا ما وافق دراستنا في تحليل الحالات والجداول 01-02-04-13-14 والفرضيتين.

4-4- مناقشة النتائج في ظل المقاربة النظرية المعتمدة (نظرية الدفاع الاجتماعي):

لقد أدى التطور الكبير في الفكر العقابي إلى تغيير النظرة إلى العقوبة ، فبعدما كان غرضها إيلام الجاني والقصاص منه ، أصبحت تهدف بشكل أساسي إلى إصلاح الجاني وإعادة إدماجه ، ولقد

ركز الباحثين والمنظرين ومنهم السوسيولوجيين على محاولة الوصول إلى أساليب وأفكار جديدة تنتهجها المؤسسة العقابية من أجل التقليل من الآفات والجرائم والظواهر السلبية وأبرزها ظاهرة العود للجريمة ، وهذا ما جاءت به نظريات الدفاع الاجتماعي التي اعتمدنا عليها كمقاربة نظرية في البحث هذا ، وقد عمل المشرع الجزائري وإدارة السجون على وضع قانون جديد لتنظيم وإصلاح المؤسسات العقابية وتحسين ظروف المحبوسين واحترام حقوق الإنسان مثلته مبادئ عامة تمثلت في المبدأ الإنساني من معاملة تصون الكرامة والرفع من المستوى الفكري والمعنوي **(المادة 02 من قانون تنظيم السجون)** ، ومبدأ تفريد العقوبة ومعاملة المحبوس على وضعيته الجزائية وحالته البدنية والعقلية وهو ما نصت عليه **المادة 03 من القانون نفسه** ، ونجد مبدأ الإصلاح والتأهيل وتهدف عملية إعادة تربية المحبوس إلى تنمية قدراته ومؤهلاته الشخصية والرفع المستمر من مستواه الفكري والأخلاقي وإحساسه بالمسؤولية ، وبعث الرغبة فيه للعيش في المجتمع في ظل احترام القانون ، ووضع تدابير ومواد شملت الرعاية الاجتماعية وتنمية الروح الاجتماعية والتفاعل بينه وبين الآخرين ، والمساعدة في كيفية الامتثال لضوابط المجتمع ، وكذا الرعاية النفسية من المساعدة في التغلب على الشعور السلبي تجاه الذات، وتحقيق التكيف النفسي والتوافق الاجتماعي، والتخلص من السلوكيات الشاذة ورعاية صحية من المعالجة من الإدمان والأمراض ، وتنص مواده كذلك على النشاط التعليمي الذي يساعد في تغيير أسلوب التفكير لدى المحبوس، وتحسين المستوى التعليمي له، وتهذيب نفسه وتحسن أخلاقه ، بالإضافة إلى التدريب والتكوين المهني لغرض إكساب المحبوس مهنة تساعده على الاستقرار بعد الإفراج وتحسيسه بأنه سيد نفسه، كذا نجد التهذيب الأخلاقي والديني والأدبي لغرض جعل المحبوس متزن، وتنمية الروح الخلقية ورفع مستوى الشعور بالايخاء والتسامح والامتثال لقيم المجتمع وعاداته . ويهدف قانون تنظيم السجون ومنه المؤسسات العقابية إلى تجسيد مبدأ **الدفاع الاجتماعي** والذي تؤكده مواد 01 و21 التي تنص " **يهدف هذا القانون إلى تكريس مبادئ وقواعد لإرساء سياسة عقابية قائمة على فكرة الدفاع الاجتماعي التي تجعل من تطبيق العقوبة وسيلة لحماية المجتمع بواسطة إعادة التربية والإدماج الاجتماعي للمحبوسين** ". و " **تحدث لجنة وزارية مشتركة لتنسيق نشاطات إعادة تربية المحبوسين، وإعادة إدماجهم الاجتماعي، هدفها مكافحة الجنوح وتنظيم الدفاع الاجتماعي.يحدد تنظيم هذه اللجنة ومهامها وسيرها عن طريق التنظيم.** **(القانون 05/04 (راجع قراءة في محتوى قانون تنظيم السجون الجزائري في الجانب النظري، ص54.).**

ومن خلا ل النتائج والدراسة الميدانية ومن خلال استجابات المبحوثين أن هذه المبادئ عملت المؤسسة العقابية على تحقيقها ووجود متابعة ورعاية لاحقة للعائدين للجريمة، **رغم أنها نسبية لا ترقى لما هو مسطر ومطلوب.**

5 – الاستنتاج العام للدراسة والتوصيات:

5-1 – الاستنتاج العام للدراسة:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في ظل الفرضيتين التي وضعت للدراسة لمعالجة أهم جوانب ومحاور هاته الدراسة نتوصل إلى النتائج التالية:

- تقدم المؤسسات العقابية برامج متنوعة مستمدة من مبادئ الدفاع الاجتماعي.
- كل المبحوثين اعترفوا أن الاستقبال في السجن تحسن وكذا تصنيفهم.
- اهتمام الدولة بفئة المنحرفين والعمل على ايجاد آليات للحد والانقاص من ظاهرة العود.
- فاعلية البرامج المقدمة من طرف المؤسسة العقابية.
- عدم استغلال أوقات الفراغ للمحبوسين بالشكل المرغوب.
- غيرت البرامج المقدمة من طرف المؤسسة العقابية في تغير نظرة المحبوس للانحراف والحياة.
- وصول البرامج المقدمة لتحقيق التقليل من الاثار النفسية والاجتماعية السلبية للمبحوثين.
- نقص الرعاية اللاحقة والتفاعل السلبي من المجتمع مع هذه الفئة.
- نقص في تطبيق برامج العقوبات البديلة.
- عدم رضى أغلب المبحوثين عن برامج العقوبات البديلة وشعورهم بعدم العدل والمساوة في الاستفادة.
- أغلب المبحوثين شعروا بتأنيب الضمير والندم وضرورة احترام القوانين.
- أغلب المبحوثين قرروا عدم العود للجريمة والسجن بسبب مراجعة تفكيرهم والملل من السجن.
- ضعف مساهمة المجتمع المدني والجمعيات في الاهتمام بفئة العائدين للجريمة.
- كل المبحوثين مستواهم تراوح بين الابتدائي والمتوسط وأن أغلب المبحوثين واصلوا تعليمهم وحسنوا من مستواهم.
- أغلب المبحوثين كانوا من مناطق حضرية 90% و10% من مناطق شبه حضرية.
- جل المبحوثين كانت عقوبتهم الأولى مدة قصيرة، وأطول مدة كانت الحكم في المرة الأخيرة
- أغلب المبحوثين كانت تهمتهم في المرة الأخيرة المتاجرة في المهلوسات أو المخدرات.

- معظم المبحوثين كانوا يعانون من الادمان لكن بالمتابعة اقلعوا عنه.
- أغلب المبحوثين ارجعوا سبب العود لديهم الى البطالة أو التفكك الأسري، رفقة السوء.

وفي الأخير خلصنا إلى أن: " لبرامج إعادة الادماج دور كبير في الحد من العودة للجريمة لدى العائدين لها، وهذا راجع لفاعلية البرامج المقدمة من طرف المؤسسات العقابية والتطبيق الميداني، مع نقص في التطبيق الفعلي لبرامج الرعاية اللاحقة والتي تتطلب إعادة النظر في التطبيق الميداني ".

5-2- التوصيات:

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الحالية ارتأيت تقديم بعض التوصيات المتعلقة بالدراسة والتي أرى انها ان اخذت بعين الاعتبار سوف تساعد على الحد من ظاهرة العود للجريمة وهي:

- اقتراح إعادة التسمية للمؤسسات العقابية ومؤسسات إعادة التربية والتأهيل واستبداله باسم المؤسسات الإدماجية ومؤسسة إعادة الادماج.
- ضرورة تفعيل برامج العقوبات البديلة وخاصة عقوبة العمل للنفع العام.
- إعادة النظر في تصنيف المؤسسات العقابية حسب مدة الحكم والتهمة والسهر على وضع مؤسسات انتاجية.
- فتح المؤسسات العقابية على العالم الخارجي والإعلام.
- إقامة اتفاقيات شراكة بين المؤسسات العقابية ومراكز البحث الجامعية والمتخصصة والشركات الاقتصادية.
- استغلال اليد العاملة من فئة المحبوسين في الشركات العمومية والخاصة للمساهمة في الانتاج وضمان العيش الكريم لعائلة المحبوس ماديا واستقراره نفسيا.
- إعادة النظر في قانون العقوبات.
- تجهيز المؤسسات العقابية بورشات إضافية للتكوين المهني والحرف وورشات العمل.
- الرفع المستمر لمناصب العمل للموظفين المختصين في التعليم والتكوين والتربية البدنية والمتخصصين النفسانيين والاجتماعيين إلى غاية سد احتياجات المؤسسات العقابية.

- إحداث ورشات خارجية لاستصلاح الأراضي الفلاحية مع البحث عن الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها الدولة في تملك الأرض واستثمارها.
- تفعيل دور المساعد الاجتماعي وتزويد المؤسسات العقابية بالعدد الكافي.
- وضع ملف اجتماعي ونفسي للطفل ومنذ دخوله الى المدرسة وفهم ظروفه الشخصية ووضع مساعد اجتماعي ومستشار توجيه في كل مدرسة بغرض تجنب الانحراف مبكرا.
- اعادة النظر في توزيع السكنات بالشكل العشوائي خصوصا في ترحيل سكان الأحياء القصديرية وتجنب انشاء احياء اجرامية مقننة.
- مراقبة الأبناء ومرافقتهم والتوعية المستمرة لهم ومساعدتهم في اختيار الصاحب الحسن.
- محاولة التوعية لأفراد المجتمع بتقبل فئة العائدين وفهم ظروفهم. ومساعدتهم على الاندماج.
- ضرورة اهتمام الدولة وجمعيات المجتمع المدني بالرعاية اللاحقة للمحبوسين المفرج عنهم وانشاء مراكز خاصة للمتابعة لهذه الفئة تضم مساعدين اجتماعيين واخصائيين نفسانيين .
- فتح الأبواب امام الباحثين المهتمين بالسجون والبرامج وتقديم تسهيلات للوصول لنتائج فاعلة ودقيقة
- تحسيس الأسر والمجتمع المدني بضرورة رعاية وتنشئة الأطفال التنشئة السليمة وزرع القيم الدينية والابتعاد عن اشكال التسلط والإهمال.

الخاتمة

***الخاتمة:**

الجريمة ظاهرة وقضية محورية هامة ، تداعت اليها كافة النخب والعلوم متعاونة في التكفل بها للحد منها ، إلا أن حدتها وتطورها زاد، حيث أصبح المنحرفون يعيدون هذا الفعل الاجرامي أو ما يعرف بالعود للجريمة، ومن هنا عملت مؤسسات السجون على اتباع سياسة جديدة تمثلت في سياسة الدفاع الاجتماعي ودراسة شخصية المجرم ، والتكفل به استنادا على نظريات الدفاع الاجتماعي ، واسهام المجتمع على حسن التكفل بالعائدين للجريمة وتقبلهم وإبعاد صفات الوصم عنهم بالرعاية اللاحقة لهم بعد الافراج، وفهم العوامل المؤدية بهم الى العود، ووضع برامج مبنية على أساس تنظيري وعلمي للوصول إلى فاعلية، هذا من الجانب النظري، أما عمليا وواقعيا فان الحال يخضع لعدة متغيرات تؤثر في هذا التصور النظري، وهو ما عملت هذه الدراسة عن الكشف عنه من خلال البحث في سوسيولوجيا هذا الموضوع من خلال تحليل دور برامج إعادة الادماج في الحد من ظاهرة العود للجريمة، وقد توصلت الدراسة الميدانية، والتي قمنا بها في ولاية المسيلة لما ميز هذه المنطقة من تزايد لنسبة الجريمة في السنوات الأخيرة وتزايد عدد العائدين للسجون، وقد استخدمنا في هذه الدراسة منهج دراسة الحالة وتم دراسة 10 حالات من العائدين للجريمة من دوائر بوسعادة ، حمام الضلعة والمسيلة . ولجمع أكبر عدد من المعلومات ومقابلة المبحوثين واستخدام الملاحظة، كما استخدمنا عينة كرة الثلج لعدم حصولنا على رد ايجابي للقيام بدراسة ميدانية بالمؤسسة العقابية .

وفي الأخير خلصنا إلى أن: " **لبرامج إعادة الادماج دور كبير في الحد من العودة للجريمة لدى المحبوسين، وهذا راجع لفاعلية البرامج المقدمة من طرف المؤسسات العقابية والتطبيق الميداني، مع نقص في التطبيق الفعلي لبرامج الرعاية اللاحقة والتي تتطلب إعادة النظر في التطبيق الميداني** ".

وكخلاصة لهذه الدراسة التي بين أيدينا برامج إعادة الإدماج ودورها في الحد من العود للجريمة. ورغم الجهد المبذول والمتابعة ميدانيا للحد من هذه الظاهرة، لا ندعي أننا قدمنا شيئا نهائيا أو كاملا حول هذا الموضوع الحساس الذي يمس فئة من المجتمع وأغلبها شباب والتي ربما نضمها الى الفئات الهشة والضعيفة لما تعانيه من وصم وضياع.

لذلك وجب على المعنيين بالأمر وكلنا معنيون باتخاذ الاجراءات اللازمة والمستعجلة وايجاد حلول للحد من هذه الظاهرة الخطيرة التي أغرقت المجتمع في انحلال متعدد الجوانب وتغيير في القيم الاجتماعية.

نتمنى أن نكون قد قمنا مؤشرات مساعدة على الغوص في أعماق وخبايا هذا البحث والسير به الى الطريق السليم. بداية من العنوان الجريء وسبب اختيار الدراسة له.

وفي الأخير يمكن القول هل يمكن أن ننتظر نجاحا للسياسة العقابية في الجزائر في مجتمع يعاني خريجي المعاهد ومراكز التكوين المتخصصة منه أغلب المعضلات التي يعاني منها العائدين للجريمة، وما دور هاته البرامج في الحد من الجريمة المنظمة، العنف والإدمان؟ في ضخم المشاكل التي يعاني منها الشباب في الجزائر؟، وماذا أعددنا في ظل التحولات التي يشهدها العالم وعلى رأسها العولمة والنظام العالمي الجديد المرتقب والجزائر الجديدة؟

وكما أن لكل بداية نهاية فلا بد للنهاية من بداية جديدة، وقد حاولنا قدر الإمكان الالمام بجوانب الموضوع المختلفة حتى وأن قلت الدراسات به في الجزائر نأمل أن نكون أصبنا في معظم معلومات بحثنا أكثر من خطئنا.

قائمة المصادر
والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا المصادر:

1-القواميس:

_ ابن منظور. لسان العرب. بيروت: دار صادر

_ البستاني، بطرس. (1998). ***قاموس المحيط*** (ط 6). بيروت. لبنان: مطابع تيبو- بوسن

_ القرام، ابتسام. (1992). ***المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري عربي-فرنسي***. الجزائر: مؤسسة الفنون المطبعية.

2-القوانين والأوامر:

_ الجريدة الرسمية، ع12، مؤرخة في 13 فبراير 2005. ***قانون رقم 05-04*** المؤرخ في 27 ذي الحجة 1425 الموافق 06 فبراير سنة2005 المتضمن **قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين**.

_ ***الأمر رقم 66-155*** المؤرخ في 08 جويلية 1966، ***المتضمن قانون العقوبات***، المعدل والمتمم.

ثانيا المراجع:

1_ الكتـــب

_ أبو عامر، محمد زكي. (2002). ***قانون العقوبات – القسم العام***. لبنان: الدار الجامعية للنشر.

_ الربايعة، أحمد. (1984). ***أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد الى ارتكاب الجريمة***. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض

_ الزغبي، فريد، (1995). ***الموسوعة الجزائية***. المجلد 5، ط3، بيروت لبنان: دار صادر.

_ السماك، أحمد. **(1985)**. ***ظاهرة العود إلى الجريمة***. الكويت: جامعة الكويت

_ الضيحان، سعود بن الضحيان. (2001) . ***البرامج التكميلية والتأهيلية في المؤسسات الاصلاحية*** الرياض السعودية: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

_ العسكري، عبود عبد الله. (2002 ***). منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية***. دمشق: دار النمير

_ القاضي، محمد مصباح. (2013). ***علم الإجرام وعلم العقاب***. عمان الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

_ القهوجي، علي عبد القادر. (2002). ***شرح قانون العقوبات القسم العام***. بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

_ أنتوني، غدنز. (2005). ***علم الاجتماع***، (فايز الصياغ، المترجم) (ط4). بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

_ أنسل، مارك. (1981). ***الدفاع الاجتماعي الجديد، سياسة جنائية*** **(حسن علام المترجم) (ط3).** طبعة عربية خاصة. الإسكندرية: منشاة المعارف

_ بريك، الطاهر. (2009) . ***فلسفة النظام في الجزائر وحقوق السجين*** **(ط9).** عين ميلة، الجزائر: دار الهدى.

_ بلعيز، الطيب. (2008). ***العدالة في الجزائر، الانجاز والتحدي***. الجزائر: دار القصبة للنشر.

_ بوودن. عبد العزيز. (2004). ***منهجية وتقنيات البحث في علم الاجتماع الحضري***. قسنطينة: مطبعة جامعة منتوري .

_ بوسقيعة، أحسن. (2006). ***الوجيز في القانون الجزائي العام*** (ط 3). الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

_ تعامة، سليم. (1986). ***سوسيولوجية الانحراف***. دمشق: مكتبة الخدمات للطباعة.

_ توفيق، نبيل محمد ***السمالوطي***. (1983). ***الدراسة العلمية للسلوك الإجرام. مصر:*** دار النشر للطباعة

_ جابر، نصر الدين. (2008). ***السلوك الانحراف والإجرامي***.غين مليلة. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

_ جعفر، علي محمد. (2006). ***فلسفة العقاب والتصدي للجريمة***.بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

_ حسني، محمود نجيب. (1973). ***علم العقاب. مصر:*** دار النهضة العربية.

_ حمودة، منتصر سعيد. (2006). ***انحراف الأحداث***. الإسكندرية.مصر: دار الفكر الجامعي.

_ خليفة، حمد محمد. (1992). ***مقدمة في السلوك الإجرامي***. القاهرة: دار المعارف.

_ دويوي، رجاء وحيد. (2000). **البحث العلمي**. دمشق: دار الفكر.

_ ربيع، محمد شحاته وآخرون. ***علم النفس الجنائي***.القاهرة. مصر: دار غريب للطباعة والنشر.

_ زرواتي، رشيد.(2000). ***مدخل للخدمة الاجتماعية***. الجزائر: دار هومة.

_ طاشور، عبد الحفيظ. (2001). ***دور قاضي تطبيق الأحكام الجزائية في سياسة إعادة التأهيل الاجتماعي في التشريع الجزائري***. بن عكنون. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

_ عبد الله، محمد عبد الرحمن. (2006). ***علم الاجتماع النشأة والتطور***. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

_ عبد الستار، فوزية. (1985). ***مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب***(ط5). القاهرة: دار النهضة العربية للطباعة.

_ عبد الوهاب سليم، طارق. (2003). ***المدخل في علم العقاب***. مصر: دار النهضة العربية

_ عليان، ربحي مصطفى. (2000). ***مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق***. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

_ عودة، عبد القادر. ***التشريع الجنائي الإسلامي (مقارنة بالقانون الوضعي)*** **(ط8)** مجلد 1. بيروت. لبنان: مؤسسة الرسالة.

_ عوض، أحمد. (1996). ***علم العقاب النظرية العامة والتطبيقات***. مصر: دار الثقافة العربية

_ فتحي، أحمد. ***موقف الشريعة من نظرية الدفاع الاجتماعي***. جدة. السعودية: دار الشروق

_ -كنونة، مسعودة. (1999). ***ملاحظات حول الاستخدام الميداني لبعض تقنيات البحث السوسيولوجي (أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية)***. قسنطينة

_ محمد حسن، عبد الباسط. (1982). ***أصول البحث الاجتماعي***. القاهرة: مكتبة وهبة

_ محمد زكي،أبوعامر وفتوح عبد الله الشادل.(2002). ***مبادئ علم الإجرام والعقاب***.الإسكندرية.مصر: منشأة المعارف.

_ منصور، إسحاق إبراهيم. (1991). ***موجز علم الإجرام وعلم العقاب***. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية

2_الرسائل الجامعية:

_ الرشيدي، نايل جزاء. (2010). ***مدى فاعلية برامج الإصلاح والتأهيل في الحد من العود إلى الجريمة – دراسة ميدانية على السجناء في سجون منطقة حائل*** (رسالة مقدمة لعمادة الدراسات العليا استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع تخصص علم الجريمة). جامعة مؤتة. السعودية.

_ دالي، رشيد. (2006). ***العود للجريمة العوامل وأسباب العلاج –دراسة انثربولوجية نفسية*** (رسالة ماجستير). كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية. قسم الثقافة الشعبية. تخصص انثرولوجيا. جامعة تلمسان. الجزائر.

_ رفاس، حفيظة. (2014). ***دور المؤسسة العقابية في إصلاح السجين*** (رسالة ماجستير في العلوم القانونية). جامعة سعيدة.

_ كلانمر، أسماء. (2012). ***الآليات والأساليب المستحدثة لإعادة التربية والإدماج الاجتماعي للمحبوسين*** (رسالة ماجستير). كلية الحقوق –جامعة الجزائر.

_ هامل، سميرة(2012). ***التصورات الاجتماعية للسجين لدى مسؤولي المؤسسات المتعاقدة مع وزارة العدل وأثرها في إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين*** (رسالة ماجستير في علم النفس العيادي، غير منشورة). جامعة باتنة. الجزائر.

_ يونس، سمير. (2006). ***ظاهرة العود إلى الانحراف (دراسة للظروف الأسرية)*** (رسالة ماجستير في علم الاجتماع. غير منشورة). جامعة عنابة. الجزائر.

03–الأجنبية:

_ Minister de la Justice Françoise ,(2017**), La methodologies de intervention des spip**, Referential des Pratiques - Opérationnelles – RPO, Direction de administration pénitentiaire.

04–الوابوغرافيا:

- **بلال ، سناء. (2019) " 70 ألف حالة طلاق في الجزائر في أقل من سنة "** http://www. elhiwardz.com تم التصفح بتاريخ 17–01–2020 الساعة 14:17

– **ولاية المسيلة –ويكيبيديا** .https:/ /ar.m.wikipedia.org تم التصفح بتاريخ 05–07–2020 الساعة 00:00.

- **موقع جريدة الجزائر (12-09-2018). الجزائر في المرتبة 31 عالميا ب 60 ألف سجين في المؤسسات العقابية).**

http :\\ aldjazai.ronline.net . تم التصفح بتاريخ 11–01–2020 الساعة 21:04

– **(موقع المديرية العامة لإدارة السجون على الانترنت، مجال إعادة الإدماج).** dgapr.mjustice.dz تم التصفح بتاريخ 20–03–2020 الساعة 20:00.

05–المؤتمرات:

– الجمعية العامة للأمم المتحدة. (من 20الى 24 أفريل 2019). مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. حقلة **العمل بشأن الاستراتيجيات وأفضل الممارسات من أجل الحيلولة دون اكتظاظ المرافق الإصلاحية**. (ص 03). كيوتو. اليابان.

06- المحاضرات:

- د. تالي، جمال. (2020). **محاضرة في مقياس التربية والتكوين في الجزائر**. كلية العلوم الاجتماعية. قسم علم الاجتماع. تخصص علم اجتماع التربية. ماستر 02. جامعة المسيلة. الجزائر.

- د. علي شريف، حورية. (2019). **محاضرة في مقياس النظريات السوسيولوجية**. كلية العلوم الاجتماعية. قسم علم الاجتماع. تخصص علم اجتماع التربية. ماستر 01. جامعة المسيلة. الجزائر.

.

الملاحق

استمارة المقابلة المقننة:

أولا: بيانات أولية عن المحبوس:

01 –السن:

02 – المستوى التعليمي قبل دخول السجن:

03 –الحالة المدنية:

04 –مكان الإقامة:

05 –المؤهل المهني:

06 –المهنة:

07 –كم مرة دخلت السجن؟

08 –ماهي التهمة التي دخلت بسببها السجن كل مرة؟

09 –ما هي أطول مدة قضيتها في السجن وأي مرة؟

المحور الأول: برامج إعادة الإدماج التي تلقاها المحبوس أثناء قضاء العقوبة

10 –هل ترى أن استقبال المحبوس في المؤسسة العقابية يختلف عن السابق؟

11 –هل ترى أن تصنيفك يتناسب وتهمتك؟

12 –ماهي البرامج التي تلقيتها بالسجن أثناء قضاء فترة العقوبة؟ صحية؟ نفسية؟ اجتماعية؟ دينية؟ ترفيهية؟ تعليمية؟

13 –هل يتم استغلال أوقات الفراغ داخل المؤسسة بطريقة مناسبة؟

15 –هل واصلت تعليمك في المؤسسة؟

16 –هل البرامج التعليمية غيرت من نظرتك للواقع؟

17 –وضح ذلك؟

18 –هل مارست تكوينا مهنيا بالمؤسسة؟

19 –نعم / هل كان بدافع: الاستفادة من العفو الرئاسي؟

20–الحصول على مؤهل من أجل الكسب الشريف؟

21 –هل أنت مسجل في برنامج الخطة الفردية؟

22 –نعم / ماذا تعلمت؟

23 –هل تم متابعتك في التقييم والتوجيه؟

24-نعم / ماذا استفدت؟

25 -هل ترى أن البرامج التي تقدمها المؤسسة العقابية ضرورية؟

26 – وضح؟

المحور الثاني: الرعاية اللاحقة التي تلقاها المحبوس بعد الإفراج

27 -هل استفدت من برامج العقوبات البديلة؟

28 -نعم أي برنامج؟ (الحرية النصفية، الافراج المشروط، السوار الالكتروني، الإجازة، العمل بالورشات....).

29 -هل ترى أن الاستفادة من هذه البرامج كبير وعادل؟

30 -كيف؟

31 -عند خروجك من الحبس هل اتصلت بالمصالح الخارجية لإعادة الإدماج؟

32 -نعم / فيما تم مساعدتك؟

33 -لا / لماذا؟

34 -لماذا عدت إلى السجن بعد خروجك منه أول مرة وباقي المرات؟

35 -كيف كانت نظرة أسرتك بعد خروجك؟

36 -هل شعرت يوما بتأنيب الضمير والندم، وضرورة الالتزام بالقوانين؟

37 -هل تغيرت نظرتك للحياة بعد خروجك؟

38 -نعم؟ من ساعدك في تغيير هذه النظرة؟

39 -ماذا غير فيك السجن؟

40 -ماهي الوضعية التي تريد تحسينها في حياتك؟

42 -في رأيك ما الذي يجب تغييره حتى نحقق إدماج فعلي للمحبوس في الحياة؟

أسماء المحكمين:

اسم المحكم	الدرجة العلمية	اسم الجامعة
أ. د عبد الرزاق أمقران	أستاذ محاضر أ	جامعة الهضاب 2 سطيف
د. جمال بن خالد	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة
د. فطيمة شلاخ	أستاذ محاضر أ	جامعة البويرة.
السيد: م ب	مختص في علم النفس العيادي ومنسق	مؤسسة إعادة التربية والتأهيل بوسعادة
السيد: ك س	مساعد اجتماعي	مؤسسة إعادة التربية والتأهيل بوسعادة
السيد: ر ب	ضابط إعادة التربية.	مؤسسة إعادة التربية والتأهيل بوسعادة

الملخص :

العنوان: برامج إعادة الإدماج ودورها في الحد من العود للجريمة –دراسة حالة على بعض العائدين للجريمة بولاية المسيلة.

إعداد الطالب: بوزيد بوسكرة.

إشراف: الدكتور جمال تالي.

مشكلة الدراسة: تسعى الدراسة الحالية للدراسة والكشف عن دور برامج إعادة الإدماج في الحد من ظاهرة العود للجريمة. وعليه تنطلق الدراسة الحالية من تساؤل رئيسي مفاده ما هو دور برامج إعادة الإدماج المطبقة ميدانيا في الحد من ظاهرة العود للجريمة؟ ينضوي تحته تساؤلين فرعيين هما دور البرامج التي يتلقاها المحبوس أثناء استنفاذ العقوبة بالمؤسسة العقابية في الحد من العود للجريمة؟ ودور برامج الرعاية اللاحقة المطبقة فعلا بعد الإفراج في الحد من العود للجريمة؟

منهج الدراسة: تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة.

عينة الدراسة: كانت عينة كرة الثلج وتم اختيار 10 حالات تم دراسة حالتهم ومقابلتهم.

أدوات الدراسة: المقابلة المقننة والملاحظة. وبعض السجلات.

نتائج الدراسة: " لبرامج إعادة الإدماج دور كبير في الحد من العودة للجريمة لدى المحبوسين، وهذا راجع لفاعلية البرامج المقدمة من طرف المؤسسات العقابية والتطبيق الميداني، مع نقص في التطبيق الفعلي لبرامج الرعاية اللاحقة والتي تتطلب إعادة النظر في التطبيق الميداني ".

تعتبر برامج إعادة الإدماج التي تقدم إلى المحبوس خلال فترة تواجده في المؤسسة العقابية والتي تشمل البرامج التأهيلية بمختلف أشكالها ومستوياتها (الصحية النفسية، الاجتماعي، التعليمية، المهنية، وغيرها ...)، أولى الخطوات في عملية تأهيله وتحضيره إلى ما بعد الإفراج، أين يستفيد من متابعة خاصة لإعادة إدماجه في المجتمع وفق برامج جديدة ورعاية لاحقة لما تلقاه داخل المؤسسة العقابية.

ولا شك أن إصلاح السجين يعتبر نوعا من الوقاية المستقبلية، إذا ما تم تدعيمها بالرعاية بعد الإفراج أي الرعاية اللاحقة، إذ تعتبر هذه الأخيرة الهدف الأسمى الذي تسعى إليه المؤسسة العقابية على وجه الخصوص والدولة عامة.

* **الكلمات المفتاحية:**

***برامج إعادة الإدماج * الرعاية اللاحقة * العود للجريمة * الدفاع الاجتماعي . المؤسسة العقابية *المحبوس * التقييم والتوجيه * الخطة الفردية.**

Abstract:

Title: Reintegration programs and their role in curbing recidivism - a case study on some crime returnees in the Wilaya of M'sila .

Prepared by the student: Bouzid Bousekra .

Supervised by: Dr. DJamal Tali.

Study problem: The current study seeks to study and uncover the role of reintegration programs in reducing the phenomenon of recidivism. Accordingly. the current study starts from a major question: What is the role of field reintegration programs in limiting the phenomenon of recidivism ?

There are two sub-questions under it, which are the role of the programs that the prisoner receives while the punishment is being exhausted in the penal institution in limiting the ?recidivism of the crime.

And the role of aftercare programs actually implemented after release in limiting recidivism . ?

Study methodology: The case study approach was adopted .

Study sample: It was a snowball sample and 10 cases were selected, whose case was studied and interviewed.

Study tools: standardized interview, observation, and some records

The results of the study: "The reintegration programs have a major role in reducing the return to crime among the detainees, and this is due to the effectiveness of the programs provided by the penal institutions and the field application, with a lack of actual "implementation of the aftercare programs that require a review of the field application .

The reintegration programs that are provided to the prisoner during his stay in the penal institution, which include rehabilitation programs in various forms and levels (mental health, social, educational, professional, and others ...), are the first steps in the process of rehabilitation and preparation until after release. Where does he benefit from special follow-up to reintegrate him into society according to new programs and aftercare for what he received within the penal institution .

There is no doubt that prisoner reform is considered a kind of future prevention, if it is strengthened with care after release, i.e. aftercare, as the latter is the ultimate goal that the penal institution seeks in particular and the state in general .

key words:

Reintegration programs - Aftercare - Recidivism - Social Defense - Punitive Institution - Prisoners - Assessment and Guidance - Individual Plan

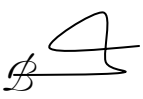

تم العمل بحمد الله الرحمن الرحيم.

تم بحمد الله